العرب

من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر

يوجين روجان

العرب

العرب

من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر

تأليف
يوجين روجان

ترجمة
محمد إبراهيم الجندي

كلمات عربية

العرب

يوجين روجان

The Arabs

Eugene Rogan

الطبعة الأولى ٢٠١١م
رقم إيداع ٢٠١١/٩٥٧٧
جميع الحقوق محفوظة للناشر كلمات عربية للترجمة والنشر
(شركة ذات مسئولية محدودة)

كلمات عربية للترجمة والنشر
إن كلمات عربية للترجمة والنشر غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره
وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه
ص.ب. ٥٠، مدينة نصر ١١٧٦٨، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٢٧٢٧٤٣١ ٢٠٢+ **فاكس:** ٢٢٧٠٦٣٥١ ٢٠٢+
البريد الإلكتروني: kalimat@kalimat.org
الموقع الإلكتروني: http://www.kalimat.org

روجان، يوجين
العرب: من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر/يوجين روجان . - القاهرة : كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١١.
٧٣٦ص، ١٦,٠ × ٢٣,٠سم
تدمك: ٦ ٩٥ ٦٢٦٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١- التاريخ الإسلامي
أ- العنوان

٩٥٣

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إليكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من الناشر.

Arabic Language Translation Copyright © 2011 Kalimat Arabia.
Copyright © Eugene Rogan, 2009.
The moral right of the author has been asserted.
All rights reserved.

المحتويات

إهداء	٧
مقدمة الطبعة العربية	٩
مقدمة	١١
١- من القاهرة إلى إسطنبول	٢٧
٢- التحدي العربي للحكم العثماني	٥٩
٣- الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي	٨٥
٤- مخاطر الإصلاح	١١٣
٥- أولى موجات الاستعمار: شمال أفريقيا	١٤٣
٦- فرِّق تسُد: الحرب العالمية الأولى وتسوية ما بعد الحرب	١٨٩
٧- الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط	٢٢٣
٨- الإمبراطورية الفرنسية في الشرق الأوسط	٢٧١
٩- كارثة فلسطين وتداعياتها	٣١٩
١٠- صعود القومية العربية	٣٥٩
١١- أفول القومية العربية	٤١١
١٢- عصر النفط	٤٥٩
١٣- قوة الإسلام	٥١٥
١٤- ما بعد الحرب الباردة	٥٧١
خاتمة	٦٢٩
شكر وتقدير	٦٤٩
ملحق	٦٥٣
الحقوق	٦٦١
ملاحظات	٦٦٥

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى ريتشارد هويا وودز روجان.

مقدمة الطبعة العربية

بقلم يوجين روجان

لكم يسعدني أن أرى كتابي «العرب: من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر» متاحًا للقراء في العالم العربي من خلال هذه الطبعة العربية.

عندما شرعت في تأليف هذا الكتاب كنت أستهدف القراء الغربيين في الأساس؛ ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات لندن ومدريد وبالي كان هناك شعور متنامٍ في أوساط الجماهير في أوروبا وأمريكا بأن أعظم تهديد لقيمهم وأسلوب حياتهم يأتي من العالم العربي والإسلامي. وكانت استجابة الحكومات الغربية هي إعلان حرب على الإرهاب استهدفت دولًا عربية وإسلامية على نحو جعل عموم الجماهير العربية تؤمن بأن أعظم تهديد لقيمهم وأسلوب حياتهم يأتي من الغرب. ولم تكن لدى الشعوب في الغرب أدنى فكرة عن نظرة شعوب العالم العربي لها، ولهذا اعتقدت أنه من المهم أن أكتب كتابًا للقراء الغربيين لكي يفهموا كيف يبدو التاريخ الحديث من منظور عربي. وقد تمنيت أن أقدم بهذا إسهامًا صغيرًا في بناء التفاهم بين العالمين في وقت يسوده توتر عالمي.

في الوقت نفسه شعرت بقلق شديد تجاه ما سيظنه القراء العرب بالطريقة التي كتبت بها تاريخهم. إن أي قارئ لكتاب «الاستشراق» للمؤلف إدوارد سعيد سيكون معذورًا إذا ساورته الشكوك في مؤلف أمريكي يعمل بجامعة بريطانية ويكتب دراسة في تاريخ العرب. ومع أن كتابي يعتمد اعتمادًا هائلًا على المصادر العربية فإنه يظل

إلى حدٍّ بعيد كتابًا وضعه مؤرخ غربي. غير أنني أمريكي أسعده الحظ بالعيش في لبنان خمس سنوات، وفي مصر ثلاث سنوات أثناء الدراسة الثانوية، وفي الأردن سنتين أثناء الدراسة الجامعية. وقد أتاحت لي حياتي المهنية فرصة السفر والترحال كثيرًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط، واكتساب صداقات استمرت عقودًا من الزمان. وأتمنى أن تكون تلك الخبرات — إلى جانب الحكمة والرؤى التي اكتسبتها من أصدقائي وزملائي العرب عبر السنوات — قد تركت بدورها أثرًا على كتابي.

لقد بذلنا جهودًا هائلة حرصًا على أن تكون الترجمة العربية للكتاب أفضل من النسخة الإنجليزية الأصلية نفسها. وقد زودت دار النشر بالنصوص العربية الأصلية لجميع المصادر التي استخدمتها؛ حتى يتسنى اقتباس الكلمات العربية الأصلية لمؤلفين بلغاء عبر القرون، مثل ابن إياس، والجبرتي، والطهطاوي، وهدى شعراوي، ونوال السعداوي، وقسطنطين زريق، ومحمد حسنين هيكل، على سبيل المثال لا الحصر، بدلًا من ترجمتها من ترجمتي الإنجليزية لكتاباتهم. وإنني شديد الامتنان لأحمد الديلمي من جامعة أكسفورد لمساعدته في تجميع النصوص العربية الأصلية لهذه النسخة. وأود تقديم خالص شكري للدكتورة نجوى عبد المطلب في دار «كلمات عربية» لما أظهرته من حماس لنشر كتاب «العرب» بالعربية. وكذلك أدين بالشكر لمترجم الكتاب محمد الجندي لترجمته المتميزة للكتاب إلى العربية.

وأخيرًا فإنني أتشوق إلى رؤية الكتاب منشورًا بالعربية في عام ٢٠١١؛ هذا العام الثوري. لقد تسبب شعب تونس والشعب المصري وجميع هؤلاء الذين يطالبون بحقوقهم بوصفهم مواطنين وبشرًا مُكرمين في جميع أنحاء العالم العربي، بفوز العرب باحترام المجتمع الدولي الذي استحقوه بكل جدارة.

مقدمة

في الرابع عشر من فبراير/شباط ٢٠٠٥ — أي في عيد الحب — لقي رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري مصرعه إثر انفجار هائل بسيارة في وسط بيروت. كان الحريري عائدًا إلى بيته بعد حضور جلسة برلمانية، واتخذ طريقًا معروفًا، وأحاط به موكب حاشد جعل تمييزه سهلًا وسط الزحام الشهير للسيارات في المدينة. انفجرت قنبلة وزنها طن مخلفةً حفرة ضخمة في الشارع المطل على البحر، وأطاحت بواجهات المباني القريبة. قُتِل مع الحريري واحد وعشرون شخصًا، منهم سياسيين، وحراس، وسائقين إضافةً إلى عابري السبيل الأبرياء. كان هذا اغتيالًا مريعًا، وإن حكمنا عليه بمعايير بيروت.

كان الحريري أغنى رجال لبنان وأوسعهم سلطةً وأعظمهم قوةً. كوَّن ثروته بالعمل مقاولًا في المملكة العربية السعودية، ثم عاد إلى بلاده مع نهاية الحرب الأهلية التي دامت خمسة عشر عامًا (١٩٧٥–١٩٩٠) ليصبح رائد مسيرة تعمير لبنان بعد الحرب. دخل مجال السياسة، وأصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٩٢، وقضى عشر سنوات من الثلاث عشرة سنة الباقية من حياته في رئاسة الحكومة اللبنانية.

من أبرز المشروعات التي قام بها الحريري أثناء رئاسته للوزراء مشروع إعادة تعمير وسط بيروت. كان يرى أن إحياء هذه المنطقة التجارية المركزية سينعش اقتصادها الذي كان يومًا ما مزدهرًا. أثار هذا المشروع جدلًا، وأدى عدم اكتراث الحريري بتضارب المصالح بين دوره كأحد كبار المقاولين ودوره كرئيس للحكومة إلى ظهور اتهامات بالفساد استندت على أسباب منطقية قوية. غير أن الكثير من اللبنانيين رأوا في الحريري الأمل الوحيد للبلاد؛ فقد موَّل قدرًا كبيرًا من نفقات الحكومة اللبنانية من ثروته الخاصة، وأعطى المستثمرين الأجانب — خاصة المهاجرين اللبنانيين الأثرياء وأفراد الأسرة المالكة السعودية — الثقة اللازمة لاستثمار أموالهم في الاقتصاد اللبناني

المتزعزع. ومن أنقاض الحرب الأهلية بدأت تظهر بيروت مدينةً جميلةً ببنية تحتية حديثة.

وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، قدم الحريري استقالته من رئاسة الوزراء احتجاجًا على تدخل سوريا في السياسة اللبنانية. كانت هذه خطوة خطيرة لرجل قطع مشواره في العمل السياسي بالشراكة مع دمشق. دخل السوريون لبنان لأول مرة عام ١٩٧٦ بصفتهم جزءًا من القوات التي أرسلتها جامعة الدول العربية للتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية، ومنذ ذلك الوقت أحكمت قبضتها على السياسة اللبنانية. ومع أن الحكومة السورية ادعت أنها تحفظ الاستقرار السياسي في دولة الجوار الضعيفة، شعر كثير من اللبنانيين بالغضب، إذ نظروا لوجودها على أنه احتلال. حدثت نقطة التحول في موقف الحريري حين أجبرت الحكومة السورية البرلمان اللبناني على تمديد مدة رئاسة الرئيس إميل لحود ثلاث سنوات بما يخالف الدستور؛ فالدستور اللبناني لا يسمح إلا بفترة رئاسة واحدة مدتها ست سنوات. كان الجميع يعرفون أن لحود رجل سوريا. ويُقال إن الرئيس السوري بشار الأسد هدد الحريري قائلًا: «لحود هو أنا، وإن أردت إخراجي من لبنان، فسأدمر لبنان.»[1] قرر الحريري أن يقف في وجه الضغوط السورية في هذه القضية، مع أنه يعرف مخاطر هذا، ودفع حياته ثمنًا لهذا القرار.

عندما اغتيل الحريري تظاهر مؤيدوه في الشوارع، وألقوا بالمسئولية على السوريين بلا تردد. وفي الأسابيع التي تلت حادث الاغتيال، زادت المظاهرات حجمًا، وأصبحت أكثر قوةً حتى وصلت إلى ذروتها حين احتشد حشد ضخم في وسط بيروت بعد شهر من حادث الاغتيال، في الرابع عشر من مارس/آذار. احتشد مليون لبناني — أي ربع إجمالي سكان البلد — في وسط بيروت مطالبين بالاستقلال عن سوريا.

تطورت الاحتجاجات والمظاهرات متخذةً صورة حركة شعبية عرفت في لبنان باسم «انتفاضة الاستقلال»، وأطلقت عليها وسائل الإعلام العالمية اسم «ثورة الأرز». تسببت الاحتجاجات أيضًا في قيام تحالف سياسي عارض الوجود السوري في لبنان، وأصبح يعرف باسم «تحالف ١٤ آذار». تصاعدت حدة المعارضة الدولية والمحلية بشدة في أعقاب اغتيال الحريري لدرجة أجبرت سوريا على سحب ١٤ ألف جندي تابع لها وجميع رجال المخابرات من الأراضي اللبنانية. وفي ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ غادرت آخر القوات السورية لبنان فاعتقد اللبنانيون أنهم على أعتاب عصر جديد من الاستقلال والتآلف الوطني.

غير أن شبح سوريا ظل يطارد لبنان حتى بعد انسحاب آخر قواتها. أُخرِسَت أصوات عدد من أجرأ منتقدي سوريا المنتمين إلى حركة ١٤ آذار عن طريق اغتيالات عنيفة كان جليًّا أن الغرض منها إرهاب من بقي على قيد الحياة من أعضاء الحركة؛ فعلى مدار العامين التاليين، لقي ثمانية أشخاص معارضين لسوريا حتفهم في انفجارات سيارات أو هجوم بالأسلحة النارية، بينهم أربعة من أعضاء البرلمان. رأى الكثيرون أن الاغتيالات الوحشية التي تعرضت لها شخصيات ثقافية وسياسية قديرة ألقت بالضوء على عجز اللبنانيين عن حماية أنفسهم من القوى الخارجية. وثار اللبنانيون على عجزهم، وطالبوا بالعدالة.

كان الصحفي والكاتب سمير قصير من أول من تعرضوا للقتل إذ لقي حتفه في سيارته الألفا روميو المفخخة وهو يقودها إلى العمل صباح الثاني من يونيو/حزيران ٢٠٠٥. كان سمير يكتب في صحيفة النهار اليومية اللبنانية ويعد أحد الأصوات البارزة في حركة ١٤ آذار المناهضة لسوريا. رأى سمير أن المشكلات اللبنانية هي نموذج مصغر لما يعانيه العالم العربي بأسره. وقبل وفاته بمدة وجيزة نشر مقالًا مميزًا يعرض فيه لما أسماه «شقاء العرب» في القرن الحادي والعشرين. يعكس المقال تحرر المواطنين العرب من الأوهام التي علَّقوها على حكوماتهم الفاسدة الدكتاتورية. ويقول في المقال: «لا خير في أن تكون عربيًّا في هذه الأيام. فاعتلال النفس، من شعور البعض بالاضطهاد، إلى كره الذات لدى البعض الآخر، هو القاسم المشترك الأعم في العالم العربي.»

ويردف قائلًا: «إلا أن هذا الشقاء لم يكن ماثلًا على الدوام.» ويقارن شقاء القرن الحادي والعشرين بحقبتين تاريخيتين حقق العرب فيهما العظمة، أو سعوا لتحقيقها.

تمثل الخمسة قرون الأولى التي تلت ظهور الإسلام، والتي تمتد من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر من الميلاد، عهد الإمبراطوريات الإسلامية الكبيرة التي هيمنت على العالم. كان للعرب حضور قوي على الساحة العالمية امتد من العراق والجزيرة العربية حتى إسبانيا وصقلية. ويمثل عهد صدر الإسلام مصدر فخر لجميع العرب بصفته الماضي الذي كان العرب فيه القوة المهيمنة على العالم، غير أن هذا العصر يحتل مكانة خاصة لدى الإسلاميين، إذ يثبت ادعاءهم أن العرب بلغوا أوج العظمة حين كانوا أكثر التزامًا بعقيدتهم الإسلامية.

يقول قصير إن ثاني حقبة شهدت عظمة العرب، أو على الأقل تعلقهم وسعيهم لتحقيق آمال عريضة، بدأت في القرن التاسع عشر. كتب يقول: «اليقظة الثقافية في القرن التاسع عشر، ما عُرف بعصر النهضة الشهير، قد أدخلت عددًا من المجتمعات العربية عالم الحداثة.» شكلت النهضة ثقافة مدنية علمانية حديثة مميزة سادت في العالم العربي في القرن العشرين. يقول قصير: «تمكن المجتمع المصري من أن يحتل المرتبة الثالثة عالميًّا في الإنتاج السينمائي، فيما كان الرسامون والشعراء والموسيقيون والكتاب المسرحيون والروائيون من القاهرة إلى بغداد وبيروت والدار البيضاء يساهمون في صياغة ثقافة عربية حية متجددة.» بدأ المجتمع يشهد تغيرًا، والتعليم ينتشر، ورُفِعَت الحُجُب عن النساء.

شكلت ثقافة النهضة أيضًا السياسة العربية في القرن العشرين، ومع خروج العرب من عباءة الاستعمار إلى الاستقلال بدءوا يلعبون دورًا بارزًا في الأحداث العالمية. وأورد قصير عددًا من الأمثلة البارزة، فقال: «مصر في ظل حكم عبد الناصر أصبحت من الأقطاب في السياسة الأفريقية الآسيوية ثم في دول عدم الانحياز ... الجزائر بعد الاستقلال باتت «قدوة» القارة الأفريقية كلها ... المقاومة الفلسطينية التي اضطرت إلى حمل لواء النضال تمكنت من فرض حق الشعوب دون أن تغرق في الأيديولوجية المتخذة وضع الضحية المنتشرة حاليًّا.»

ويرى قصير، وهو نفسه قومي علماني، أن عمليات الإصلاح الهادفة إلى التحديث التي شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون أكثر ملاءمةً للحاضر من العصر الذهبي الذي شهدته القرون الخمسة الأولى للإسلام، وقد وصف عصر النهضة بأنه عصر «تسنى للعرب فيه التطلع إلى المستقبل بشيء من التفاؤل.» ومن الجلي أن هذا الحال تبدل؛ فالعالم العربي ينظر إلى المستقبل بتشاؤم متزايد، ولم تعد الرؤية العلمانية تلهم غالبية السكان، وأعتقد أن الإسلاميين سيفوزون بسهولة بالغة في أي انتخابات حرة نزيهة تعقد في العالم العربي اليوم.

ثم طرح قصير الأسئلة الصعبة: «كيف وصل الأمر إلى حالة الغثاثة الراهنة؟ كيف يتم إسقاط حضارة حية من أجل الاستسلام لعقيدة الشقاء والموت؟»[2] لقد طرح أسئلةً حيرت المفكرين العرب وصانعي السياسة الغربيين على حد سواء في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. كثير من الغربيين يرون أن أخطر تهديد يواجه أمنهم وثقافتهم ينبع من العالمين العربي والإسلامي فيما يعرف الآن بالإرهاب الجهادي، ولا يدركون أن كثيرين في العالمين العربي والإسلامي يرون بدورهم أن

أخطر تهديد يواجه أمنهم وثقافتهم يأتي من الغرب. وما ينبغي أن يدركه كلا الجانبين بوضوح هو أن هناك علاقة قوية بين الركود والإحباط العربيين من ناحية، والتهديد الإرهابي الذي يؤرق الديمقراطيات الغربية كثيرًا من ناحية أخرى.

يجب على الغربيين من صانعي السياسات والمثقفين أن يعيروا التاريخَ مزيدًا من الاهتمام إن أرادوا أن يعالجوا الأمراض التي أصابت العالم العربي اليوم. إننا في الغرب كثيرًا جدًّا ما نتجاهل القيمة التي يحملها التاريخ للحاضر. وكما كتب المعلق السياسي جورج ويل يقول: «حين يقول الأمريكيون عن شيء ما إنه من التاريخ، فإنهم يعنون أنه لا يمت بصلة للحاضر.» وهذا أبعد ما يكون عن الصواب. حقًّا يجب على الغرب أن ينتبه أكثر لتجارب العرب التاريخية ونظرتهم للتاريخ. هذا يمكن أن يجنبهم تكرار الأخطاء التاريخية.

دعونا نأخذ مثالًا واحدًا: حاول قادة الغرب على مدار قرون أن يصوروا غزوهم للعالم العربي على أنه معارك تحرير. فعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨، أصدر بيانًا يُطمئن فيه الشعب المصري إلى حسن نواياه قبل غزو أرضه، وقال فيه: «يا أيها المصريون، قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإنني أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم.» وهكذا كان نابليون يريد أن يقنع الشعب المصري أنه يغزو بلاده ليحرره ويعزز الإسلام، لا لأن يعزز المصالح الجيوستراتيجية الفرنسية على حساب المنافسين البريطانيين.

غير أن شعب مصر لم يكن بهذه السذاجة؛ فقد ترك المفكر الأبرز في القاهرة في ذلك الوقت — وهو رجل يدعى الجبرتي — تأريخًا مهمًّا للغزو الفرنسي، سخر فيه من بيان نابليون قائلًا: «قوله إنه لم يأت إلا لتخليص حقوقنا من يد الظالمين هو أول كذبة نطقها وبهتان افتراه.» ورفض الجبرتي ما جهر به نابليون من احترام للإسلام ورسوله وكتابه واصفًا إياه بأنه خلل عقلي وحماقة مفرطة.[3]

يمكن للمرء أن يسمع صدى عبارات نابليون المطمئنة يتردد في الإعلان الذي أدلى به الفريق سير ستانلي مود حين دخل بغداد في مارس/آذار ١٩١٧ على رأس قوات الغزو البريطاني في ذروة الحرب العالمية الأولى. ادعى مود أن جيشه دخل بلاد الرافدين ليخرج العدو العثماني من الأراضي العربية، فقال: «جيوشنا لا تدخل مدنكم وأراضيكم بصفتها غازية أو عدوة، وإنما بوصفها محررة. فمنذ عهد هولاكو [القائد المغولي الذي نهب بغداد ودمرها عام ١٢٥٨] وشعبكم يخضع لطغيان

الأجانب ... وترزحون أنتم وآباؤكم تحت نير الاستعباد»، وواصل مود حديثه متعهدًا بأن يقدم البريطانيون المساعدة لشعب العراق حتى ينالوا الحكم الذاتي ويحققوا الازدهار لكي «يعيش أهل بغداد في رخاء.»[4]

لم يكن هناك أي جوهر حقيقي لمزاعم بريطانيا بشأن تحرير بغداد عام ١٩١٧ يزيد عن جوهر مزاعم نابليون الكاذبة أيضًا بشأن تحرير مصر عام ١٧٩٨؛ إذ كانت بريطانيا قد وافقت عام ١٩١٦ على تقسيم العالم العربي مع فرنسا التي تحالفت معها وقت الحرب، وكان مود يغزو أراضٍ تعتزم بريطانيا ضمها لإمبراطوريتها. وبحلول عام ١٩٢٠، أدى الإحباط الناتج عن عدم وفاء بريطانيا بما وعدت به من حكم ذاتي إلى اندلاع الثورة في أنحاء البلاد. ونشر محام من مدينة النجف جريدة لم تستمر طويلًا أسماها «الاستقلال». وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٠، تأمل الوعود الكاذبة التي قطعها مود قائلًا: «طال أمد الانتظار بما وُعدنا به وشاهدنا من ضباط الجيش [البريطاني] السعي وراء سلب حقوقنا وسحق استقلالنا فعزمنا على المطالبة بحقوقنا الطبيعية المشروعة وتذكير الحكومة بالوفاء بمواعيدها بصورة قانونية أدبية فقابلَنا الضباطُ [البريطانيون] بالاضطهادات الشديدة بلا سبب سوى عزمهم على إبطال مساعينا في طلب الحقوق المشروعة.»[5] قمع البريطانيون الثورة العراقية عام ١٩٢٠ بعنف شديد، ثم أخضعوا العراق للحكم الاستعماري البريطاني المباشر طوال الاثني عشر عامًا التالية، وللحكم البريطاني غير الرسمي حتى وقت الإطاحة بالملكية في العراق عام ١٩٥٨.

وعندما كان الرئيس الأمريكي جورج بوش يستعد لغزو العراق عام ٢٠٠٣ لتحرير شعبها من طغيان حكم صدام حسين، كان العرب قد سمعوا كل الحجج التي تذرع بها من قبل؛ ورأوا ثعلب الاستعمار يرتدي عباءة حَمَل يسعى لتحريرهم.

إن غزو شعب من السوء بحيث لا يحتاج معه إلى إهانة الاستخفاف بذكائه. وقد عبر الصحفي العراقي منتظر الزيدي عن الغضب الذي عم البلاد حين قذف الرئيس بوش بحذائه في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس في ختام زيارة الوداع ببغداد في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. صاح الزيدي وهو يلقي بفردة حذائه الأولى: «هذه قبلة الوداع من الشعب العراقي أيها الكلب!» وأضاف وهو يلقي الثانية: «وهذه من الأرامل والأيتام والذين قتلتهم في العراق.» ومع أن السلطات العراقية ألقت القبض عليه بعد هذا، وحاكمته بسبب فعلته، فقد أصبح بطلًا في العالم العربي بين عشية وضحاها لأنه أخبر أقوى رجل في العالم أن العراقيين يعرفون الفرق بين التحرير والاحتلال.

كشف انفجار الزيدي وتعاطف العرب مع ما فعله شعورًا عميقًا بالغضب والإحباط: الغضب والإحباط لأن العراقيين عجزوا عن تخليص أنفسهم بأنفسهم من طاغية كصدام، وعجزوا أيضًا عن منع الأجانب من غزو بلادهم لتحقيق أهداف خاصة بهم. هذا هو العجز الذي كان سمير قصير يقصده حين كتب عن الشقاء العربي قائلًا: «صار العجز رمز الشقاء العربي ... العجز عن إخماد الشعور بأنك لم تعد سوى كمية مهملة على رقعة الشطرنج الكونية، بينما تدور اللعبة في ديارك.»[6] صار العرب ينظرون لأنفسهم على أنهم بيادق تلعب بها الدول وأن عليهم السير وفقًا للقواعد التي يضعها الآخرون، إذ هم عاجزون عن تحقيق أهدافهم في العصر الحديث.

وهذه ليست ظاهرة جديدة تمامًا؛ إذ عاش العرب أغلب العصر الحديث وفقًا للقواعد التي كانت تضعها القوى السائدة في كل حقبة. وعلى هذا يبدأ تاريخ العرب الحديث بالغزو العثماني للعالم العربي في القرن السادس عشر، إذ خضع العرب لأول مرة لحكم قوة خارجية. وأسهمت القوى الاستعمارية الأوروبية والقوى العظمى في عصر الحرب الباردة في استمرار خضوع العالم العربي لقواعد أجنبية. وبعد خمسة قرون من اتباع قواعد الآخرين، يطمح العرب للإمساك بزمام مصائرهم؛ كما كان حالهم في القرون الخمسة الأولى بعد ظهور الإسلام. غير أن معظم العرب اليوم سيقولون إنهم لم يكونوا أكثر بعدًا عن تحقيق هذا الهدف منهم الآن.

النظر لتاريخ العرب من زاوية القواعد التي حكمت كل مدة تاريخية يجعلنا نميز أربع حقب في العصر الحديث: العهد العثماني، وعهد الاستعمار الأوروبي، وعهد الحرب الباردة، والعهد الحالي الذي يتسم بهيمنة الولايات المتحدة والعولمة. تخللت مسيرة تاريخ العرب طوال هذه الحقب المختلفة أوقات ارتفعت فيها موجة التمتع بالسيادة والاستقلال إلى أوجها أو انحسرت إلى القاع؛ وحين نقول إن العالم العربي خضع للقواعد الأجنبية لا نعني أن العرب ظلوا خاضعين سلبيين في تاريخ من التدهور المستمر؛ فتاريخ العرب في العصر الحديث مفعم بالحيوية والديناميكية، والشعوب العربية مسئولة عن نجاحاتها وإخفاقاتها على حد سواء. وقد التزموا بالقواعد حين وافقتهم، وهدموها حين اعترضت طريقهم، وعانوا العواقب عند تخطيهم القوى المهيمنة.

في الواقع ظل العرب أقوياء في العصور التي سادت فيها أكثر من قوة واحدة. في عهد الاستعمار، استغل العرب كافة الفرص للتلاعب بالخلاف بين بريطانيا وفرنسا، مثلما تلاعبوا بالخلاف بين السوفييت والأمريكيين أثناء الحرب الباردة. لكن مع كل مرحلة تاريخية فاصلة سقطت فيها قوى مهيمنة وظهر نظام عالمي جديد، كان العرب يعودون إلى البداية ويظلون هناك إلى أن يتقنوا القواعد الجديدة التي تحكم العصر. وظلت المراحل الانتقالية تأتي بفرص جديدة، غير أن التجربة أثبتت أن رغبة القوى الأجنبية في السيطرة على المنطقة تزداد مع كل عصر جديد.

يبدأ تاريخ العرب الحديث بالفتوحات العثمانية التي وقعت عامي ١٥١٦ و١٥١٧، إذ هزمت جيوش العثمانيين الحديثة المزودة بالبنادق جيوشًا قديمةً تحمل السيوف، فثبتت أقدام القوى العثمانية في الأراضي العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت تلك بداية خضوع التاريخ العربي لقواعد الآخرين. حتى ذلك الوقت كان حكم العرب ينبع من مدن العرب الكبرى: دمشق وبغداد والقاهرة؛ أما في عهد العثمانيين، فانتقل مركز الحكم إلى مدينة إسطنبول البعيدة التي تمتد في قارتي أوروبا وآسيا ويخترقها مضيق البوسفور.

دام حكم العثمانيين للعرب أربعة قرون من القرون الخمسة الماضية. وعلى مدار هذه المدة الطويلة، تغيرت الإمبراطورية، ومن ثم تغيرت القواعد. في أول قرن تلا الفتح، لم تطالبهم القواعد التي وضعها العثمانيون بالكثير؛ إذ لم يكن على العرب سوى الاعتراف بسلطة السلطان واحترام الشريعة الإسلامية والسلطان. وسمح العثمانيون للأقليات غير المسلمة بتولي شئونها الخاصة تحت إمرة قياداتها المحلية ووفقًا لقوانينها الدينية في مقابل دفع جزية للدولة. وبصفة عامة، بدا أن معظم العرب نظروا بعين الرضا لوضعهم في ظل الإمبراطورية العالمية التي سادت في ذلك العصر على اعتبار أنهم مسلمون في إمبراطورية إسلامية عظمى.

بيد أنه في القرن الثامن عشر، شهدت القواعد تغيرًا جذريًّا. وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى أوج عظمتها في القرن السابع عشر، لكنها عام ١٦٩٩ فقدت لأول مرة أراض تابعة لها — كرواتيا والمجر وترانسلفانيا ومنطقة بوديليا بأوكرانيا — لصالح منافسيها الأوروبيين. بدأت الدولة العثمانية تبيع بالمزاد المناصب الحكومية والأراضي الزراعية في الولايات التابعة لها كمزارع خاضعة للضرائب حتى تولد الدخل، إذ كانت تعاني ضائقةً مالية، مما مكَّن ذوي النفوذ في الولايات البعيدة من جمع أراضٍ

شاسعة فتحت لهم باب جمع ما يكفي من الثروة والسلطة لتحدي سلطة الحكومة العثمانية. حدث هذا في دول البلقان وشرق الأناضول، وفي أنحاء الولايات العربية، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر مثلت مجموعة من هؤلاء القادة المحليين تحديًّا خطيرًا للحكم العثماني في مصر وفلسطين ولبنان ودمشق والعراق وشبه الجزيرة العربية.

وبحلول القرن التاسع عشر بدأ العثمانيون عصر إصلاحات شاملة بهدف القضاء على التحديات التي ظهرت داخل الإمبراطورية وصد تهديدات جيرانهم الأوروبيين؛ وأدى هذا إلى ظهور مجموعة جديدة من القواعد عكست أفكارًا جديدة بشأن مفهوم المواطنة استعارتها من أوروبا. حاولت الإصلاحات العثمانية أن تضمن لجميع الرعايا العثمانيين — أتراكًا وعربًا على حد سواء — المساواة في الحقوق والواجبات على مستوى الإدارة والخدمة العسكرية ودفع الضرائب؛ وروجت لهوية جديدة تقوم على الولاء للدولة العثمانية، تسعى إلى السمو فوق الاختلافات العرقية والانقسامات الدينية في المجتمع العثماني. فشلت الإصلاحات في حماية العثمانيين من التدخل الأوروبي، لكنها مكنت الإمبراطورية من إحكام قبضتها على الولايات العربية، وزادت أهمية هذا مع تسبب النزعة القومية في إضعاف وضع العثمانيين في البلقان.

غير أن الأفكار التي ألهمت الإصلاحات العثمانية هي نفسها التي أدت إلى ظهور أفكار جديدة عن القومية والمجتمع جعلت بعض أفراد العالم العربي غير راضين عن وضعهم في الإمبراطورية العثمانية، فبدءوا يواجهون القواعد العثمانية، ويحملونها أكثر فأكثر مسئولية التخلف النسبي الذي شهدوه في بداية القرن العشرين. وقارن كثير من العرب عظمة الماضي بما يعانونه من خضوع في ظل الإمبراطورية العثمانية التي تتراجع أمام جيرانها الأوروبيين الأكثر قوةً، فطالبوا بإصلاح مجتمعاتهم، وطمحوا إلى نيل الاستقلال عن العالم العثماني.

بدا لكثير من العرب أن سقوط الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ يضعهم على أعتاب عصر جديد من الاستقلال والعظمة القومية، وتطلعوا إلى بعث مملكة عربية أكثر عظمة من أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وشجعهم على هذا الدعوة التي طرحها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون بشأن حق الأوطان في تقرير مصيرها وبلورها في أربع عشرة نقطة شهيرة. لكنهم تجرعوا مرارة خيبة الأمل عندما اكتشفوا أن النظام العالمي الجديد سيقوم على القواعد الأوروبية لا على القواعد التي وضعها ويلسون.

استغل البريطانيون والفرنسيون مؤتمر الصلح الذي عُقد في باريس عام ١٩١٩ حتى يطبقوا نظام إنشاء الدول الجديد على العالم العربي، ووقعت جميع الأراضي العربية تحت شكل أو آخر من أشكال الحكم الاستعماري فيما عدا وسط الجزيرة العربية وجنوبها. طبقت فرنسا نظام الحكم الجمهوري في مستعمرتيها السورية واللبنانية اللتين كانتا حديثتا التخلص من الحكم العثماني. أما بريطانيا فأضفت على ممتلكاتها في العراق وشرق الأردن قشور نظام الملكية الدستورية الذي تعمل به حكومتها. وكانت فلسطين استثناءً؛ إذ تقوضت كل المساعي لتشكيل حكومة قومية بسبب الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود بالرغم من معارضة السكان الأصليين.

تحددت لكل دولة عربية جديدة عاصمة وطنية اتُّخذت مقرًا للحكم، وأُجبر الحكام على وضع مسودات دساتير وتشكيل مجالس نيابية تعمل بنظام الانتخاب، وأجرت الدول المتجاورة مفاوضات لم تخلُ من الحدة في كثير من الأحيان بشأن ترسيم الحدود مع أن هذه الحدود كانت في كثير من الأحيان شكلية إلى حد بعيد. قوبلت هذه الإجراءات بمعارضة كثير من القوميين العرب، إذ رأوا أنها تؤدي إلى انقسام الشعب العربي وإضعافه، وأن هذا الشعب لن يستعيد مكانته المستحقة كقوة عالمية تحظى بالاحترام إلا عن طريق وحدة عربية شاملة؛ بيد أنه في ظل الالتزام بالقواعد الأوروبية الجديدة انحصرت كل المواقف السياسية القيمة داخل حدود كل دولة من الدول العربية الجديدة.

خلَّف الاستعمار صدامًا بين القومية القائمة على أساس الدول المستقلة (مثل القومية المصرية والقومية العراقية) والأيديولوجيات القومية التي تضم العرب جميعًا في رحابها، ويظل هذا الصدام واحدًا من آثار الاستعمار الباقية. ظهرت الحركات القومية في النصف الأول من القرن العشرين في بعض الدول المستعمرة كل على حدة، وعارضت الحكم الأجنبي. لكن لم يكن من الممكن أن تظهر حركة قومية تشمل أنحاء العالم العربي ما دام هذا العالم مقسمًا بين بريطانيا وفرنسا. وعندما بدأت الدول العربية تنتزع الاستقلال في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، كان انقسامها قد أصبح راسخًا. إلا أن معظم المواطنين العرب آمنوا بأن القوميات الصغرى التي أفرزها الاستعمار غير شرعية من الأساس، ورأى أولئك الذين طمحوا في استعادة عظمة العرب في القرن العشرين أن قيام حركة قومية عربية واسعة النطاق هو الأمل الوحيد للوصول إلى الكتلة الحرجة ووحدة الهدف اللازمَين لاستعادة المكانة المستحقة

للعرب بين القوى المهيمنة. غير أن التجربة الاستعمارية تركت العرب مجموعةً من الدول بعد أن كانوا مجتمعًا قوميًّا، وظلت آثار تلك التجربة تخيب آمال العرب.

كتبت الحرب العالمية الثانية نهاية التأثير الأوروبي على الشئون العالمية. ومثلت السنوات التي تلت الحرب حقبة تخلص من الاستعمار، إذ فازت الدول الآسيوية والأفريقية بالاستقلال عن الحكم الاستعماري، وكثيرًا ما حدث ذلك بقوة السلاح. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بوصفهما قوتين عظميين، وشكل التنافس بينهما قواعد العصر الجديد الذي اصطلح على تسميته الحرب الباردة.

في ذاك الوقت اشتعل تنافس محتدم على الهيمنة العالمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ومع محاولة كل منهما ضم العالم العربي إلى منطقة نفوذه، أصبح الشرق الأوسط إحدى الحلبات العديدة التي تتصارع عليها القوى العظمى. ومع دخول العالم العربي عصر الاستقلال القومي، وجد أن القواعد الأجنبية — قواعد الحرب الباردة — تقيد المساحة المتاحة له للإمساك بزمام أموره لما يقرب من نصف قرن (من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠).

كانت قواعد الحرب الباردة واضحة: إما أن يكون البلد حليفًا للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي، لكن الإبقاء على علاقات طيبة مع الدولتين خيار غير مطروح. بصفة عامة، لم يمل العرب إلى الموقف الأمريكي المعادي للشيوعية ولا إلى المادية الجدلية التي تبناها الاتحاد السوفييتي. وحاولت الحكومات العربية أن تسلك طريقًا وسطًا عن طريق حركة عدم الانحياز، لكن دون جدوى. وفي النهاية أُجبرت كل دولة من دول العالم العربي على الانضمام لأحد المعسكرين.

أطلقت الدول التي دخلت في حيز نفوذ السوفييت على نفسها دولًا «تقدمية»، لكن الغرب وصفها بالدول العربية «المتطرفة». شملت هذه المجموعة كل الدول العربية التي اندلعت فيها ثورات، وهي: الجزائر وليبيا ومصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي. وانحازت للغرب الجمهوريات الليبرالية كتونس ولبنان والملكيات المحافظة كالمغرب والأردن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج، فوصفتها الدول العربية التقدمية بالدول «الرجعية»، وعدّها الغرب دولًا «معتدلة». وشرع الغربيون من الصحفيين وصانعي السياسات على حد سواء في استخدام هذه المسميات. تبع

هذا ظهور علاقات تبعية ضمنت الدول العربية بمقتضاها أن تحصل من الدول العظمى التي تتبعها على السلاح لجيوشها ومعونات تنمية لإصلاح اقتصاداتها.

أظهرت الدول العربية أنها مشارك فعال في الحرب الباردة، إذ استخدمت عددًا من الأسلحة في محاولة لتحقيق التوازن في اللعب مع القوى العظمى. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، آمن العرب إيمانًا راسخًا بسياسات القومية العربية؛ غير أن توالي الهزائم أمام إسرائيل وموت الرئيس المصري جمال عبد الناصر أضعفا مصداقيتها. وفي سبعينيات القرن العشرين استخدمت بعض الدول العربية مواردها النفطية لزيادة نفوذها على الساحة الدولية. وفي ثمانينيات القرن العشرين لجأ الكثيرون في العالم العربي للإسلام السياسي التماسًا للقوة والوحدة في مواجهة القوى الخارجية. غير أن أيًّا من هذه الاستراتيجيات لم يحرر العالم العربي من قواعد الحرب الباردة.

ظلت الضوابط والتوازنات قائمة مع وجود القوتين العظميين؛ فلا السوفييت ولا الأمريكيون يستطيعون القيام بتصرف يمس المنطقة دون رجوع أحدهما إلى الآخر خوفًا من استثارة رد فعل عدائي. وعاش المحللون في واشنطن وموسكو في ظل الخوف من نشوب حرب عالمية ثالثة، وبذلوا جهدًا جهيدًا حتى يمنعوا الشرق الأوسط من إشعال هذا الحريق. أيضًا تعلم القادة العرب كيف يتلاعبون بالقوى العظمى لصالحهم، إذ وظفوا التهديد بسحب موالاتهم للطرف الذي يدينون له بالتبعية حتى يضمنوا لأنفسهم الحصول على مزيد من الأسلحة ومعونات التنمية. على الرغم من هذا، مع نهاية الحرب الباردة كان العرب واعين تمامًا أنهم لم يقتربوا من تحقيق درجة الاستقلال والتنمية والاحترام التي طمحوا إليها في بداية هذا العهد. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح العالم العربي على مشارف عصر جديد تسود فيه ظروف أسوأ.

انتهت الحرب الباردة بعد وقت قصير من سقوط سور برلين عام ١٩٨٩. ومع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، بدأ عصر القطب الواحد بالنسبة للعالم العربي. هلت بشائر هذا العصر حين صوت السوفييت لصالح قرار أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يضفي الشرعية على الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على حليف الكريملين القديم، العراق. سقطت قواعد حقبة الحرب الباردة لتفسح الطريق أمام عصر من القوة الأمريكية المطلقة، وتوقع الكثيرون في المنطقة حدوث الأسوأ.

ربما كانت قواعد عصر الهيمنة الأمريكية الجديد هي الأصعب في تعريفها. فقد انتهج ثلاثة رؤساء أمريكيون سياسات مختلفة على مدار تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فجورج بوش الأب الذي كان في منصب الرئيس وقت انهيار الاتحاد السوفييتي رأى أن نهاية الحرب الباردة تعني بداية نظام عالمي جديد. وفي عهد بيل كلينتون، ظل تعزيز التعاون الدولي والمشاركة هما السمتان الأساسيتان لسياسة الولايات المتحدة. لكن مع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة عقب انتخاب جورج بوش الابن عام ٢٠٠٠، غيرت الولايات المتحدة توجهاتها متبنيةً سياسة اتخاذ القرارات بصفة فردية دون مراجعة. وفي أعقاب الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، صار لهذه السياسة آثار مدمرة على المنطقة بأكملها، إذ أدت إلى شن حرب على الإرهاب تركز على العالم الإسلامي وتنظر إلى العرب باعتبارهم المشتبهين الرئيسيين.

من الواضح أن قواعد اللعبة اليوم تعارض مصالح العالم العربي أكثر من أي وقت مضى. وباستثناء دول الخليج التي استغلت عهد الهيمنة الأمريكية الجديد لتحقق لمواطنيها نموًّا اقتصاديًّا واستقرارًا سياسيًّا ملحوظَين، فإن الحقبة التي تلت الحرب الباردة اتسمت باندلاع العنف والقلاقل في الشرق الأوسط، وصارت نظرة العرب للمستقبل أكثر تشاؤمًا من أي وقت مضى، سواء على الصعيد الداخلي أو العالمي أو على مستوى المنطقة. وكما قال سمير قصير بتحفظه المميز: «ليس جميلًا أن تكون عربيًّا هذه الأيام.»

* * *

غير أنه من الخطأ أن نسلط الضوء على التوتر والمشكلات في تاريخ العرب على حساب الأمور الكثيرة التي تضفي على العالم العربي روعة بالغة. لقد أمضيت حياتي في دراسة الشرق الأوسط، وجذبني تاريخ العرب لأنه غني جدًّا ومتنوع. بعد أن قضيت طفولتي في بيروت والقاهرة، استلهمت من اهتمامي بالشرق الأوسط نوع الدراسة التي اخترتها في الجامعة في الولايات المتحدة، إذ درست اللغتين العربية والتركية حتى أتمكن من قراءة المصادر الأولية التي تتناول تاريخ العرب، وحين اطلعت على سجلات المحاكم وكتب الوقائع، والمخطوطات والوثائق الأرشيفية، وكتب التاريخ والمذكرات؛ أبهرتني في تاريخ العرب الأمور العادية والغريبة على حد سواء.

كثير مما حدث في العالم العربي على مدار القرون الخمسة الماضية مألوف في التجارب التي خاضها البشر في أنحاء العالم؛ إذ نرى على صفحات العالم العربي جميع العناوين الرئيسية التي سُطِّرت في تاريخ البشر الحديث مثل: القومية والإمبريالية، والثورة والتصنيع، والهجرة من الريف إلى المدن، والكفاح من أجل حقوق المرأة. غير أن هناك الكثير من الأمور التي تميز العرب، ومنها: شكل مدنهم، موسيقاهم وشعرهم، وضعهم كأمة اختارها الله للإسلام (يؤكد القرآن فيما لا يقل عن عشرة مواضع أن الله أنزل آخر كتبه للبشر باللغة العربية)، وفكرتهم عن الجماعة القومية الممتدة من المغرب إلى شبه الجزيرة العربية.

مع أن هناك هوية مشتركة تربط العرب وتقوم على وحدة اللغة والتاريخ، فإن أكثر ما يبهر فيهم هو ما بينهم من اختلاف؛ فهم شعب واحد وشعوب متعددة في الوقت نفسه: فحين يرتحل مسافر في شمال أفريقيا من المغرب إلى مصر، يلحظ تغيرًا مستمرًا في اللهجة وفن الخط والمناظر الطبيعية والعمارة وطرق الطهي وكذلك في أشكال الحكومات وأنواع الأنشطة الاقتصادية. وإن واصل المسافر رحلته من شبه جزيرة سيناء إلى الهلال الخصيب، فسيجد اختلافات مماثلة بين فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق. وإن انطلق من العراق متوجهًا نحو الجنوب إلى دول الخليج، فسيجد تأثير إيران المجاورة ظاهرًا هناك بوضوح. وفي عمان واليمن تظهر آثار شرق أفريقيا وجنوب آسيا. لكل شعب من شعوب هذه المناطق تاريخه الخاص، لكنهم جميعًا يرون أن ثمة تاريخًا عربيًّا مشتركًا يربط بعضهم ببعض.

عند كتابة هذا الكتاب حاولت أن أوفي تنوع تاريخ العرب حقه عن طريق تناول تجارب شمال أفريقيا ومصر والهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية مع إعطاء كل تجربة من هذه التجارب حقها. وفي نفس الوقت، حاولت أن أوضح الصلة بين تاريخ كل منطقة من هذه المناطق؛ على سبيل المثال: حاولت أن أبين تأثير الحكم الفرنسي للمغرب على الحكم الفرنسي في سوريا، وتأثير الثورة ضد الحكم الفرنسي في المغرب على الثورة ضد الحكم الفرنسي في سوريا. غير أنه لم يكن من الممكن تجنب أن تأخذ بعض البلاد مساحةً من الحكاية أكبر من غيرها، وأن أتجاهل بلادًا أخرى بصورة مؤسفة تبعث الأسى في نفسي.

اعتمدت على مجموعة كبيرة من المصادر العربية، ووظفت ما رواه شهود العيان الذين عاشوا سنوات التاريخ العربي الصاخبة: هؤلاء الشهود كانوا المؤرخين في العصور الأولى، ثم حلت محلهم مجموعة كبيرة من المفكرين والصحفيين والسياسيين

والشعراء والروائيين، رجالًا ونساءً، عُرفوا بالمحامد والمساوئ. وبدا لي طبيعيًّا أن أُفضل المصادر العربية وأنا أكتب تاريخًا عن العرب، مثلما كنت سأفضل المصادر الروسية لو كتبت تاريخًا عن الروس. للأجانب الموثوق بهم رؤية قيمة يضيفونها بشأن تاريخ العرب، سواء أكانوا رجال دولة أم دبلوماسيين أم مبشِّرين أم رحَّالة؛ لكنني أؤمن أن القارئ الغربي سينظر إلى تاريخ العرب نظرةً مختلفةً إن رآه بعيون الرجال والنساء العرب الذين وصفوا العصور التي عاشوا فيها.

الفصل الأول

من القاهرة إلى إسطنبول

لفحت حرارة شمس الصيف الحارقة السلطان المملوكي التاسع والأربعين، الأشرف قنصوه الغوري، وهو يستعرض الجند استعدادًا للمعركة. منذ تأسيس الدولة عام ١٢٥٠ والمماليك يحكمون أقدم وأقوى البقاع الإسلامية في ذلك العصر. فدولة المماليك التي اتخذت من القاهرة عاصمة لها ضمت مصر والشام وشبه الجزيرة العربية. حكم قنصوه — البالغ من العمر سبعين عامًا — الدولة مدة خمس عشرة سنة. إنه الآن في مرج دابق، وهي منطقة تقع خارج مدينة حلب السورية على أقصى حدود دولته شمالًا، لكي يواجه أعظم خطر تعرض له المماليك على الإطلاق. لكنه فشل، وفشله فتح الباب أمام انهيار مملكته، ومهد الطريق لسيطرة الأتراك العثمانيين على الأراضي العربية. وقعت معركة مرج دابق في ٢٤ أغسطس/آب عام ١٥١٦.

امتطى قنصوه جواده العربي ليستعرض جنده، وهو يرتدي عمامة خفيفة ليحمي رأسه من الشمس الحارقة التي تسطع على بادية الشام، ويضع على كتفيه عباءة زرقاء فخمة معلقة عليها بلطة الحرب. وكان من عادة السلاطين المماليك حين يذهبون إلى الحرب أن يقودوا القوات في المعركة بأنفسهم، ويصطحبوا معهم معظم رجال البلاط، كما لو أن رئيسًا أمريكيًّا يصطحب معه نصف وزرائه ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ، وقضاة المحكمة العليا ومجلسًا يضم أساقفة وحاخامات جميعهم بملابس القتال إلى جانب الضباط والجنود.

وقف قادة جيش المماليك والقضاة الأربعة الرئيسيون تحت راية السلطان الحمراء، وعن يمينهم وقف القائد الصوري للإمبراطورية الخليفة المتوكل الثالث تحت رايته الخاصة. ارتدى هو أيضًا عمامة خفيفة وعباءة، وعلق على كتفه بلطة الحرب. أحاط بقنصوه أربعون من نسل النبي محمد يلفون حول رءوسهم مصاحف

محاطة بأغلفة من الحرير الأصفر، وانضم إلى هؤلاء الأربعين مشايخُ الطرق الصوفية حاملين رايات خضر وحمر وسود.

لا بد أن قنصوه وبطانته شعروا بالزهو والاطمئنان لدى رؤية عشرين ألف جندي مملوكي محتشدين في السهول من حولهم. والمماليك هم طبقة تضم صفوة الجنود المملوكين، والكلمة تعني في اللغة العربية «الرقيق» أو «العبيد»؛ إذ كان الشباب يُجلبون من الأراضي المسيحية في القوقاز والسهول الأوروبية الآسيوية إلى القاهرة حيث يعتنقون الإسلام ويتعلمون فنون القتال. وإذ يُعزَل هؤلاء الشباب عن أسرهم وبلادهم، يصير ولاؤهم كله لسادتهم، ونقصد بالسادة من يمتلكونهم ومن يتولون تعليمهم. وبعد تلقي أرفع التدريبات العسكرية والتشبع بفكرة الإخلاص التام للدين والدولة، يُمنح المماليك الناضجون حريتهم ويرتقون لمصاف الصفوة الحاكمة. ويعد المماليك أبرع المحاربين في الاشتباكات المباشرة، وقد ألحقوا الهزيمة بأعظم جيوش العصور الوسطى: ففي عام ١٢٤٩ هزم المماليك الجيش الصليبي الذي قاده الملك الفرنسي لويس التاسع، وفي عام ١٢٦٠ أجلوا قبائل المغول عن الأراضي العربية، وفي عام ١٢٩١ طردوا آخر الجنود الصليبيين من الأراضي الإسلامية.

وتعد رؤية جيش المماليك مشهدًا يبهر الأبصار؛ فالمحاربون يرتدون عباءات من الحرير زاهية الألوان، وخوذاتهم ودروعهم متقنة الصناعة، وأسلحتهم مصنوعة من الصلب المقوى المطعم بالذهب. ويعد إظهار الأناقة ملمحًا من ملامح الفروسية ودليلًا على ثقة الرجال في إحراز النصر.

وقف في مواجهة المماليك في ساحة المعركة جند السلطان العثماني المحنكين. ظهرت المملكة العثمانية في نهاية القرن الثالث عشر بوصفها إمارة تركية مسلمة صغيرة منخرطة في الجهاد ضد الإمبراطورية البيزنطية المسيحية في الأناضول (الأراضي التركية الواقعة في آسيا الآن). على مدار القرنين الرابع عشر والخامس عشر أخضع العثمانيون باقي الإمارات التركية، وغزوا الأراضي البيزنطية في كل من الأناضول والبلقان. وفي عام ١٤٥٣ نجح السلطان العثماني السابع محمد الثاني فيما فشلت فيه جميع محاولات المسلمين السابقة، وذلك حين استولى على القسطنطينية، وأتم غزو الإمبراطورية البيزنطية، ومنذ ذلك الحين يعرف الإمبراطور محمد الثاني باسم محمد «الفاتح»، وأصبحت القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية بعد أن تغير اسمها إلى إسطنبول. وأثبت خلفاء محمد الثاني أنهم لا يقلون عنه طموحًا في توسيع رقعة إمبراطوريتهم، ففي ذلك اليوم من عام ١٥١٦، كان قنصوه على وشك الاشتباك

في معركة مع السلطان العثماني التاسع سليم الأول (حكم من ١٥١٢ إلى ١٥٢٠) الملقب بـ«العابس».

ومن المفارقات أن قنصوه كان يأمل في تجنب خوض الحرب عن طريق استعراض قوته على الحدود الشمالية، لكن هذا أتى بنتيجة عكسية. كان العثمانيون منخرطين في حروب مع الإمبراطورية الصفوية الفارسية. والصفويون هم من كانوا يحكمون ما يعرف الآن بإيران، ويتحدثون التركية كالعثمانيين، والأرجح أنهم من أصول عرقية كردية. أصدر قائدهم صاحب القدرة والتأثير شاه إسماعيل (حكم من ١٥٠١ إلى ١٥٢٤) مرسومًا أعلن فيه المذهب الشيعي دينًا رسميًّا لدولته، مما وضعه في مسار تصادم أيديولوجي مع الإمبراطورية العثمانية السنية.[1] كان العثمانيون والصفويون قد خاضوا حروبًا على الأناضول الشرقية بين عامي ١٥١٤ و١٥١٥، وانتصر فيها العثمانيون. سارع الصفويون بالسعي إلى التحالف مع المماليك لاحتواء الخطر العثماني. لم يكن قنصوه يشعر بتعاطف خاص مع الصفويين، لكنه أراد أن يحافظ على توازن القوى في المنطقة، وكان يأمل في أن يؤدي الحضورُ العسكري المملوكي القوي في شمال سوريا إلى الحد من طموحات العثمانيين قاصرًا تطلعاتهم على الأناضول، تاركًا فارس للصفويين والعالم العربي للمماليك. بيد أن نشر قوات المماليك شكل تهديدًا استراتيجيًّا لجناح الجيش العثماني؛ وبدلًا من أن يخاطر السلطان العثماني بخوض حرب على الجبهتين، أوقف حروبه مع الصفويين حتى يتفرغ للمماليك.

حشد المماليك جيشًا جرارًا، لكن قوات العثمانيين كانت تفوقهم كثيرًا؛ إذ كان عدد الفرسان والمشاة الذين يصطفون في صفوف منضبطة يفوق عدد المماليك بنسبة ثلاثة إلى واحد. وقدر المؤرخون المعاصرون أن إجمالي عدد جيش سليم بلغ ستين ألف رجل. تمتع العثمانيون أيضًا بميزة تكنولوجية شديدة الأهمية يفتقر إليها أعداؤهم؛ ففي حين أن جيش المماليك جيش قديم يهتم اهتمامًا بالغًا بالمهارة الفردية التي يظهرها جنده في استخدام السيف، حشد العثمانيون جيشًا حديثًا من المشاة المزودين بالأسلحة النارية والبنادق. كان المماليك يتمسكون بالقيم العسكرية القديمة، في حين يمثل العثمانيون الوجه الحديث لحروب القرن السادس عشر. وجُند العثمانيين هم جند أورثتهم الحروب غلظةً وخبرة واسعة في القتال، وكانوا يهتمون بسلب الغنائم أكثر مما يهتمون بنيل الشرف الشخصي عن طريق الاشتباك المباشر بالأسلحة غير النارية.

عندما خاض الجيشان المعركة في مرج دابق، أبادت أسلحة العثمانيين النارية صفوف الفرسان المماليك، وانهار الجناح الأيمن لجيشهم تحت وطأة الهجوم العثماني، وفر الجناح الأيسر. كان قائد الجناح الأيسر مملوك يدعى خاير بك وهو حاكم مدينة حلب، واتضح بعد هذا أنه كان يتعاون مع العثمانيين قبل المعركة، وقد حول ولاءه لسليم العابس. مكنت خيانة خاير بك العثمانيين من الانتصار بعد بداية المعركة بوقت قصير.

راقب السلطان المملوكي قنصوه الغوري بفزع جيشه ينهار من حوله. كان غبار المعركة كثيفًا لدرجة جعلت الجيشين لا يكاد أحدهما يرى الآخر. لجأ قنصوه إلى مستشاريه الدينيين، وحثهم على الدعاء لتحقيق نصر لم يعد يؤمن أن جنده يستطيعون تحقيقه. وحين أدرك أحد قادة المماليك أن الموقف ميئوس منه، أنزل راية السلطان، وطواها، وتوجه إليه قائلًا: «يا مولانا السلطان إن عسكر ابن عثمان قد أدركنا، فانْجُ بنفسك، واهرب إلى حلب.» وحين أدرك السلطان صدق كلمات الضابط، أصابته سكتة دماغية جعلته شبه مشلول، وعندما حاول أن يمتطي صهوة جواده سقط ميتًا في الحال. تركت الحاشية المشغولة بالفرار جثة الملك، فلم يعثر لها على أثر قط، وكأن الأرض انشقت وبلعتها.

حين انقشع غبار المعركة، اتضحت الصورة الكاملة للفاجعة المريعة. يعلق المؤرخ المملوكي ابن إياس على هذه الفاجعة قائلًا: «كانت ساعة يشيب منها الوليد ويذوب لسطوتها الحديد.» كانت أرض المعركة مفروشة برجال وخيل ما بين ميت ومحتضر أسكت تأوهَه العثمانيون المنتصرون في خضم حماسهم لسلب ممتلكات أعدائهم المهزومين، وتركوا خلفهم طعامًا للغربان والكلاب البرية من «أبدان بلا رءوس ووجوه معفرة في التراب قد تغيرت محاسنها».[2] كانت تلك هزيمة لم يشهد لها المماليك مثيلًا وضربة لن تتعافى منها دولتهم أبدًا.

النصر الذي أحرزه العثمانيون في مرج دابق منحهم السيادة على الشام؛ فدخل سليم العابس حلب دون أن يعترض طريقه أحد؛ ومضى لاحتلال دمشق دون حرب. وصلت أخبار الهزيمة إلى القاهرة في الرابع عشر من سبتمبر/أيلول، أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من المعركة؛ فاجتمع من بقى على قيد الحياة من قادة المماليك في القاهرة لينتخبوا سلطانًا جديدًا، واختاروا أن يولوا نائبَ قنصوه الأشرف طومان باي خليفةً له. وكان طومان باي آخر سلطان مملوكي، ولم يستمر حكمه سوى ثلاثة أشهر ونصف.

كتب سليم العابس رسالة إلى طومان باي من دمشق يعرض عليه فيها أحد خيارين: أن يستسلم ويحكم مصر بصفته تابعًا للعثمانيين، أو أن يقاوم ويواجه الهلاك التام. بكى طومان باي فزعًا حين قرأ خطاب سليم؛ إذ إنه لم يكن يملك خيار الاستسلام. بدأ الخوف يتمكن من قلوب جند السلطان المملوكي ورعاياه على حد سواء. وفي محاولة لحفظ النظام، أصدر طومان باي بيانًا يقضي بحظر بيع الخمر والجعة والحشيش، ومعاقبة من لا يلتزم بالموت. غير أن المؤرخين يقولون إن سكان القاهرة الذين غلبهم الخوف لم يولوا هذه التعليمات اهتمامًا وسعوا للتسلي عن الخطر الوشيك بالإقبال على المخدرات والخمر.[3] اجتاح الذعر القاهرة عندما بلغتها أنباء غزو مدينة غزة الساحلية وإعمال العثمانيين القتل في ألف من سكان المدينة. وفي يناير/كانون الثاني عام ١٥١٧، دخل الجيش العثماني مصر متوجهًا نحو عاصمة المماليك.

حين وصل سليم إلى الضواحي الشرقية للقاهرة في الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني، لم يبد جنود طومان باي حماسًا كبيرًا للقتال. ولم يذهب عدد كبير من الجند لأداء مهامهم، فأرسل السلطان منادين في شوارع القاهرة يهددون بشنق أي شخص يفر من الجندية أمام مدخل بيته. بهذا استطاع طومان باي أن يجمع كل من استطاع جمعه من جند، مشكلًا قوةً بلغ قوامها عشرين ألفًا من الفرسان والمشاة والبدو غير النظاميين. استفاد طومان باي من تجربة مرج دابق فألغى التقليد الفروسي الذي يقضي بحظر الأسلحة النارية، وزود عددًا كبيرًا من جنده بالبنادق. أيضًا شكل صفًّا من مائة عربة تحمل مدافع خفيفة لمواجهة المهاجمين. ذهب أهل القاهرة رجالًا ونساءً إلى أرض المعركة ليشجعوا الجيش ويدعوا له بالنصر. غير أن جيش المماليك — الذين لم يكونوا يحصلون على رواتبهم، ويفتقرون للثقة بالنفس، ولا يمكن الاعتماد عليهم إلى حد كبير — استقبل يوم المعركة بروح مجموعة من الرجال يحاربون من أجل النجاة بحياتهم، لا من أجل إحراز النصر.

وقعت المعركة في الثالث والعشرين من شهر يناير/كانون الثاني عام ١٥١٧، وكتب ابن إياس يقول إنها: «كاينة عظيمة تذهل عند سماعها عقول أولي الألباب، وتضل لهولها الآراء عن الصواب.» قُرعت الطبول استعدادًا للمعركة، وامتطى فرسان المماليك صهوات جيادهم وانطلقوا في الميدان، واصطدموا بجيش العثمانيين الذي يفوقهم عددًا بكثير، والذي «أقبل ... كالجراد المنتشر». يقول ابن إياس إن تلك المعركة كانت أسوأ مما لحق بالمماليك في مرج دابق، وإن الأتراك «جاءوا أفواجًا

أفواجًا ... وأصوات بنادقهم تصم الآذان، وشنوا هجومًا شرسًا». وفي غضون ساعة واحدة لحقت خسائر فادحة بالمماليك الذين يصدون هجوم العثمانيين، وانسحبوا انسحابًا كاملًا. واصل طومان باي القتال مدة أطول من معظم قادته قبل أن يتقهقر هو الآخر من أرض المعركة مقسمًا أن يحارب مرةً أخرى في يوم ما.[4]

اجتاح الجيش العثماني الظافر مدينة القاهرة، وظل يعمل فيها السلب ثلاثة أيام. تُرك السكان المدنيين تحت رحمة الجيش الغازي وهم لا حول لهم ولا قوة، فلم يملكوا سوى أن يشاهدوا بيوتهم وممتلكاتهم تتعرض للنهب، ولم يجدوا ملجأً يحميهم من عنف الجنود العثمانيين سوى السلطان العثماني نفسه؛ فبذلوا كل جهدهم في توقير مولاهم الجديد. وبعد أن كان من عادة أئمة المساجد الدعاء للسلطان المملوكي في صلاة الجمعة، صاروا يدعون للسلطان سليم الأول، وهذا أحد التقاليد المتبعة للاعتراف بالسيادة. دعا الخطباء على المنابر قائلين: «انصر اللَّهم السلطان بن السلطان، مالك البرّين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللَّهم انصره نصرًا عزيزًا.» واستجاب سليم العابس لخضوع القاهرة، فأمر وزراءه بأن يعلنوا العفو العام وعودة الأمن والأمان.

قبل أن يدخل السلطان سليم مدينة القاهرة انتظر مرور ما يقرب من أسبوعين على هزيمة جيش المماليك. وكان دخوله أول فرصة يحظى بها معظم سكان القاهرة لإلقاء نظرة متأملة على سيدهم الجديد. يصف ابن إياس الفاتح العثماني وصفًا حيًّا فيقول:

> فلما شق من المدينة ارتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس قاطبة. وقيل إن صفته ذريّ اللون، حليق الذقن، وافر الأنف، واسع العينين، قصير القامة، في ظهره حنية، وعلى رأسه عمامة صغيرة، ويلبس قفطانًا مخملًا، وعنده خفة ورهج، كثير التلفت إذا ركب الفرس وقيل إن له من العمر نحو أربعين سنة أو دون ذلك، وليس له نظام يعرف مثل نظام الملوك السالفة؛ غير أنه سيئ الخلق سفاك للدماء، شديد الغضب، لا يراجع في القول.[5]

لم يهدأ لسليم بال في القاهرة والسلطان المملوكي لا يزال طليقًا. فالعثمانيون يعلمون أنه ما دام طومان باي على قيد الحياة، فإن أنصاره سيدبرون لإعادته للحكم. ولن يقضي على هذا الأمل للأبد إلا إعدامُه على مرأى ومسمع من الجميع.

سنحت لسليم العابس هذه الفرصة في أبريل/نيسان ١٥١٧ حين خانت قبائلُ البدو طومان باي وأسلمته للعثمانيين. أجبر سليمُ طومان باي على المشي في قلب القاهرة حتى يقضي على أي شكوك بأنه هو فعلًا السلطان المملوكي المخلوع. وانتهى موكب طومان باي عند باب زويلة، أحد الأبواب الرئيسية في مدينة القاهرة المحاطة بالأسوار، وهناك أخذه جلادوه، وشنقوه أمام الجموع المذعورة. لكن الحبل الذي كان سيشنق به انقطع — يقول البعض إنه انقطع مرتين — وكأنما يعكس عزوف السماء عن السماح بقتل السلطان. وقد رسم المؤرخ صورةً حية لشعور الصدمة والرعب الذي انتاب الشعب لدى رؤية هذا المشهد الذي لم يسبق له مثيل قائلًا: «فور أن أسلم الروح ارتفعت صيحة مدوية من الحضور، إذ لم يشهدوا من قبل قط شنق أي من سلاطين مصر على باب زويلة، لم يحدث هذا أبدًا.»[6]

أما السلطان سليم، فوجد في موت طومان باي مناسبةً للاحتفال. فبالقضاء على سلاطين المماليك، أتم سليم غزوه لإمبراطوريتهم، ونقل كل ثروتهم وأراضيهم وأمجادهم لأسرته الحاكمة. يستطيع الآن العودة إلى إسطنبول وقد ضم للمملكة العثمانية الشام ومصر وإقليم الحجاز العربي. وللحجاز أهمية خاصة بوصفه مهد الإسلام؛ فهو المكان الذي يؤمن المسلمون أن الله بدأ يوحي القرآن للنبي محمد فيه، وتحديدًا في مكة المكرمة، وهو قريب من المدينة المنورة التي أسس النبي فيها أول مجتمع إسلامي. وبهذا أضاف سليم للقب الحكم الشرعيةَ الدينية التي اكتسبها من كونه خادم الحرمين الشريفين مكة والمدينة وحامي حماهما. هذه المكاسب ثبتت أقدام سليم في حكم أعظم إمبراطورية إسلامية في العالم في ذلك الوقت.

قبل أن يرحل سليم عن القاهرة، طلب أن يشاهد عرضًا من عروض خيال الظل المصرية الشهيرة، وهي عروض مسرح عرائس يظهر فيه ظل الشخصيات أمام ستار مسلط عليه الضوء. وجلس يستمتع بالعرض وحده. صنع محرك الدمى نموذجًا مصغرًا لباب زويلة وللسلطان طومان باي لحظة شنقه. وحين انقطع الحبل مرتين، وجد السلطان العثماني المشهد مضحكًا، وأعطى الفنان مائتي دينار وكساه عباءةً مخملية تشريفًا له، وقال له: «عندما نرتحل إلى إسطنبول، ارحل معنا حتى يشاهد ابني هذا العرض.»[7] كان ابنه سليمان سيخلفه على العرش العثماني بعد ثلاث سنوات وسيرث كل ما انتزعه من المماليك.

يمثل غزو العثمانيين إمبراطورية المماليك نقطة تحول كبرى في التاريخ العربي. فالمواجهة العسكرية المصيرية بين حملة السيوف من المماليك وحملة البنادق العثمانيين

تعد علامة على نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث في العالم العربي. أيضًا نتج عن الغزو العثماني نقلُ مركز حكم العالم العربي إلى عاصمة غير عربية لأول مرة منذ ظهور الإسلام. فقد حكم الأمويون — وهم أول أسرة حاكمة في الإسلام — مملكتهم التي اتسعت رقعتها بسرعة من دمشق في الفترة بين ٦٦١ و٧٥٠ بعد الميلاد. وحكم الخلفاء العباسيون (٧٥٠–١٢٥٨) أعظم إمبراطورية إسلامية في عصرهم من بغداد. والقاهرة التي تأسست عام ٩٦٩ كانت عاصمةً لأربع أسر حاكمة قبل مجيء المماليك عام ١٢٥٠. لكن بدءًا من عام ١٥١٧، ستتحدد المكانة التي يحتلها العرب في العالم عن طريق قواعد توضع في عواصم أجنبية، وهذا واقع سياسي سيثبت أنه أحد الملامح الرئيسية التي يتسم بها تاريخ العرب الحديث.

مع هذا كان الانتقال من الحكم المملوكي إلى الحكم العثماني أسهل مما توقع أغلب الناس في بادئ الأمر أثناء الفتوحات الدامية التي قادها سليم العابس. فمنذ القرن الثالث عشر والعرب الذين يسكنون المنطقة ما بين القاهرة وإسطنبول يخضعون لحكم أجانب يتحدثون باللغة التركية، وكان العثمانيون يشبهون المماليك في نواح كثيرة أخرى. فصفوة الإمبراطوريتين أصلهم عبيد مسيحيون. وكلتا الإمبراطوريتين اتسمت بالبيروقراطية، وكانت تتبع الشريعة وتحمي الأراضي الإسلامية من التهديدات الخارجية بجيوش قوية. إضافةً إلى هذا لم يكن الأوان قد آن بعد للحديث عن هوية عربية خاصة تعترض على الحكم «الأجنبي». فقبل عصر القومية، كانت هوية المرء ترتبط إما بقبيلته أو بالمدينة التي جاء منها. وحين كان العرب يفكرون في مفهوم أكثر شمولًا للهوية، كان في الأرجح يقوم على الدين لا على العرق. ووجد معظم العرب الذين يدينون بالمذهب السني الإسلامي أنهم يقبلون تمامًا العثمانيين حكامًا. ولم يبد أن الناس في ذلك العصر وجدوا مشكلةً في نقل مركز الحكم من الأراضي العربية إلى إسطنبول، تلك المدينة التي تربط قارتي أوروبا وآسيا.

ويبدو أن العرب ركنوا إلى الجانب العملي لا إلى الجانب الأيديولوجي في تقييم انتقال الحكم من المماليك إلى العثمانيين؛ إذ صبوا جُلَّ اهتمامهم على الأمور المتعلقة بالقانون والنظام وفرض الضرائب المعقولة، لا على فكرة حكم الأتراك للعرب. وينقل لنا المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي فيما كتبه في بداية القرن التاسع عشر أن الحكم العثماني في بدايته حظي باحترام الناس فيقول:

> كانوا في صدر دولتهم من خير من تقلد أمور الأمة بعد الخلفاء المهديين،[8] وأشد من ذبَّ عن الدين، وأعظم من جاهد في المشركين، فلذلك اتسعت

ممالكهم بما فتح الله على أيديهم وأيدي نوابهم، وملكوا أحسن المعمور من الأرض، ودانت لهم الممالك في الطول والعرض، هذا مع عدم إغفالهم الأمور وحفظ النواحي والثغور، وإقامة الشعائر الإسلامية ... وتعظيم العلماء وأهل الدين وخدمة الحرمين الشريفين، والتمسك في الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع، فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم، وهابتهم الملوك، وانقاد لهم المالك والمملوك.[9]

لم يأسف سكان الريف والمدن في الشام على زوال دولة المماليك. ويحكي ابن إياس إن سكان حلب الذين كانوا يعانون الإفراط في فرض الضرائب واستبداد الحكم حالوا دون دخول المماليك المتقهقرين المدينة، «وعاملوهم أسوأ مما عاملهم العثمانيون» بعد هزيمتهم في مرج دابق. وعندما دخل سليم العابس حلب «أضاءت المدينة بالاحتفالات، وأنارت الشموع الأسواق، وارتفعت الأصوات بالدعاء له، وعمت الناسَ الفرحة» للخلاص من الحكام المماليك المستبدين.[10] ويقول المؤرخ الدمشقي محمد بن طولون (١٤٧٥–١٥٤٦) إن أهل دمشق أيضًا لم يشعروا بالقلق حيال تغير قادتهم السياسيين. ويزخر ما كتبه عن آخر أيام حكم المماليك بالحديث عن الإفراط في فرض الضرائب وجشع المسئولين وضعف الحكومة المركزية؛ وعما اتسم به الأمراء المماليك من طموح جامح، وما انتاب الريف من عدم استقرار؛ وعن الكوارث الاقتصادية التي نجمت عن سوء الإدارة هذا.[11] وفي المقابل نجد لدى ابن طولون ما يمدح به الحكم العثماني الذي أدخل على إقليم دمشق تطبيق القانون وحفظ النظام والتزام الحدود المقبولة عند فرض الضرائب.

والأرجح أن التغيير الذي أحدثه سقوط دولة المماليك على الإمبراطورية العثمانية كان أكبر كثيرًا من التغيير الذي أحدثه على العالم العربي. كانت الأراضي العثمانية الأساسية تنحصر في دول البلقان والأناضول، وكانت العاصمة إسطنبول تربط بين أراضي الإمبراطورية الواقعة في أوروبا وآسيا. أما الأراضي العربية فبعيدة عن المركز العثماني، والشعوب العربية تشكل فئة جديدة تنضم لسكان الإمبراطورية متعددي الأطياف؛ هذا فضلًا عن أن الشعب العربي نفسه يتسم بالتنوع، إذ تنقسم لغته العربية المشتركة إلى لهجات بحيث أصبح المتحدثون بها في شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب وشمال أفريقيا لا يفهم بعضهم بعضًا. وفي حين أن معظم العرب كانوا (ولا يزالون) يعتنقون المذهب السني مثل الأتراك العثمانيين، فبينهم أقليات

كثيرة تضم الفرق الإسلامية المنشقة، والمسيحيين، واليهود. أيضًا يتسم العالم العربي بتنوع ثقافي كبير، فمع اختلاف المناطق العربية نجد اختلافًا في طرق الطهي والعمارة والموروثات الموسيقية. إضافةً إلى هذا، كان التاريخ عاملًا من العوامل التي أدت إلى ظهور اختلاف بين الشعوب العربية؛ إذ خضعت المناطق المختلفة لحكم أسر متباينة على مدار القرون الإسلامية. ولهذا، كان من شأن ضم الأراضي العربية إلى الإمبراطورية العثمانية أن أضفى تغيرًا جذريًّا على حدود الإمبراطورية العثمانية الجغرافية، وعلى ثقافتها وتركيبتها السكانية.

واجه العثمانيون تحديًّا حقيقيًّا يتمثل في ابتكار هياكل إدارية عملية تتولى أمور ممتلكاتهم العربية الجديدة. دخل العرب تحت لواء الإمبراطورية العثمانية في وقت تزامن مع التوسع السريع في بلاد فارس ومنطقة البحر الأسود ودول البلقان. واتسعت حدود الإمبراطورية بسرعة تفوق كثيرًا قدرة الحكومة على تدريب إداريين أكفاء وتعيينهم لتولي أمور ممتلكاتها الجديدة. ولم تخضع للحكم العثماني بسماته التركية إلا المناطق الأكثر قربًا من الأراضي العثمانية الأساسية، كمدينة حلب التي تقع في شمال سوريا؛ لكن كلما ابتعدت البلاد عن الأناضول، سعى العثمانيون لأن يحافظوا على النظام السياسي الذي كان سائدًا فيها قبل مجيئهم حتى يضمنوا سلاسة انتقال الحكم إليهم. لم يكن العثمانيون دعاة لأيديولوجية معينة، وإنما كانوا قادةً عمليين، ولذا فقد انصب اهتمامهم على تطبيق القانون وحفظ النظام وجمع الضرائب المنتظمة أكثر مما انصب على فرض عاداتهم على العرب. ونتيجةً لهذا اتسم الحكم العثماني للأراضي العربية بتنوع واسع واستقلال كبير في السنوات الأولى التي تلت الفتح.

كان أول تحد واجه العثمانيين في الشام ومصر هو تشكيل حكومة محلية من ولاة مماليك تدين لهم بالولاء؛ إذ لا يملك أحد سوى المماليك المعرفةَ والخبرةَ اللازمتين لحكم الشام ومصر نيابة عن العثمانيين. غير أن العثمانيين ما كانوا يستطيعون الاعتماد على ولاء المماليك؛ فقد اتسم العقد الأول من الحكم العثماني بقيام عدد من حركات التمرد العنيفة، إذ سعى عدد من أبرز المماليك للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية واستعادة حكم المماليك في الشام ومصر.

في السنوات القليلة الأولى التي تلت غزو دولة المماليك، ترك العثمانيون مؤسسات الدولة السابقة على حالها تقريبًا، وأخضعوها لحكم أمراء أو «قادة» مماليك. وقسم

العثمانيون أراضي المماليك إلى ثلاثة أقاليم تتمركز حول مدن حلب ودمشق والقاهرة. كانت مدينة حلب أول مدينة تخضع تمامًا لآليات السيادة العثمانية؛ إذ عُين عليها والٍ عثماني، واندمجت تمامًا في الحياة الاقتصادية والسياسية السائدة في الإمبراطورية العثمانية. في ذلك الوقت، لم يكن أهل حلب يعرفون أن الفتح العثماني سيأتي لمدينتهم بعصر ذهبي يمتد حتى القرن الثامن عشر، تصبح فيه المدينة واحدةً من أهم مراكز التجارة البرية بين آسيا ودول البحر المتوسط. ومع أن حلب تقع على بعد ما يقرب من خمسين ميلًا من الساحل، فقد جذبت مكاتب الشركات الهولندية والبريطانية والفرنسية التي تعمل في الشرق، وأصبحت من أكثر مدن العالم العربي عالمية.[12] وعندما جعل ويليام شكسبير الساحرة الأولى في مسرحية ماكبث تتحدث عن زوجة أحد البحارة قائلة إن زوجها قد ذهب إلى حلب (الفصل الأول، المشهد الثالث)، كان جمهوره في مسرح جلوب يعرفون المكان الذي تتحدث عنه الساحرة.

اختار السلطان سليم رجلين من المماليك يعملان واليين له على دمشق والقاهرة، وكان الرجلان مختلفين أشد ما يكون الاختلاف. عُين جان بردي الغزالي واليًا على دمشق، وكان جان بردي واليًا على الشام في عهد المماليك، واستبسل في الحرب ضد العثمانيين في معركة مرج دابق، ثم قاد الهجوم الذي شنه المماليك على قوات السلطان سليم في غزة مما أسفر عن جرحه، وبعدها انسحب إلى القاهرة مع ما تبقى من جيشه ليقف إلى جانب طومان باي في دفاعه عنها؛ ومن الواضح أن سليم احترم ما أظهره هذا الرجل من استقامة وولاء لسلاطينه المماليك، وتمنى لو حوَّل الرجل هذا الولاء إلى مولاه العثماني الجديد. في فبراير/شباط ١٥١٨ أسند سليم إلى جان بردي القيام بكافة المهام التي كانت موكلة إلى من سبقه من ولاة مماليك على دمشق في مقابل دفع ضريبة سنوية قدرها ٢٣٠ ألف دينار.[13] غير أن نقل كل هذه السلطة لشخص واحد دون محاسبته أو تحجيم نفوذه كان أمرًا محفوفًا بمخاطر جمة.

واختار سليم للقاهرة خاير بك، والي حلب المملوكي السابق. كان خاير بك قد راسل سليم قبل معركة مرج دابق، وحول ولاءه إلى السلطان العثماني، وهو من فرق الصفوف في هذه المعركة، وترك ساحة القتال للعثمانيين، فألقى طومان باي القبض عليه بعد هذا وحبسه في سجن بالقاهرة. وعندما سقطت القاهرة في يد سليم، أطلق سراح والي حلب السابق، وكافأه على خدماته. غير أن سليم لم ينس قط أن خاير بك خان سلطانه المملوكي السابق، ويقول ابن إياس إنه اعتاد أن يتلاعب لفظيًّا باسمه فيناديه «خاين بك».[14]

طوال حياة السلطان سليم ظلت هذه الترتيبات الإدارية مستقرة لا تواجه أي تحدٍ. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٥٢٠، انتشرت أنباء وفاة سليم واعتلاء الأمير الشاب سليمان العرش العثماني. كان بعض المماليك يؤمنون أنهم تعهدوا بالطاعة للسلطان سليم بصفته الشخص الذي انتصر عليهم دون أن يلزمهم هذا بالطاعة لأسرته الحاكمة كلها. ومع توريث الحكم لسلطان عثماني، واجه هذا السلطان الجديد عددًا من الثورات في الأراضي العربية.

اندلعت أول ثورة للمماليك في دمشق؛ إذ سعى جان بردي الغزالي لاستعادة دولة المماليك، وأعلن نفسه سلطانًا جاعلًا اسمه الملكي «الملك الأشرف». ارتدى ما كان يرتديه المماليك من ملابس وعمائم خفيفة، وحظر على أهل دمشق لبس الأزياء العثمانية، ومنع خطباء المساجد من الدعاء للسلطان سليمان يوم الجمعة، وبدأ طرد الجنود والمسئولين العثمانيين من الشام. احتشدت خلفه مدن طرابلس وحمص وحماة، فجهز جيشًا وشرع لاسترداد حلب من أيدي العثمانيين.[15]

غير أن أهل حلب ظلوا على وفائهم للسلطنة العثمانية، فقد بكوا لوفاة سليم ودعوا لسليمان في صلاة الجمعة. وحين علم والي المدينة باقتراب الجيش المتمرد، شرع في تحصين دفاعاتها. وفي ديسمبر/كانون الأول حاصرتها قوات جان بردي، ووجهت لأبوابها طلقات المدافع، وأطلقت فوق أسوارها سهامًا مشتعلة، لكن المدافعين عنها أصلحوا ما تلف، وحالوا دون اقتراب قوات جان بردي منها. واصل أهل دمشق الحصار خمسة عشر يومًا، ثم انسحبوا. في غضون هذا لقي ما يقرب من مائتين من سكان حلب حتفهم إضافةً إلى عدد من الجنود.[16]

حين رأى جان بردي ثورته تتداعى، عاد إلى دمشق ليعزز موقفه ويحشد قواته. وفي فبراير/شباط ١٥٢١، خرج لملاقاة جيش عثماني على ضواحي دمشق؛ لكن سرعان ما هُزِمَ جيشه هزيمةً فادحة، ولقي هو حتفه أثناء المعركة. اجتاح الذعر دمشق؛ إذ إنها أضاعت مزايا الخضوع السلمي للحكم العثماني حين دعمت المحاولة العقيمة التي قام بها جان بردي للانشقاق على الإمبراطورية العثمانية واستعادة حكم المماليك.

بعد أن فرغ الجيش مباشرةً من هزيمة قوات جان بردي، توجه نحو مدينة دمشق ليعمل فيها السلب والنهب. يقول ابن طولون إن أكثر من ثلاثة آلاف شخص لقوا مصرعهم، وإن أحياء المدينة والقرى المجاورة لها تعرضت للنهب، وإن نساءً وأطفالًا وقعوا في الأسر. وأرسل العثمانيون رأس جان بردي وآذان ألف جندي ميت

إلى إسطنبول تذكارًا للنصر.[17] بهذا انتهى نفوذ المماليك في دمشق، ومنذ ذلك الوقت خضعت لحكم والٍ عثماني تعينه إسطنبول.

وفي مصر واجه العثمانيون تحديات متكررة لحكمهم. مع أن سليم كان يشك في نزاهة الوالي المملوكي الذي عينه على القاهرة، ويسميه «السيد الخائن»؛ فإن هذا الوالي حافظ على نظام الحكم العثماني في مصر حتى وفاته عام ١٥٢٢. وبعد وفاته استغرقت السلطات العثمانية ما يقرب من سنة لتعين مكانه واليًا جديدًا؛ فاستغل اثنان من حكام الأقاليم بمصر الوسطى فترة خلو العرش، وأعلنوا التمرد في مايو/أيار ١٥٢٣، ودعمهم عدد من المماليك وشيوخ البدو. قضت القوات العثمانية في مصر على التمرد بسرعة، وتلا هذا تعرض الكثير من المتمردين للقتل والسجن.

تمثل التحدي التالي في الوالي العثماني الجديد نفسه. كان أحمد باشا — الوالي الجديد — يطمع في أن يصبح الصدر الأعظم، وهو منصب يوازي منصب رئيس وزراء الحكومة، وشعر بخيبة أمل لدى تعيينه مجرد والٍ محلي على مصر، لذا سعى لإشباع طموحه عن طريق إعلان نفسه حاكمًا مستقلًا لمصر. بعد وصوله بمدة قصيرة بدأ في سبتمبر/أيلول ١٥٢٣ بنزع سلاح القوات العثمانية المرسلة إلى القاهرة، ورحَّل كثيرًا من المشاة إلى إسطنبول بحرًا. ثم أطلق سراح المماليك والبدو الذين كانوا قد سجنوا بسبب اشتراكهم في حركة التمرد التي وقعت العام السابق. بعد هذا أعلن أحمد باشا نفسه سلطانًا، وأمر مؤيديه بقتل من تبقى من القوات العثمانية في القلعة. ومثلما فعل جان بردي، أمر أحمد باشا خطباء الجمعة بالدعاء له وصكَّ النقود باسمه. غير أن تمرده لم يدم طويلًا؛ إذ هاجمه خصومه، وأجبروه على التقهقر للريف، وهناك وقع في الأسر، ثم ضُرِبَت عنقه في مارس/آذار ١٥٢٤. أرسلت إسطنبول واليًا جديدًا إلى القاهرة، وأعطته تعليمات واضحة بالقضاء على نفوذ المماليك وإخضاع مصر تمامًا للحكومة المركزية. وبعد هذا أثبت السلطان سليمان أنه جدير تمامًا باستحقاق ولاء رعاياه العرب، ولم تهدد أي حركات تمرد أخرى السيادة العثمانية طوال مدة جلوسه على العرش.

في غضون عقد من فتح سليم لمصر والشام والحجاز، صارت هذه البلاد خاضعة تمامًا للحكم العثماني. كانت إسطنبول — عاصمة الإمبراطورية — مقر صانعي القرارات ومشرعي القوانين للإمبراطورية كلها. أما السلطان فيحتل قمة هرم الحكم، وهو حاكم له سلطة مطلقة كلمته أمر واجب النفاذ. يعيش السلطان في قصر

الباب العالي خلف جدران شاهقة تطل على عاصمة الإمبراطورية ومضيق البوسفور ومضيق القرن الذهبي. أسفل التل الذي تقف عليه جدران القصر، تقع مقار الصدر الأعظم ووزرائه خلف مجموعة من الأبواب المبهرة. عرف مقر الحكومة بأبرز ما يميزه من ملامح: ألا وهي الأبواب؛ فعرف في التركية بتعبير يعني «الباب العالي» ومنها ترجم إلى الفرنسية والإنجليزية حرفيًّا. هاتان المؤسستان — البلاط الملكي، والباب العالي — وضعتا البنود الجديدة التي تحكم الأراضي العربية والإمبراطورية كلها.

جاء الحكم العثماني بنظم جديدة للإدارة؛ إذ حكم العثمانيون الأراضي التابعة لهم في القرن السادس عشر عن طريق شكل من أشكال الإقطاع، تعطي الحكومة المركزية بمقتضاه قادةً عسكريين أراضٍ يشرفون على توفير العدل بها وجباية الضرائب منها. يحتفظ شاغلو هذا المنصب بعدد محدد من الفرسان ينفقون عليه من ريع الأرض، ويدفعون لبيت المال المركزي مبالغ محددة في صورة ضرائب. وبعكس نظام الإقطاع الأوروبي، لم يكن النظام العثماني يقوم على الوراثة، ومن ثم لم يفرز طبقةً أرستقراطيةً تكون ندًّا لنفوذ السلطان. كان هذا النظام مناسبًا تمامًا للإمبراطورية العثمانية التي تشهد توسعًا سريعًا حيث تفُوق سرعةُ غزو الأراضي قدرة الدولة على توفير مسئولين مدربين يديرون شئونها. أوكل السلطان إلى المسئولين مهمة إمساك الدفاتر وعمل بيان مفصل بثروة الإمبراطورية. وكانوا يعدون سجلات ضريبية مفصلة بها قوائم بأعداد كل ما يخضع للضريبة من رجال ومنازل وحقول؛ وبالأموال التي يتم تحصيلها من كل قرية من قرى كل منطقة. كان من المفترض أن يجدد المسئولون هذه السجلات كل ثلاثين سنة، بيد أنه في غضون القرن السادس عشر بدأت الدولة تهمل إمساك الدفاتر، إلى أن انتهى هذا النظام تمامًا في القرن السابع عشر.[18]

قُسِّمت الأراضي العثمانية الجديدة في الشام — حلب ودمشق، ثم مدينة طرابلس الساحلية (التي تقع الآن في لبنان) — إلى وحدات إدارية أصغر وضعت تحت إمرة قادة عسكريين. كان الولاة يُمنحون الإقطاعية الأكبر حجمًا، وعددًا محددًا من الجند، وعليهم أن يدفعوا ضرائب ثابتة للسلطان تذهب لحملاته ولبيت المال. ثم يمنح القائد العسكري ثاني أكبر إقطاعية، ويمنح القادة الذين يلونه رتبةً أراضٍ تتحدد مساحتها وفقًا لرتبهم ولعدد الجند الذين ينتظر أن يمدوا به حملات السلطان العسكرية.[19] لم يطبق هذا النظام الإقطاعي المعدل في مصر قط، إذ ظل نظام الحكم بها يأخذ صورة شراكة غير مستقرة بين الولاة العثمانيين وقادة المماليك.

كانت الحكومة المركزية في إسطنبول تعَيِّن الرجال الذين يشغلون المناصب في الحكومات الإقليمية العربية، وغالبًا كانت تجلبهم من خارج هذه الأقاليم. ومثلما فعل المماليك، تبنَّى العثمانيون نظامًا خاصًّا بها يقوم على تجنيد العبيد — من أراضي البلقان بصفة أساسية — فكانت تأخذ صبيانًا مسيحيين من قراهم سنويًّا في تجنيد إلزامي يعرف في التركية بكلمة «الدوشرمة» أو نظام الخمس في الأطفال، ثم ترسلهم إلى إسطنبول حيث يعتنقون الإسلام ويتلقون تعليمًا يمكنهم من خدمة الإمبراطورية. اعتاد العثمانيون إرسال من يتمتعون ببنية قوية من هؤلاء الصبيان لتلقي التدريب العسكري حتى ينضموا إلى صفوف فرق المشاة المتميزة التي تعرف بالإنكشارية، أما من يتوسمون فيهم نبوغًا فكريًّا، فكانوا يرسلونهم إلى القصر ليتعلموا القيام بمهام خدمة الحكومة إما في القصر نفسه أو في الديوان.

وفقًا لمعايير العصر الحديث، يبدو تجنيد الأطفال هذا قمة في الهمجية، إذ يؤخذون عبيدًا لينشئوا بعيدًا عن أسرهم ويجبروا على اعتناق الإسلام. غير أنه في ذلك الوقت، كان هذا هو السبيل الوحيد للصعود الاجتماعي في مجتمع يقيد الحراك الاجتماعي تمامًا. فعن طريق تجنيد الأطفال يصبح ممكنًا لابن فلاح أن يصعد إلى منزلة قائد عسكري مرموق أو صدر أعظم. بل إن الانضمام إلى مراتب الصفوة في الجيش العثماني والحكومة كان شبه قاصر على الأطفال الذين جُنِّدوا وفقًا لهذا نظام. أما العرب — الذين كان أغلبهم مسلمين ولدوا أحرارًا — فلم يطبق هذا النظام عليهم، وترتب على هذا حرمانهم تمامًا من أن يحظوا بتمثيل ملائم بين صفوة السلطة في بداية عصر الإمبراطورية العثمانية.[20]

من أعظم المستجدات التي حدثت أثناء حكم السلطان سليمان وضع قانون يحدد الهيكل الإداري لكل إقليم عثماني. عُرف سليمان في الغرب بسليمان «العظيم»، أما في بلاده فعرف باللقب التركي «القانوني» أو «واضع القوانين». وبعد أكثر من قرنين من وفاة سليمان، أشاد المؤرخ المصري الجبرتي بإصلاحاته القانونية والإدارية قائلًا إنه: «أسس القواعد وتمم المقاصد ونظم الممالك وأنار المحالك ورفع منار الدين وأخمد نيران الكافرين ... ولم تزل البلاد [أي مصر] منتظمة في سلكهم ومنقادة تحت حكمهم من ذلك الأوان الذي استولوا عليها فيه إلى هذا الوقت الذي نحن فيه».[21] تحددت قواعد حكم كل ولاية من الولايات في وثيقة دستورية عرفت بـ«المدونة القانونية». أوضحت هذه الدساتير المحلية العلاقة بين الولاة ودافعي الضرائب، وحددت بوضوح حقوق وواجبات كلا الطرفين، وبذلك مثلت أروع نماذج المسئولية الحكومية في ذلك العصر على الإطلاق.

سُنَّت مسودة أول دستور محلي في مصر عام ١٥٢٥ عقب تمرد أحمد باشا مباشرةً. قدم إبراهيم باشا، الصدر الأعظم للسلطان سليمان، المدونة القانونية بوصفها جزءًا محوريًّا من مهمته الهادفة لإعادة بسط سلطة سليمان على مصر. تتميز الوثيقة بأنها شاملة إلى حد لافت للنظر؛ إذ تحدد الإطار الإداري على جميع المستويات حتى مستوى القرية، وتبين مسئوليات ذوي المناصب المتعلقة بالحفاظ على الأمن، وصيانة نظام الري، وجباية الضرائب؛ وتوضح القواعد التي تحكم مسح الأراضي، والأوقاف، وصيانة مخازن الحبوب، وإدارة الموانئ البحرية. بل إن الوثيقة الدستورية تشير إلى عدد ما ينبغي أن يعقده الوالي من اجتماعات مع مجلس الدولة الاستشاري (أربعة اجتماعات أسبوعيًّا، تمامًا مثل المجلس الإمبراطوري في إسطنبول).[22]

وحتى يطبق الولاة العثمانيون القانون، كانوا في حاجة للاستعانة بقوات مدربة يمكن الوثوق بها، فكان الحكام يرأسون قوات عسكرية تضم جندًا نظاميين عثمانيين وقوات غير نظامية يجندونها من رجال البلد الذي يحكمونه. صفوة الجيش هم الإنكشارية الذين يقودهم قائد تعينه إسطنبول. وفي مدينة كدمشق، نجد مشاة إنكشارية يتراوح عددهم ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ ليحفظوا بها النظام. أيضًا تضم جيوش الولايات عددًا من الفرسان ينفق عليهم من دخل الولايات، وتكشف المصادر أن أقاليم حلب وطرابلس ودمشق كانت تضم مجتمعةً ٨ آلاف فارس في الربع الأخير من القرن السادس عشر.[23] وينضم إلى هذه القوات مشاةٌ من أهل البلاد ومرتزقة من شمال أفريقيا.

كان العنصر الثالث من عناصر الحكم العثماني بعد الوالي والجيش هو القضاء. وكانت الحكومة المركزية في إسطنبول ترسل قاضي قضاة لكل عاصمة إقليمية ليشرف على المحاكم الإسلامية. ومع أن المسيحيين واليهود تمتعوا بحق تسوية خلافاتهم في المحاكم الدينية الخاصة بهم، اختار الكثير منهم اللجوء إلى المحاكم الإسلامية لإقامة الدعاوي ولتسجيل الصفقات. وكانت جميع الفرمانات الخاصة بالإمبراطورية التي تصدرها إسطنبول تقرأ علنًا في المحكمة، وتسجل كتابة في سجلاتها. وإضافة إلى النظر في القضايا الجنائية، كانت المحاكم تقوم بالتحكيم بين الأطراف المتنازعة، وتقوم بدور الموثق العام أو الشهر العقاري، إذ تسجل العقود التجارية، وعقود تبادل الأراضي، إضافةً إلى التغيرات الأساسية التي تطرأ على حياة الأفراد، كالزواج والطلاق، وتسجل معاشات الأرامل واليتامى، وبيانات توزيع تركات المتوفين. سُجلت جميع القضايا والمعاملات التجارية تسجيلًا قانونيًّا دقيقًا وأمينًا في سجلات المحكمة، وكثير

منها محفوظ إلى اليوم مشكلًا نافذةً قيمةً جدًّا على الحياة اليومية لمدن الإمبراطورية العثمانية وبلداتها.

أثبت السلطان سليمان الثاني أنه أحد أنجح حكام الإمبراطورية العثمانية. ففي مدة حكمه التي دامت ستة وأربعين عامًا (١٥٢٠–١٥٦٦)، أتم مسيرة غزو العالم العربي التي بدأها والده. استولى سليمان على بغداد والبصرة من الإمبراطورية الصفوية الفارسية فيما بين عامي ١٥٣٣ و١٥٣٨، واستقبل السكانُ الذين يعتنقون المذهب السني الجيشَ العثماني باعتباره محررًا بعد سنوات الاضطهاد التي عاشوها على أيدي الشيعة الصفويين. وكان لفتح العراق أهمية كبيرة على الصعيدين الاستراتيجي والأيديولوجي؛ إذ عزز سليمان إمبراطوريته بضم العاصمة العربية القديمة بغداد إلى البلاد التي فتحها، وأوقف المد الشيعي في الأراضي السنية.

وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن السادس عشر، انطلقت قوات سليمان الثاني من مصر متوجهةً إلى الجنوب لتحتل اليمن الذي يقع جنوب شبه الجزيرة العربية. وفي غرب حوض البحر المتوسط، ضم سليمان إلى الأراضي العثمانية دول ليبيا وتونس والجزائر التي تقع على ساحل شمال أفريقيا بوصفها دولًا تابعة تدفع الضرائب للإمبراطورية، وذلك بين عامي ١٥٢٥ و١٥٧٤. وبحلول نهاية القرن السادس عشر، كانت جميع الأراضي العربية قد خضعت لصورة أو أخرى من صور السيطرة العثمانية فيما عدا الأراضي الواقعة في وسط شبه الجزيرة العربية، وسلطنة المغرب؛ وهي أراضٍ ستظل خارج الإمبراطورية العثمانية.

كل أرض من الأراضي العربية انضمت إلى الإمبراطورية العثمانية في وقت مختلف، وتحت ظروف مميزة، وبأحوال تاريخية وإدارية مختلفة. وقصة الحكم العثماني في كل إقليم من هذه الأقاليم تعد قصةً فريدة مختلفة صاغتها الظروف التي صاحبت انضمامه للإمبراطورية.

تم الغزو العثماني لشمال أفريقيا عن طريق القرصنة لا عن طريق حرب عادية؛ لكن بالطبع من يراه البعض قرصانًا يراه آخرون قائدًا بحريًّا. فمثلًا، استخدم سير فرانسيس دريك القرصنة بنجاح كبير في الحروب التي خاضها أسطول إنجلترا مع الأسطول الإسباني الذي يفوقه قوةً على مدار القرن السادس عشر، لكن ذكره لا يثير في الأذهان الصورة التي عادةً ما يحملها الناس للقراصنة، لأنه كان فارسًا في

مملكة إليزابيث الأولى وواحدًا مِن أكثر المستشارين حظوةً بثقتها. هذا أيضًا حال خير الدين «بربروسا» — الذي لقبه الأوروبيون الذين عاصروه بهذا بسبب لحيته الحمراء — وهو أعظم قائد بحري في التاريخ العثماني؛ لكنه كان بالنسبة للإسبان قرصانًا قاسيًا لا يرحم يفسد عليهم الملاحة في البحر المتوسط، ويبيع آلاف البحارة المسيحيين عبيدًا بعد أن يأسرهم في المعارك. وبالنسبة لسكان ساحل شمال أفريقيا، كان محاربًا أهلًا للتبجيل يجاهد المحتل الإسباني، وتمثل غنيمته عنصرًا هامًّا من عناصر الاقتصاد المحلي. وبالنسبة للعثمانيين، كان ابنًا نشأ على أرضهم، إذ ولد نحو عام ١٤٦٦ بمدينة ميتيليني التي تقع على إحدى جزر بحر إيجة في الجهة المقابلة لساحل تركيا مباشرة.

في مطلع القرن السادس عشر كان غرب حوض البحر المتوسط حلبة صراع محتدم بين القوات المسيحية والمسلمة. انتهى الغزو الإسباني لشبه جزيرة أيبيريا بسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ ونهاية ما يقرب من ثمانية قرون من الحكم الإسلامي لإسبانيا (٧١١–١٤٩٢). ترك معظم مسلمي أيبيريا وطنهم الأم لاجئين إلى شمال أفريقيا بعد أن ذاقوا مرارة الحياة في إسبانيا الكاثوليكية التي سرعان ما استبدلت بالتبشير الإجبار على اعتناق المسيحية. لم ينسَ قط هؤلاء المسلمون اللاجئون، الذين عرفوا بالموريسكيين، وطنهم الأم ولم يغفروا للإسبان ما فعلوه أبدًا. وواصل الملوك الإسبان — إيزابيلا ملكة قشتالة وفرديناند ملك أراجون — حربهم المقدسة بلا هوادة في البحر المتوسط والممالك الإسلامية التي لجأ إليها الموريسكيون، وأسسوا سلسلة من المستعمرات المحصنة بطول الساحل الأفريقي من المغرب إلى ليبيا، وأجبروا قادة المدن الداخلية على دفع الضريبة لهم، ولا تزال إسبانيا تضع يدها على اثنتين من مستعمرات ساحل المغرب، وهما سبتة ومليلية.

لم يجد الإسبان من الدويلات المسلمة في شمال أفريقيا مواجهة تذكر لتوسعهم الكاسح. كانت منطقة شمال غرب أفريقيا تخضع لحكم ثلاث أسر ملكية محلية تتمركز في فاس (في المغرب الحديث) وتلمسان (في الجزائر) وتونس. دفعت هذه الأسر الضريبة للتاج الإسباني، ولم تجرؤ على مواجهة الحصون الإسبانية التي كانت تسيطر على موانيها ومراسيها الرئيسية. تعاوُن الحكام المسلمين مع الغزاة الإسبان أفقدهم مصداقيتهم لدى العامة، وسرعان ما بدأ المناهضون لهم في تلك البلاد بتنظيم قواتهم ليصدوا الغزاة. كانت الإمدادات تصل إلى الحصون عبر البحر، فصارت السفن الإسبانية التي تنقل هذه الإمدادات أكثر عرضةً للهجوم من الحصون

القوية نفسها. وعُرف البحارة المحليون الذين زودوا سفنهم بالأسلحة وجاهدوا في البحر لدى الغرب بالقراصنة البربريين (يعود أصل كلمة بربري إلى كلمة يونانية تعني «همجي»، أو إلى شعوب البربر الذين هم السكان الأصليون لشمال أفريقيا). وفي حين أن هؤلاء القراصنة كانوا يستولون على الغنائم والعبيد من السفن الإسبانية التي يهاجمونها، فقد نظروا إلى حربهم على أنها صراع ديني ضد الغزاة المسيحيين. والهجمات الشجاعة التي قام بها القراصنة ضد الإسبان جعلتهم أبطالًا في بلادهم، وأكسبتهم دعم سكان الساحل من عرب وبربر.

يعد خير الدين أشهر القراصنة البربريين، وقد سار على خطى أخيه عروج الذي أسس دويلةً مستقلة في ميناء جيجل الصغير شرق الجزائر. توسع عروج في المنطقة التي يسيطر عليها في ساحل الجزائر حتى وصل إلى تلمسان غربًا التي وقعت في قبضته عام ١٥١٧. وفي العام التالي، قتله الإسبان في محاولة يائسة للدفاع عن تلمسان. أدرك خير الدين أن القراصنة سيحتاجون لدعم حليف قوي إن أرادوا الاحتفاظ بمكاسبهم وحمايتها من بأس الإمبراطورية الإسبانية، فلجأ إلى التحالف مع الإمبراطورية العثمانية حتى يزيد من قوة المجاهدين القراصنة إلى أن صاروا يشكلون جيشًا ظافرًا.

في عام ١٥١٩ أرسل خير الدين مبعوثًا للبلاط العثماني محملًا بالهدايا وبالتماس من شعب الجزائر يطلبون فيه حماية السلطان سليم ويعرضون الخضوع لحكمه. كان سليم العابس على مشارف الموت حين وافق على ضم ساحل الجزائر إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية؛ إذ بعث مع رسول خير الدين العلم العثماني وسرية تضم ألفي إنكشاري. بهذا انضمت أعظم إمبراطورية إسلامية في العالم للحرب ضد الأسطول الإسباني مما غير ميزان القوى في غرب البحر المتوسط تغييرًا حاسمًا.

تشجع القراصنة البربريون بفضل التحالف الجديد مع العثمانيين فشنوا هجمات قوية على أهداف تخطت ساحل شمال أفريقيا كثيرًا؛ إذ ضرب خير الدين وضباطه أهدافًا في إيطاليا وإسبانيا وجزر بحر إيجة. وفي عشرينيات القرن السادس عشر أسر سفنًا أوروبية محملة بالحبوب، وأعطى الطعام لسكان ساحل الجزائر الذين كانوا يعانون نقص الغذاء بسبب الجفاف؛ وكأنه روبين هود البحري. وكانت سفنه تنقذ الموريسكيين من الإسبان، وتأخذهم للاستقرار في المدن التي تقع تحت سيطرته لينضموا إلى الحرب الدائرة ضد العدو الإسباني.

غير أن أفضل ما عرف به خير الدين ورجاله هو بطولاتهم ضد السفن الإسبانية، حيث أغرقوا سفن العدو الشراعية، وأسروا عشرات منها، وحرروا العبيد المسلمين.

وكان اسم بربروسا يثير الذعر على طول سواحل إسبانيا وإيطاليا؛ وهو جدير بهذا. لقد أوقع رجاله آلاف المسيحيين في الأسر، وكانوا يحتفظون بالنبلاء منهم للحصول على فدية كبيرة، ويبيعون العوام عبيدًا. كان القراصنة المسلمون يرون في هذا عدلًا؛ إذ إن الكثيرين منهم كانوا قد وقعوا في الأسر، وباعهم الإسبان عبيدًا.

كانت البحرية الإسبانية في حاجة إلى قائد يضاهي خير الدين دهاءً. وفي عام ١٥٢٨ عهد الإمبراطور تشارلز الخامس إلى القائد الشهير أندريا دوريا (١٤٦٦–١٥٦٠) بمهمة قيادة الحرب ضد خير الدين. ولد دوريا في مدينة جنوة، وكان يقود أسطولًا خاصًّا به يضم سفنًا حربية، ويبيع خدماته لملوك أوروبا، وكان قرصانًا كخير الدين تمامًا.

كان دوريا قائدًا بحريًّا عظيمًا، لكن خير الدين كان أعظم منه؛ فطوال المعارك التي دارت بينهما في أنحاء البحر المتوسط على مدار ثمانية عشر عامًا، نادرًا ما انتصر دوريا على غريمه العثماني. وكانت أول مواجهة لهما عام ١٥٣٠ مثالًا على ذلك. استولت قوات خير الدين على الحصن الإسباني القائم في خليج الجزائر بعد حصار قصير عام ١٥٢٩. أُخذ الأسرى الإسبان عبيدًا، وأجبروا على هدم الحصن، ثم استخدمت حجارته في بناء حاجز أمواج لحماية ميناء الجزائر. ثارت حفيظة تشارلز الخامس بسبب خسارة هذا الحصن الاستراتيجي، ودعا لاجتماع لمجلس الدولة. اقترح أندريا دوريا شن هجوم على ميناء شرشال الذي يقع غرب مدينة الجزائر مباشرةً. هبطت قوات دوريا بالقرب من شرشال عام ١٥٣٠، وأطلقت سراح عدة مئات من العبيد المسيحيين؛ لكنها واجهت مقاومة شرسة من الموريسكيين الذين كانوا يسكنون المدينة ويتحرقون شوقًا لقتال الإسبان. أرسل خير الدين قوات لنجدة الميناء، فانسحب دوريا بسفنه تاركًا الجنود الإسبان في شرشال، إذ لم يرد أن يواجه الأسطول العثماني الأكبر حجمًا. قتل العربُ الإسبانَ الذين قاتلوهم، واستعبدوا من استسلم لهم. وبهذا وجه خير الدين صفعتين للإسبان، وأمّن وضعه في الجزائر.

بهذا أيضًا رفع خير الدين بربروسا منزلته لدى السلطان. في عام ١٥٣٢ دعاه السلطان سليمان العظيم لمقابلته في إسطنبول، فانطلق بأسطول يتكون من أربع وأربعين سفينة، وشن في الطريق إليه غارةً مدمرةً على ساحلي جنوة وصقلية موقعًا بثماني عشرة سفينة مسيحية سلب منها الغنائم، ثم أحرقها. بعد هذا وصل إلى إسطنبول، فدعاه السلطان إلى قصره. عندما أُدخل خير الدين إلى حضرة السلطان خرَّ على ركبتيه، وقبَّل الأرض منتظرًا أوامر سيده. طلب سليمان من قائده البحري

أن ينهض، ورقاه إلى منصب قائد البحرية العثمانية — أو قبطان باشا — وحاكم الأقاليم الساحلية. أقام خير الدين في القصر الملكي طوال المدة التي قضاها في إسطنبول، وكان يقابل السلطان بانتظام، ويناقش معه الاستراتيجيات البحرية. وفي إشارة أخيرة على الحظوة، علق سليمان ميدالية ذهبية على عمامة خير الدين أثناء احتفال عُقِد بالقصر، إظهارًا لما يشعر به من امتنان لقبطان باشا للدور الذي قام به في توسيع أراضي الإمبراطورية العثمانية في شمال أفريقيا، وإحراز الانتصارات على العدو الإسباني.[24]

أثناء عودة خير الدين من إسطنبول بدأ التخطيط لحملته التالية الكبرى؛ غزو تونس. جهز حملةً تتكون من نحو عشرة آلاف جندي، واستولى على تونس دون قتال في أغسطس/آب ١٥٣٤. بهذا صار العثمانيون يسيطرون على ساحل شمال أفريقيا بدءًا من تونس وحتى الجزائر معرضين للخطر سيادة تشارلز الخامس على غرب البحر المتوسط. نصح أندريا دوريا الإمبراطور بطرد القراصنة من تونس، فوافق ورافق الأسطول بنفسه. وكتب عن مجموعة ضخمة من مختلف أنواع السفن والمراكب حملت إلى تونس القوات الإسبانية والألمانية والإيطالية والبرتغالية التي يقدر عددها بأربعة وعشرين ألف جندي وخمسة عشر ألف حصان يقول: «انطلقنا طالبين العون والهداية من الخالق ... وداعين أن يغدق علينا عونه ونعمه حتى ننزل ببربروسا هزيمة ساحقة.»[25]

مع اقتراب الأسطول الكبير من تونس سحب خير الدين قواته مدركًا أنه لا قبل له بالتصدي لهذا الأسطول العظيم، وبهذا سقطت تونس في أيدي القوات الإسبانية. قال تشارلز الخامس في خطاباته التي أرسلها إلى بلاده إن الإسبان أطلقوا سراح عشرين ألف عبد مسيحي. ويقول العرب في رواياتهم عن الواقعة إن الإسبان قتلوا على الأقل مثل هذا العدد من سكان المدينة أثناء سلب الغنائم منها. من الناحية الاستراتيجية، أدى غزو تونس إلى إحكام قبضة الإسبان على مضيق صقلية الذي يعد بوابةً إلى غرب البحر المتوسط. ولم يعد للمسلمين معقل سوى مدينة الجزائر.

في عام ١٥٤١ جهز الإسبان قوة ضخمة لحصار الجزائر والاستيلاء عليها وإلحاق هزيمة ساحقة وأخيرة بخير الدين. وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول أبحرت خمس وستون سفينة وأكثر من أربعمائة ناقلة بحرية تقل ستة وثلاثين ألف جندي ومعدات تستخدم في الحصار. يقول المؤرخ الجزائري سيد مراد: «غطى الأسطول سطح البحر كله، ولكني لم أتمكن من إحصاء عدد المركبات لكثرتها.» حشد القراصنة البربريون

قوةً قوامها ألف وخمسمائة إنكشاري عثماني وستة آلاف موريسكي وبضع مئات من الجند غير النظاميين لمواجهة الإسبان. بدا موقف خير الدين ميئوسًا منه، إذ كان يواجه قوةً غازية تبلغ أربعة أضعاف قواته. حاول أحد ضباطه أن يرفع الروح المعنوية لقواته قائلًا: «صحيح أن الأسطول المسيحي هائل الضخامة ... لكن لا تنسوا أن الله يؤيد بنصره المسلمين ضد أعداء الدين.»[26] وبدت كلماته كالنبوءة في نظر مؤرخ المدينة.

عشية الغزو الإسباني انقلب الطقس فجأة، وهبت عواصف عنيفة جعلت السفن الإسبانية تصطدم بالشواطئ الصخرية. غمرت مياه الأمطار الغزيرة مَن نجح مِن الجنود في الوصول إلى الشاطئ بأمان، وأفسدت باروده. وأثبتت سيوف المدافعين وسهامهم أنها أكثر الأسلحة فعاليةً في هذه الظروف، إذ اضطر الإسبان الذين غمرتهم المياه وانخفضت روحهم المعنوية إلى الانسحاب بعد أن فقدوا مائة وخمسين سفينة واثني عشر ألف جندي ما بين قتيل وأسير. ألحق القراصنة البربريون هزيمةً ساحقةً بالإسبان، وأمنوا وضعهم في شمال أفريقيا تأمينًا حاسمًا. كان هذا أعظم ما حققه خير الدين من انتصارات، وظل أهل مدينة الجزائر يحتفلون به كل عام حتى نهاية العهد العثماني.

بعد خمسة أعوام، وفي عام ١٥٤٦، توفي خير الدين بربروسا عن عمر يناهز ثمانين عامًا، بعد أن نجح في تأمين ساحل شمال أفريقيا للإمبراطورية العثمانية (لكن الغزو النهائي لطرابلس وتونس حققه خلفاؤه في وقت لاحق من القرن السادس عشر). اختلف الحكم العثماني في شمال أفريقيا عنه في أي بقعة أخرى من الأراضي العربية، إذ عكس طبيعة القرصنة التي كانت سببًا في تأسيسه. في العقود التي تلت موت خير الدين وُزعت السلطة بالتوازن بين الوالي الذي تعينه إسطنبول، والقائد البحري العثماني الذي يقود الأسطول، وقائد المشاة الإنكشارية العثمانيين. استقر الإنكشارية في الجزائر وأصبحوا من سكانها الدائمين، وفي القرن السابع عشر أصبح قائد الإنكشارية واليًا على الجزائر يحكم من خلال مجلس أو ديوان. بعد هذا، في عام ١٦٧١، حدث تحول آخر في السلطة؛ إذ عين قائد الأسطول حاكمًا مدنيًّا محليًّا يلقب بالداي، ويتولى مقاليد الحكم بدلًا من قائد الإنكشارية. لسنوات قليلة ظلت مقاليد الحكم في يد الداي، وظلت إسطنبول تعين باشا، أو حاكمًا تكون سلطاته شرفية. لكن بعد عام ١٧١٠، أصبح الداي يتولى منصب الباشا أيضًا، وصار حكم

إسطنبول في شمال أفريقيا أكثر ضعفًا، إذ تمتع من يتولون منصب الداي باستقلال تام نظير دفع ضريبة سنوية صغيرة للباب العالي.

بعد وقت طويل من حسم الصراع العثماني الإسباني في غرب البحر المتوسط، كان الباب العالي راضيًا تمامًا عن ترك دايات الجزائر يحكمون ساحل شمال أفريقيا نيابة عنه. وصار هذا الساحل مثالًا للأراضي العربية التي اختار العثمانيون أن يحكموها بالتعاون مع الصفوة من أهل البلد؛ وقد اختاروا هذا لأنها كانت بعيدة عن إسطنبول بدرجة لا تسمح بحكمها حكمًا مباشرًا، ولأن عدد سكانها أصغر من أن يغطي نفقات الحكم إن اتخذ صورةً أكثر إحكامًا. أتاح هذا الحل للإمبراطورية العثمانية التمتع بحق السيادة على أرض إسلامية استراتيجية، وجني دخل ثابت — وإن كان صغيرًا — نظير تكلفة ضئيلة تتحملها خزانتها. لاءم هذا النظام دايات الجزائر الذين تمتعوا بحماية العثمانيين وباستقلال كبير في علاقاتهم مع القوى البحرية المتنازعة في البحر المتوسط. وظل هذا النظام يصب في صالح الطرفين حتى القرن التاسع عشر حين أصبح الدايات والعثمانيون لا يتمتعون بقوة كافية لمواجهة عصر جديد من الاستعمار الأوروبي في شمال أفريقيا.

ظهر نظام حكم مستقل مختلف تمامًا في شرق البحر المتوسط. لطالما كانت جبال لبنان ملجأً للجماعات الدينية المنشقة الهاربة من الاضطهاد. وضعت اثنتان من هذه الجماعات — وهما الموارنة والدروز — نظمًا للحكم خاصة بهما. وفضل الباب العالي تركهم يحكمون أنفسهم في معاقلهم الجبلية، مع أنه أخضع منطقة مرتفعات لبنان التي يسكنونها (والمعروفة بجبل لبنان) مع باقي الشام حين فتحها سليم العابس عام ١٥١٦.

لجأ الموارنة إلى جبال لبنان الشمالية في أواخر القرن السابع عشر هاربين من اضطهاد الطوائف المسيحية المعادية فيما كان يعرف في ذلك الوقت بالإمبراطورية البيزنطية. دعم الموارنة الصليبيين في العصور الوسطى، وتمتعوا بعلاقات وثيقة مع الفاتيكان منذ ذلك الوقت. وفي عام ١٥٨٤ تأسست كلية مارونية في روما لتعليم اللاهوت لشباب الموارنة الأكثر موهبةً مما عزز العلاقات بين الموارنة والكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

أما الدروز فتعود أصولهم إلى قاهرة القرن الحادي عشر حين هربت فرقة من الشيعة المنشقين من الاضطهاد في مصر. في عزلة جبال جنوب لبنان، اتخذت

معتقداتهم شكل عقيدة جديدة مختلفة تغلفها سرية تامة. ثم برز الدروز بوصفهم جماعة سياسية ودينية، وصاروا يهيمنون على النظام السياسي في جبل لبنان، لكنهم أشركوا المسيحيين الموارنة معهم مشاركةً فعالة؛ إذ يحتل أمير الدروز قمة تسلسل هرمي صارم يضم نبلاء الدروز والمسيحيين الذين يحصلون على مكانتهم بالوراثة، وكل يهيمن على منطقة محددة من جبل لبنان.

عندما خضع جبل لبنان للحكم العثماني، فضل السلاطين أن يحافظوا على النظام الإقطاعي المعمول به في هذه المنطقة، ولم يطلبوا من أمير الدروز سوى الاعتراف بسلطتهم ودفع ضريبة سنوية. نجح هذا النظام، إذ كان الدروز يشهدون انقسامًا داخليًّا يحول دون تشكيلهم تهديدًا للحكم العثماني. بيد أن هذه الحال تغيرت مع تولي الأمير فخر الدين الثاني الحكم.

كان فخر الدين الثاني (١٥٧٢–١٦٣٥)، أمير جبل لبنان، يشبه شخصيات مكيافيللي، ومن المؤكد أن أساليبه تشبه أساليب تشيزاري بورجيا أكثر مما تشبه أساليب نظرائه العثمانيين. استخدم فخر الدين الثاني مزيجًا من العنف والدهاء ليتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرته، ويحافظ على مكانه في السلطة على مدار السنين؛ بل إنه عين مؤرخًا في بلاطه ليسجل الأحداث العظيمة التي وقعت أثناء حكمه حتى تطلع عليها الأجيال.[27]

تولى فخر الدين الحكم عام ١٥٩١ عقب اغتيال والده على يد أعدائه من آل سيفا، وهم أسرة كردية حكمت شمال لبنان من مدينة طرابلس الساحلية (ويجب عدم الخلط هنا بينها وبين المدينة الليبية التي تحمل نفس الاسم). وعلى مدار الثلاثين عامًا التي تلت توليه الحكم ظل الدافعان المتلازمان اللذان يحركانه هما: الانتقام من آل سيفا والتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرة عائلته. في نفس الوقت حافظ فخر الدين على علاقاته الطيبة مع العثمانيين؛ فكان يدفع الضرائب المفروضة على أرضه كاملةً وفي الوقت المحدد، ويسافر إلى دمشق ويغدق الهدايا والأموال على الوالي مراد باشا الذي ترقى بعد هذا ليصبح الصدر الأعظم في إسطنبول. وعن طريق هذه العلاقات نجح فخر الدين في بسط سيطرته على ميناء صيدا الجنوبي، وعلى مدينة بيروت، وعلى السهل الساحلي، والمناطق التي تقع شمال جبل لبنان، ووادي البقاع شرقًا. وبحلول عام ١٦٠٧ كان هذا الأمير الدرزي قد عزز سلطته على معظم الأراضي الواقعة فيما يعرف الآن بدولة لبنان بالإضافة إلى أجزاء من شمال فلسطين.[28]

زادت مشكلات فخر الدين مع زيادة رقعة دويلته؛ إذ امتدت الأراضي الواقعة تحت حكمه إلى ما وراء جبل لبنان المستقل حتى شملت أراض تخضع خضوعًا تامًّا للحكم العثماني. أثار هذا التوسع غير المسبوق مخاوف الدوائر الحكومية في إسطنبول، وغيرة أعداء فخر الدين في المنطقة. وحتى يحمي الدرزي المكيافيللي نفسه من مكائد العثمانيين، أبرم معاهدة تحالف مع آل ميديتشي حكام فلورنسا عام ١٦٠٨. عرض آل ميديتشي على فخر الدين البنادق والمساعدة في إقامة حصونه مقابل التمتع بمزايا تجارية في أسواق المشرق ذات التنافسية العالية.

قوبلت أنباء المعاهدة التي عقدها فخر الدين مع توسكانا بالانزعاج، وعلى مدار السنوات القليلة التالية راقب العثمانيون توطد العلاقات بين اللبنانيين وتوسكانا بقلق متصاعد. أيضًا ضعفت مكانة فخر الدين في إسطنبول حين أصبح عدوُه نصوح باشا خلفًا لنصيره مراد باشا على كرسي الصدر الأعظم. وفي عام ١٦١٣ قرر السلطان أن يتخذ خطوات عملية، وأرسل جيشًا للإطاحة بفخر الدين وتفكيك دويلته الدرزية. حاصرت مركبات الأسطول العثماني الموانئ اللبنانية لتمنع الأمير الدرزي من الهرب، وتثني سفن توسكانا عن المجيء لمساعدته. نجح فخر الدين في مراوغة مهاجميه؛ إذ شق طريقه عبر السفن العثمانية عن طريق دفع الرِّشا، هاربًا في صحبة أحد مستشاريه وعدد من خدمه، واستأجر سفينتين شراعيتين فرنسيتين ومركبة فلمنكية لتحمله إلى توسكانا.[29]

بعد رحلة من ميناء صيدا إلى ميناء ليفورنو استغرقت ثلاثة وخمسين يومًا، هبط فخر الدين على أرض توسكانا. وتمثل السنوات الخمس التي قضاها في المنفى مرحلة استثنائية التقى فيها الأمراء العرب والأوروبيين على قدم المساواة، ودرسوا عادات وسلوكيات بعضهم البعض باحترام. راقب فخر الدين وحشمه عن كثب آلية عمل بلاط ميديتشي، وحال تكنولوجيا عصر النهضة، والعادات المختلفة التي يتبعها الشعب. وانبهر الأمير الدرزي بكل ما رآه، بدءًا من السلع المنزلية العادية التي يقتنيها رجل فلورنسا العادي إلى المجموعات الفنية المميزة التي يقتنيها آل ميديتشي؛ وفيها صور لشخصيات عثمانية بارزة. زار كاتدرائية فلورنسا، وصعد برج الأجراس الذي وضع تصميمه الفنان جوتو، كما صعد إلى القبة الشهيرة التي أنجز بناءها المعماري برونليسكي في القرن السابق وكانت واحدةً من أعظم الإنجازات المعمارية في ذلك العصر.[30] وبالرغم من كل العجائب التي شاهدها فخر الدين في فلورنسا فإنه لم يشك قط في تفوق ثقافته وفي أن الإمبراطورية العثمانية هي أقوى دولة في عصره.

عاد فخر الدين إلى بلده الأم عام ١٦١٨، واختار لحظة عودته بعناية؛ إذ كان العثمانيون يخوضون حربًا جديدةً مع الفرس فتجاهلوا أمر عودته. طرأت تغيرات كبيرة أثناء السنوات الخمس التي غابها؛ إذ قصرت السلطات العثمانية حكم أسرته على مقاطعة جبل الشوف الدرزية التي تقع في النصف الجنوبي من جبل لبنان، وانقسمت جماعة الدروز إلى عدة فرق متناحرة تحتم منع أي أسرة واحدة من أن تكون لها الغلبة مثلما حدث مع فخر الدين.

وفي زمن قياسي، أفسد فخر الدين خطط كل من الباب العالي وأعدائه المحليين. ففور رجوعه أعاد بسط نفوذه على جبل لبنان — شعبًا وأرضًا — حتى يعيد تأسيس إمبراطورية خاصة به تمتد من ميناء اللاذقية الشمالي مرورًا بجميع المرتفعات اللبنانية ووصولًا إلى فلسطين جنوبًا وحتى ما وراء نهر الأردن. فيما مضى كان فخر الدين يؤمن مكاسبه برضا السلطات العثمانية؛ أما هذه المرة، فمَثّل استيلاؤه على الأراضي تحديًا مباشرًا للباب العالي، لكنه شعر بالثقة في قدرة جنده على هزيمة أي جيش يحشده العثمانيون، وطوال السنوات الخمس التالية، ازدادت جرأته في مواجهة السلطات العثمانية زيادةً كبيرة.

وصل فخر الدين إلى ذروة قوته في نوفمبر/تشرين الثاني ١٦٢٣ حين هزم جيشه القوات العثمانية القادمة من دمشق، وأسر الوالي مصطفى باشا في معركة عنجر.[31] لاحق جيش الدروز أعداءه عبر وادي البقاع وحتى مدينة بعلبك مصطحبًا أسيره، والي دمشق، وأثناء محاصرة قوات فخر الدين بعلبك، وصله وفد من الوجهاء يتفاوض بشأن إطلاق سراح الوالي، فماطل في المفاوضات حتى استمرت اثني عشر يومًا تالية، وأمن كل هدف من أهدافه الإقليمية قبل أن يطلق سراح أسيره.

بيد أنه عندما انتهت الحرب بين العثمانيين والفرس عام ١٦٢٩، وجهت إسطنبول اهتمامها مرةً أخرى إلى أمير جبل لبنان الدرزي المتمرد الذي بسط حدود الأرض الواقعة تحت إمرته شرقًا إلى بادية الشام وشمالًا نحو الأناضول. وفي عام ١٦٣١ وفي تصرف ينم عن عجرفة شديدة، حرم فخر الدين أحد الجيوش العثمانية حق قضاء الشتاء على «أرضه». ومنذ تلك اللحظة أصبح العثمانيون عازمين على التخلص من هذا التابع الدرزي المتمرد.

كان فخر الدين الذي تقدم به العمر يواجه تحديات كبيرة من جهات أخرى أيضًا؛ قبائل البدو، وأعدائه القدامى من آل سيفا الذين يحكمون طرابلس، والعائلات الدرزية التي تنافسه. استغل العثمانيون العزلة المتزايدة التي وقع فيها فخر الدين،

وأرسلوا جيشًا من دمشق ليطيح به عام ١٦٣٣ في ظل القيادة الحازمة للسلطان مراد الرابع. ومع اقتراب الجيش العثماني، رفض المحاربون الدروز تلبية نداء قائدهم لخوض المعركة، وتركوه هو وابنيه يواجهون جيش العدو وحدهم، وقد يرجع تصرفهم هذا إلى أنهم أنهكوا بعد سنوات من القتال المستمر، أو إلى أنهم فقدوا الثقة في حكمته، إذ إن عجرفته تجاه الأوامر العثمانية صارت صارخة أكثر من أي وقت مضى.

لجأ الأمير الهارب إلى كهوف جبل الشوف في أعماق المرتفعات الدرزية، فتبعه القادة العثمانيون، وأضرموا النيران حتى يجبره دخانُها على الخروج من مخبئه. أُلقي القبض على فخر الدين وأبنائه، وأُرسلوا إلى إسطنبول حيث أُعدموا عام ١٦٣٥، ليكون هذا فصل الختام لمسيرة رجل مميز وتهديد خطير واجه الحكم العثماني في الأراضي العربية.

فور القضاء على فخر الدين، رحب العثمانيون بعودة جبل لبنان إلى نظامه السياسي الأصلي؛ إذ لم يكن نظام الحكومة الذي وُضِع لأغلبية مسلمة سنية يلائم تركيبة السكان المتباينة التي تعيش في هذه المنطقة والتي تضم مسيحيين ودروزًا. وما دام الحكام المحليون على استعداد للعمل في إطار النظام العثماني، ظل الباب العالي مرحبًا بقبول التنوع في إدارة الأراضي العربية. وبهذا سيستمر النظام الإقطاعي اللبناني حتى جزء كبير من القرن التاسع عشر دون أن يسبب مشكلات أخرى لإسطنبول.

أما في مصر، فظهر نظام سياسي مختلف في القرن الذي تلا فتح سليم الثاني. على الرغم من انهيار السلالة الحاكمة للمماليك، فقد ظلوا يشكلون طبقة عسكرية مثلت عنصرًا حيويًّا من العناصر المكونة للصفوة الذين حكموا مصر العثمانية. حافظ المماليك على نظام الأسر، وظلوا يجلبون الجنود العبيد الشباب ليجددوا صفوفهم، واستمروا في اتباع تقاليدهم العسكرية. ولما لم يستطع العثمانيون إبادة المماليك، لم يجدوا أمامهم بدًّا من استمالتهم للمشاركة في حكم مصر.

في العقد الأول من القرن السابع عشر، كان بكوات المماليك يتقلدون بالفعل مناصب إدارية بارزة في مصر العثمانية. وأُوكِلت إليهم مسئولية الخزانة، وقيادة قافلة الحج السنوية إلى مكة، وولاية إقليم الحجاز في شبه الجزيرة العربية، واحتكروا

تمامًا حكم الأقاليم. أضفت عليهم هذه المناصب وجاهةً اجتماعية، والأهم أنها منحتهم السيطرة على موارد دخل كبيرة.

في القرن السابع عشر، بدأ البكوات المماليك يتولون بعض أرفع المناصب العسكرية في مصر، مما جعلهم في منافسة مباشرة مع الولاة العثمانيين والمسئولين العسكريين الذين ترسلهم إسطنبول. ولما كان الباب العالي شديد الانشغال بالتهديدات الملحة الأعظم خطرًا التي تواجهه على الجبهات الأوروبية؛ فقد اهتم بحفظ النظام وضمان تدفق دخل ثابت من ضرائب ولايته الغنية، أكثر من اهتمامه بحفظ ميزان القوة بين من يعنيهم من العثمانيين وبين المماليك في مصر، وترك الولاة يتدبرون أمورهم بأنفسهم في بيئة سياسية غادرة تسود القاهرة.

أدت المنافسة بين أسر المماليك البارزة إلى شقاق رهيب جعل بحر السياسة في مصر غدارًا بالعثمانيين والمماليك على حد سواء. ظهرت فرقتان أساسيتان في القرن السابع عشر هما: الفقارية والقاسمية. ارتبطت جماعة الفقارية بالفرسان العثمانيين واتخذت الأبيض لونًا لها، والرمان رمزًا. أما القاسمية فكانوا يرتبطون بالقوات المصرية المكونة من أهل البلاد، واتخذوا الأحمر لونًا لهم، والجلبة (وهي كلمة من أصل فارسي تشير إلى آلة من آلات الحرب تشبه القرص) رمزًا. وكان لكل جماعة حلفاء من البدو. لم نعرف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الشقاق، إذ كثرت الأقاويل حوله، لكن ما نعرفه يقينًا هو أنه بحلول نهاية القرن السابع عشر كان الشقاق بين الفرقتين راسخًا وعميقًا.

سعى الولاة العثمانيون إلى خلع أنياب المماليك عن طريق ضرب الفرقتين إحداهما بالأخرى. شكل هذا دافعًا قويًّا يحمل فرق المماليك المتضررة على الإطاحة بالولاة العثمانيين؛ وقد نجحت فرق المماليك في خلع ثمانية ولاة من الأربع والثلاثين واليًا عثمانيًّا الذين حكموا مصر فيما بين عام ١٦٨٨ و١٧٥٥، وهي المدة التي أرخ لها المؤرخ أحمد كتخدا الدمرداشي (الذي كان هو نفسه ضابطًا مملوكيًّا).

تجلت سلطة المماليك على الولاة العثمانيين في المكائد التي حاكتها الفرق بعضها لبعض عام ١٧٢٩. جمع زين الفقار — قائد الفقارية — مجموعةً من ضباطه ليخططوا لحملة عسكرية ضد أعدائهم القاسمية. قال زين الفقار لرجاله: «نرسل نطلب من الباشا خمسمائة كيس، أعطاهم فهو حاكمنا، ما أعطاهم، ننزله.» وبالفعل أرسلوا وفدًا للوالي العثماني، لكنه رفض دفع نفقات حملة عسكرية ضد فرقة

القاسمية. حين علم زين الفقار، صاح في أتباعه غاضبًا: «لم نقبل علينا حاكم مغرض، قوموا بنا الرميلة، ننزله ونعمل قايمقام، نأخذ منه الفرمان.» ومن تلقاء أنفسهم، ودون الرجوع لأي سلطة أخرى، كتب رجال فرقة الفقارية إلى إسطنبول يعلمون الباب العالي بأنهم عزلوا الوالي العثماني وعينوا نائبًا ليحل محله. ثم أجبر المماليك نائب الوالي الذي عينوه على تمويل حملتهم ضد فرقة القاسمية من عائدات جمارك ميناء السويس، وبُرر دفع هذا المبلغ تحت مسمى الدفاع عن القاهرة.[32]

لجأ المماليك للعنف المفرط ضد أعدائهم. كانت فرقة القاسمية تعلم جيدًا أن الفقارية يعدون العدة لمواجهة كبيرة، فأخذوا هم زمام المبادرة. ففي عام ١٧٣٠ أرسل القاسمية قاتلًا يغتال رئيس الفرقة المنافسة، زين الفقار نفسه. كان القاتل من الفقارية لكنه انشق عنهم إثر اختلاف معهم وانضم إلى القاسمية. تخفى القاتل في هيئة رجل شرطة وتظاهر بأنه ألقى القبض على أحد أعداء زين الفقار، فأمره زين الفقار قائلًا: «هاتوه» إذ أراد أن يرى عدوه وجهًا لوجه، فرد عليه القاتل قائلًا: «ها هو»، ثم أفرغ مسدسه في قلبه فقتله على الفور.[33] ثم شق القاتل وشريكه طريقهما خارج منزل قائد الفقارية بالقتال، وهربا بعد أن قتلا في طريقهما عددًا من الرجال. كانت هذه بداية سلسلة طويلة من حوادث الثأر.

اختار الفقارية محمد بك قطامش قائدًا جديدًا لهم. كان محمد بك قد وصل إلى قمة الهرم المملوكي وحمل لقب شيخ البلد. ورد محمد بك على اغتيال زين الفقار بأن أمر بإبادة جميع المماليك الذين لهم علاقة بالقاسمية، ثم قال لرجاله محذرًا: «بينكم جواسيس للقاسمية.» وأشار إلى رجل تعس من بين حاشيته. وقبل أن يحظى الرجل بفرصة للدفاع عن نفسه، كان ضباط محمد بك قد جروه تحت منضدة، وقطعوا رأسه، وكان هذا أول رجل يُقتل ثأرًا لمقتل زين الفقار، ولحق به كثيرون قبل أن يتوقف نهر الدم الذي جرى عام ١٧٣٠.

لجأ محمد بك إلى نائب الوالي الذي عينه زين الفقار وحصل منه على إذن بإعدام ٣٧٣ شخصًا ادعى أنهم تورطوا في اغتيال قائد الفقارية، وكانت هذه رخصةً له بتصفية فرقة القاسمية. يقول الدمرداشي: «وإذا بقطامش محمد بيك الذي ما خلا طايفة من طوايف القاسمية إلا قتله، والذي عمره طويل هرب للريف، حتى المماليك الصغار خالين العذار، أخذهم من بيوتهم، وأرسلهم قتلهم في الجزيرة، وأرماهم البحر». لم يبق محمد بك للقاسمية أثرًا ولا بابًا مفتوحًا، وأقسم ألا يسمح لهذه الفرقة بأن تسيطر على القاهرة مرةً أخرى.[34]

غير أن فرقة القاسمية أثبتت أن إبادتها أصعب مما تخيل محمد بك. ففي عام ١٧٣٦ عاد القاسمية لتصفية حسابهم مع الفقارية، وعاونهم في هذا بكير باشا، الوالي العثماني. كان الفقارية قد أنهوا مدة ولاية بكير باشا السابقة حين عزلوه، ولذا صار طبيعيًّا أن يصبح حليفًا للقاسمية. دعا بكير باشا محمد بك وغيره من الفقارية البارزين ليجتمع بهم، ونصبت لهم مجموعة من القاسمية كمينًا مسلحين بالمسدسات والسيوف. لم يكد محمد بك يصل حتى ظهر له القاسمية، وأطلقوا النار على بطنه، وذبحوا قادته البارزين. بلغ إجمالي من قتلوا في هذه الواقعة عشرة من أقوى رجال القاهرة، وبعد قتلهم كوموا رءوسهم المقطوعة في أحد أكبر مساجد المدينة ليراها العامة.[35] وبلا شك كانت هذه الواقعة واحدة من أسوأ حوادث القتل في تاريخ مصر العثمانية بإجماع آراء الناس.[36]

سنوات الاقتتال بين الفرقتين جعلتهما أضعف من أن تحافظا على وضعهما القيادي في القاهرة، فبرزت عليهما أسرة مملوكية تعرف بآل قازدُغلي، وهيمنت على مصر العثمانية لما تبقى من القرن الثامن عشر. ومع ظهور آل قازدُغلي، هدأ العنف المتطرف الذي ساد بين الفرق مما أتاح للقاهرة التي أنهكها النزاع أن تحظى بقدر من السلام. ولم يتمكن العثمانيون قط من فرض سيطرتهم الكاملة على ولاية مصر الغنية والمتمردة في الوقت نفسه. وإنما ظهر في مصر العثمانية توجه سياسي خاص واصل بموجبه المماليك الهيمنة السياسية على ولاة إسطنبول طوال قرون تلت غزو سليم العابس لدولتهم، وتأقلم الحكم العثماني مع السياسة المحلية، كما كان الحال في لبنان والجزائر.

بعد مرور قرنين على غزو دولة المماليك، كان العثمانيون قد نجحوا في بسط رقعة إمبراطوريتهم من شمال أفريقيا إلى جنوب شبه الجزيرة العربية، ولم يكن هذا سهلًا. اختار العثمانيون في كثير من الحالات أن يحكموا الأراضي العربية بمشاركة صفوة أهل البلاد، إذ كانوا غير راغبين في توحيد نظام الحكم في هذه الأراضي، أو عاجزين عن هذا. وتباينت علاقة مختلف الأقاليم العربية بإسطنبول كما تباينت هياكل الحكم؛ لكن هذه الأقاليم كلها مثلت جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية واحدة. وكان هذا التباين معتادًا في إمبراطوريات ذلك العصر التي تشهد تنوعًا عرقيًّا وطائفيًّا، مثل الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الروسية.

حتى منتصف القرن الثامن عشر، تعامل العثمانيون مع هذا التنوع بقدر من النجاح. صحيح أنهم واجهوا تحديات — أبرزها في جبل لبنان ومصر — لكنهم نجحوا في توطيد عرى حكمهم عن طريق عدد من الاستراتيجيات المتنوعة بحيث ضمنوا ألا يشكل أي من القادة المحليين تهديدًا دائمًا للمركز العثماني. غير أن آليات التفاعل بين المركز العثماني والمحيط الخارجي العربي تغيرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ إذ ظهر في هذه البلاد قادة جدد بدءوا يحشدون القوى ويسعون إلى الاستقلال متحدين النظام العثماني، وكان هذا غالبًا ما يحدث بالاتفاق مع أعداء الإمبراطور الأوروبيين. شكل هؤلاء القادة الجدد تحديًا حقيقيًّا للدولة العثمانية كان من شأنه أن عرّض بقاءها نفسه للخطر بحلول القرن التاسع عشر.

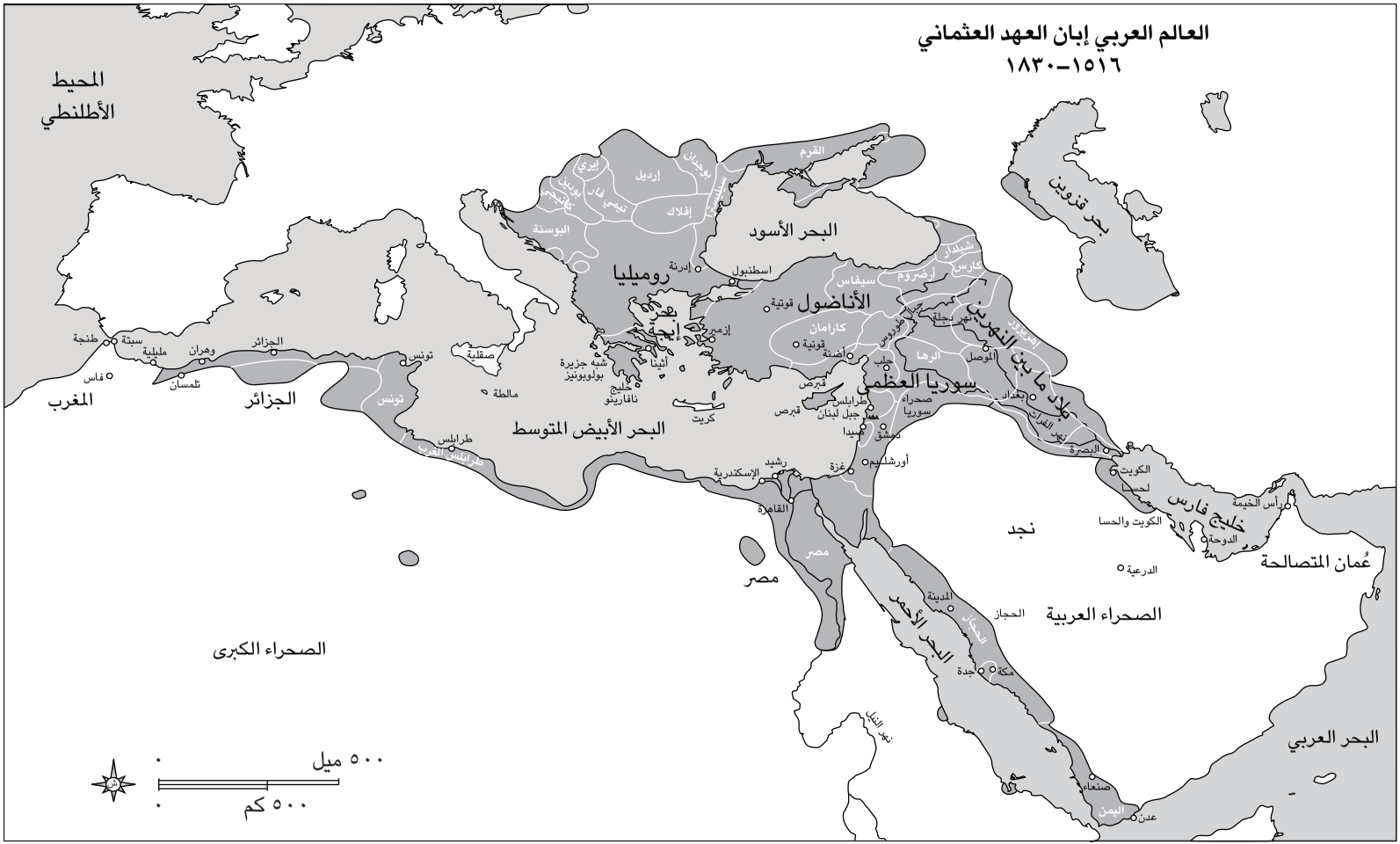
العالم العربي إبان العهد العثماني
١٥١٦–١٨٣٠
المحيط الأطلنطي
المغرب
الجزائر
البحر الأبيض المتوسط
الصحراء الكبرى
مصر
البحر الأسود
بحر إيجة
رومیليا
الأناضول
سوريا العظمى
بلاد ما بين النهرين
بحر قزوين
نجد
الصحراء العربية
البحر الأحمر
خليج فارس
عُمان المتصالحة
البحر العربي
اليمن
بوسنة
إيبري
أردیل
بوجدان
إفلاك
القرم
إزمير
أثينا
شبه جزيرة بولوبونيز
خليج نافارينو
كريت
قبرص
طرابلس
جبل لبنان
صحراء سوريا
دمشق
حيفا
أورشليم
غزة
رشيد
الإسكندرية
القاهرة
اسطنبول
إدرنة
قوتية
قونية
كارامان
أضنة
حلب
الرها
الموصل
سيفاس
أرضروم
طربزان
كارس
بحيرة وان
بحيرة رجلة
نهر دجلة
بغداد
الفرات
البصرة
الكويت
لحسا
الكويت والحسا
رأس الخيمة
الدوحة
الدرعية
المدينة
الحجاز
مكة
جدة
صنعاء
عدن
نهر النيل
طنجة
سبتة
مليلية
وهران
الجزائر
تلمسان
فاس
تونس
صقلية
مالطة
طرابلس الغرب
٥٠٠ ميل
٥٠٠ كم

الفصل الثاني

التحدي العربي للحكم العثماني

يتنامى إلى علم الحلاق كل ما يحدث في المدينة؛ فهو يمضي يومه في محادثات مع أناس من كل مناحي الحياة. وإذا نظرنا إلى ما دونه أحمد البُديري الحلاق في يومياته يتبين لنا أنه كان محاورًا بارعًا مطلعًا على الحياة السياسية والاجتماعية التي سادت دمشق في منتصف القرن الثامن عشر. تتصل القضايا التي يتناولها في يومياته بموضوعات من المعتاد إثارتها في صالونات الحلاقة في كل مكان، ومنها: السياسة المحلية، وغلاء المعيشة، وحالة الجو، وشكاوى عامة بشأن تدهور الأحوال عما كانت عليه في الأيام الخوالي.

وبخلاف ما دونه البديري — حلاق دمشق — في يومياته، فإننا لا نعرف الكثير عن حياته؛ فهذا الرجل أبسط من أن يظهر اسمه في سير الأعلام المعاصرة التي كانت تعرض للصفوة في عصر العثمانيين. ولهذا السبب تحديدًا، جاءت يومياته أكثر تميزًا. لم يكن معتادًا أن يتمتع أصحاب الحرف في القرن الثامن عشر بالقدرة على القراءة والكتابة، فما بالك بتدوين أفكارهم. هذا الحلاق لم يخبر القارئ الكثير عن نفسه، وإنما فضل أن يكتب عن الآخرين. ونحن لا نعرف متى ولد ومات، لكن يتضح أنه كتب هذه اليوميات التي يؤرخ فيها للمدة ما بين ١٧٤١ و١٧٦٢ أثناء فترة نضجه وفتوته. ونعرف أنه كان مسلمًا متدينًا يتبع إحدى الطرق الصوفية، وأنه تزوج وأنجب أطفالًا، لكنه لا يطلعنا على الكثير بشأن حياته الأسرية. وكان فخورًا بمهنته، إذ يتحدث بإعجاب عن المعلم الذي علمه الحرفة، ويذكر الرجال الوجهاء الذين حلق رءوسهم.

كان حلاق دمشق من رعايا الدولة العثمانية الذين يدينون لها بالولاء. ففي عام ١٧٥٤ ذكر الصدمة التي شعر بها أهل دمشق لدى سماعهم نبأ موت السلطان محمود الأول (حكم من ١٧٣٠ إلى ١٧٥٤)، وسجل الاحتفالات العامة التي أقيمت

عندما اعتلى العرشَ عثمان الثالث، خليفة السلطان، (حكم من ١٧٥٤ إلى ١٧٥٧)، فيقول إن دمشق «زُينت زينة لم يسمع بمثلها، أبقى الله تعالى هذه الدولة العثمانية إلى آخر الدوران. آمين».[1]

وهناك أسباب منطقية وراء دعاء الحلاق بحفظ الدولة العثمانية. فالمفاهيم العثمانية بشأن فن الحكم تعرف الحكم الرشيد بأنه توازن حساس بين أربعة عناصر يعتمد بعضها على بعض، تعرف بـ«دائرة العدل». أولًا: تحتاج الدولة إلى جيش قوي لتبسط سلطتها. ويتطلب الإنفاق على الجيوش الجرارة ثروات طائلة، والضرائب هي مصدر الدخل المنتظم الوحيد للدولة. ولكي تجمع الدولة الضرائب، عليها أن تعزز رخاء رعاياها، ولكي يتحقق هذا يجب على الدولة تطبيق قوانين عادلة، وهكذا تكتمل الدائرة بالعودة إلى مسئوليات الدولة. معظم المحللين العثمانيين في ذلك العصر يعزون الاضطراب السياسي إلى إهمال واحد من هذه العناصر الأربعة. وكان البديري مقتنعًا بأن الإمبراطورية العثمانية تواجه مشكلات جسيمة استنادًا إلى كل ما شهد حدوثه في دمشق في منتصف القرن الثامن عشر. كان الولاة فاسدين، والجند متمردين، والأسعار مرتفعة، وتدهورت الأخلاق العامة بسبب ارتخاء قبضة الحكومة.

ومن المؤكد أن مكمن المشكلة يتمثل في ولاة دمشق. ففي عصر البديري، حكمت دمشقَ أسرة من وجهاء أهل البلاد، لا أتراك ترسلهم إسطنبول للحكم نيابةً عن السلطان، كما كان متبعًا في الإمبراطورية. كان آل العظم الذين حكموا البلاد قد كونوا ثروتهم في القرن السابع عشر عن طريق جمع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة حول مدينة حماة الكائنة في وسط سوريا. وبعد هذا استقروا في دمشق حيث رسخت أقدامهم بين الأثرياء وذوي السلطة بالمدينة. وبين عامي ١٧٢٤ و١٧٨٣، حكم دمشق خمسة من أفراد آل العظم مدة دامت خمسة وأربعين عامًا. وفي غضون هذه المدة عُين عدد من أفراد هذه العائلة حكامًا على أقاليم صيدا وطرابلس وحلب. وإذا نظرنا إلى حكم أفراد هذه العائلة للأراضي السورية باعتباره وحدة واحدة، فسنجد أنهم يمثلون واحدةً من أهم القيادات المحلية التي ظهرت في الأراضي العربية في القرن الثامن عشر.

ربما نظن اليوم أن العرب كانوا يفضلون أن يحكمهم عرب مثلهم بدلًا من المسئولين العثمانيين. غير أن المسئولين العثمانيين في القرن الثامن عشر كانوا لا يزالون خدمًا للسلطان يكرسون ولاءهم للدولة، ويحكمون دون السعي وراء المصالح

الشخصية؛ نظريًّا على الأقل. أما آل العظم فكانت لهم مصالح شخصية وعائلية محددة يرعونها، واستغلوا المدة التي قضوها في المناصب العليا ليزيدوا ثراءهم، ويرسخوا ملك أسرتهم على حساب الدولة العثمانية. وهكذا اختلت دائرة العدل وبدأ الانهيار.

ناقش البديري باستفاضة نقاط القوة والضعف في حكم آل العظم لدمشق. كان أسعد باشا العظم هو الوالي لمعظم المدة التي تناولتها يوميات البديري. وقد طال حكمه أكثر من أي والٍ تولى حكم دمشق أثناء العصر العثماني، إذ دام حكمه أربعة عشر عامًا (١٧٤٣–١٧٥٧). ربما يكون صحيحًا أن البديري أسهب في مدح أسعد باشا، لكنه وجد أمورًا كثيرة ينتقده بشأنها أيضًا. لقد أدان ولاة آل العظم بنهب ثروة المدينة، وحمَّلهم مسئولية ما حلّبين الجند من فوضى، وما حلّ بالأخلاق العامة من تدهور.

في ظل حكم عائلة العظم تدهور حال الجيش وصار عبارة عن مجموعة من الرعاع الهمجيين بعد أن كان قوةً منظمة تطبق القانون وتحافظ على النظام. انقسم الإنكشارية في دمشق إلى مجموعتين: القوات التابعة للسلطان التي أرسلتها إسطنبول (وعرفت بالقبيقول) والإنكشارية المحلية الدمشقية (وعرفت باليرلية). أيضًا كان هناك عدد من القوات غير النظامية تضم أكرادًا وتركمان وشمال أفريقيين. هذه الفيالق المختلفة كانت في صراع دائم، وشكلت تحديًا حقيقيًّا للسلم والأمن في المدينة. في عام ١٧٥٦ دفع سكان حي العمارة ثمنًا غاليًّا للانحياز لإنكشارية السلطان في حربهم مع إنكشارية دمشق المحليين؛ إذ وقع عليهم الانتقام في صورة إحراق الحي كله ببيوته ومتاجره.[2] ويذكر البديري عددًا كبيرًا من الحوادث التي هجم فيها الجنود على أهل دمشق، بل أعملوا فيهم القتل دون أن يلقوا جزاء فعلتهم. وفي الأوقات التي علت فيها موجة القلق، كان أهل المدن يتعاملون مع الموقف عن طريق غلق متاجرهم وحبس أنفسهم في بيوتهم، مما كان يصيب الحياة الاقتصادية في المدينة بالشلل. وتنقل لنا يوميات الحلاق ببراعة التهديد الحقيقي الذي شكلته «قوات الأمن» على نفس المواطن العادي وممتلكاته في دمشق.

أيضًا حمَّل البديري آل العظم مسئولية الارتفاع الدائم في أسعار الطعام بدمشق؛ فهم لم يفشلوا فقط في تنظيم الأسواق وضمان بقاء الأسعار في الحدود المعقولة، وإنما

استغلوا مناصبهم لتخزين الحبوب وخلق عجز فيها حتى يزيدوا أرباحهم الشخصية إلى أقصى حد ممكن، إذ كانوا من كبار ملاك الأراضي، على حد قول البديري. وذات مرة، حين انخفض سعر الخبز، أرسل أسعد باشا حاشيته ليضغطوا على الخبازين حتى يرفعوا الأسعار حمايةً لسوق القمح الذي كان مصدر ثروة أسرته.[3]

ونجد في يوميات البديري انتقادًا لاذعًا لقيام ولاة آل العظم بكنز الثروة في حين يعاني عامة أهل دمشق الجوع. وتجسد سوء استغلال أسعد باشا للسلطة في القصر الذي بناه بوسط دمشق، والذي لا يزال قائمًا في المدينة إلى اليوم؛ إذ استنزف المشروع كل ما في المدينة من مواد بناء، وبنائين وحرفيين مدربين، مما رفع تكاليف البناء لعامة أهل دمشق. أمر أسعد باشا البنائين بسلب مواد البناء ذات القيمة من البيوت والمباني الأكثر قدمًا في المدينة، دون اعتبار لمالكيها أو لقيمتها التاريخية. ويقف هذا المشروع شاهدًا على جشع أسعد باشا. يقول البديري إنه بنى بالقصر عددًا لا يحصى من المخابئ لإخفاء ثروته الشخصية الضخمة «تحت الأرض، وفي الحيطان والسقوف والأحواض وحتى الأدبات».[4]

ويعتقد البديري أن انهيار التنظيم العسكري وجشع ولاة آل العظم أديا إلى تدهور شديد في الأخلاق العامة. تنبع شرعية الدولة العثمانية أساسًا من قدرتها على تعزيز القيم الإسلامية ودعم المؤسسات اللازم وجودها حتى يعيش رعاياها وفقًا لمبادئ المذهب السني، وعلى هذا فإن انهيار الأخلاق العامة يعد علامةً واضحةً على انهيار سلطة الدولة.

ووفقًا لرأي البديري، لا يوجد دليل على تدهور الأخلاق العامة أكبر من جرأة ووقاحة عاهرات مدينة دمشق. اتسمت هذه المدينة بالتحفظ، إذ تغطي النساء المحترمات رءوسهن، وترتدي أزياء لائقة، ولا تختلط كثيرًا بالرجال الأجانب. ولم تراعِ عاهرات دمشق الالتزام بأي من هذه الأحكام. وكثيرًا ما شكا الحلاق من رؤية عاهرات سكارى يعربدن مع جنود سكارى مثلهن، ويمشين في الشوارع والأسواق مكشوفات الوجه والشعر. حاول الولاة كثيرًا أن يحظروا الدعارة في المدينة، لكن دون جدوى؛ إذ رفضت العاهرات الانصياع للأوامر، وقد جرأهن على هذا دعم جند المدينة لهن.

ويبدو أن عامة أهل دمشق قبلوا وجود العاهرات بالمدينة، بل وأعجبوا بهن. ففي أربعينيات القرن الثامن عشر، افتتن أهل دمشق بشابة جميلة تدعى سلمون، وأصبح اسمها في اللغة الدارجة مرادفًا لكل ما هو جميل وموافق لأحدث صيحات الموضة؛

فصار الناس يطلقون على الثوب «ثوبًا سلمونيًّا» إن كان فائق الأناقة، ويطلقون على المجوهرات الجديدة «متاعًا سلمونيًّا».

كانت سلمون فتاة طائشة لا تحترم السلطة. وفي مشهد يذكرنا بأوبرا «كارمن» التي كتبها بيزيه، صادف وجود سلمون في قلب مدينة دمشق مرورَ القاضي في فترة بعد الظهيرة من أحد أيام عام ١٧٤٤، كانت سكرانةً وبيدها سكين، فصاحت بها جماعة القاضي لتفسح الطريق، فما كان منها إلا أن ضحكت منهم، وصاحت، وهجمت على القاضي وهي تحمل السكين، وبالكاد استطاع رجال القاضي السيطرة عليها. أمر المفتي السلطات بحبسها، وأُعدِمَت لتسكين افتتان الناس بها، ثم أُرسل منادٍ في مدينة دمشق يجوب شوارعها آمرًا بقتل جميع العاهرات، فهربت كثيرات منهن، واختبأت أخريات.[5]

لم يستمر حظر الدعارة طويلًا، وسرعان ما عادت فتيات الليل الدمشقيات إلى شوارع المدينة خليعات غير متحجبات. كتب الحلاق عام ١٧٤٨ يقول: «وفي تلك الأيام ازداد الفساد وظلم العباد وكثرت بنات الهوى في الأسواق في الليل والنهار.» ووصف موكبًا أقامته فتيات الليل شكرًا لأحد أولياء المدينة معربًا عن سخطه إزاء الاستخفاف بالقيم الدينية وما أبداه عامة أهل دمشق من قبول لهذا السلوك. وأصل الواقعة أن إحدى فتيات الليل وقعت في هوى جندي تركي شاب، وأصاب هذا الجندي المرض، فنذرت أن تقيم مولدًا إجلالًا للولي إن استعاد حبيبها عافيته. وحين شُفي الجندي أوفت بنذرها. يقول البديري:

> جمعت شلكات البلد وهن المومسات، ومشين في أسواق الشام، وهن حاملات الشموع والقناديل والمباخر، وهن يغنين ويصفقن بالكفوف ويدققن بالدفوف، والناس وقوف صفوف تتفرج عليهن، وهن مكشوفات الوجوه سادلات الشعور، وما ثم ناكر لهذا المنكر، والصالحون يرفعون أصواتهم ويقولون «الله أكبر».[6]

بعد الموكب مباشرةً، حاولت سلطات المدينة مرةً أخرى أن تحظر الدعارة، فأمرت المسئولين عن الأحياء السكنية بالمدينة بأن يبلغوا عن أي مشتبه بها، وطاف المنادون بالمدينة يحثون النساء على ارتداء خُمُرهن على النحو اللائق. غير أنه في غضون أيام من إصدار هذه الأوامر، رأى أهل دمشق الفتيات أنفسهن يمشين في الحواري والأسواق على عادتهن، حسبما يقول الحلاق. عندها قرر أسعد باشا العظم — والي

المدينة — الكف عن جميع محاولات طرد العاهرات الجريئات، وفضَّل — عوضًا عن هذا — أن يفرض عليهن الضرائب.

أساء الولاة من آل العظم استغلال مناصبهم لإغناء أنفسهم على حساب الشعب، ولم يتمكنوا من كبح جماح الرذيلة، أو السيطرة على الجنود الذين كانوا تحت إمرتهم صوريًّا فقط. شعر حلاق دمشق بالفزع الشديد؛ فهل يمكن لدولة يحكمها مثل هؤلاء الرجال أن تستمر طويلًا؟

بحلول منتصف القرن الثامن عشر كان العثمانيون والعرب قد وصلوا إلى مفترق الطريق.

ظاهريًّا يبدو أن العثمانيين قد نجحوا في دمج العالم العربي في إمبراطوريتهم. فعلى مدار قرنين، بسطوا حكمهم على المنطقة الممتدة من أقصى حدود جنوب شبه الجزيرة العربية وحتى حدود المغرب في شمال غرب أفريقيا. وقبل جميع العرب أن يكون السلطان العثماني حاكمًا شرعيًّا لهم، ودعوا له كل جمعة، وزودوه بالجند ليخوض حروبه، ودفعوا الضرائب لوكلائه، وقبل الغالبيةُ العظمى من الرعايا العرب العقد الاجتماعي الذي وضعه السلطان: قبله الفلاحون في الريف، والحرفيون والتجار في المدن، وكل ما انتظروه في المقابل هو الأمان لأنفسهم والسلامة لممتلكاتهم والحفاظ على القيم الإسلامية.

لكن كان هناك تغير هام يطرأ على الأراضي العربية، ففي حين أن العرب — بوصفهم مسلمين وُلدوا أحرارًا — استُبعدوا على مدار القرون الأولى للحكم العثماني من المناصب العليا التي تُرِكت للصفوة العبيد الذين جندوا عن طريق تجنيد الأطفال أو ما عُرف بنظام الخمس في الأطفال؛ فإنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر ترقى الوجهاء من أهل البلاد إلى المناصب العليا في الحكومات المحلية، وحصلوا على لقب «باشا». وما آل العظم في دمشق إلا مثالًا لظاهرة سادت مصر وفلسطين وجبل لبنان وبلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية. وجاء صعود القادة المحليين على حساب نفوذ إسطنبول في الأراضي العربية، وزادت المبالغ التي ينفقها الولاة من أموال الضرائب محليًّا على القوات المسلحة ومشروعات البناء التي يتبنونها. انتشرت هذه الظاهرة في عدد من الأراضي العربية، وصار أثرها المتراكم يمثل تهديدًا متزايدًا لوحدة الإمبراطورية العثمانية. ففي النصف الثاني من القرن

الثامن عشر أدى ظهور عدد كبير من القادة المحليين إلى تمرد الكثير من الأراضي العربية على حكم إسطنبول.

في الأقاليم العربية، جاء القادة المحليون من فئات مختلفة، فمنهم كبار الأسر المملوكية، ومنهم شيوخ القبائل، ومنهم وجهاء المدن. وكان دافعهم هو الطموح، وليس شعورًا معينًا بالاستياء من أسلوب العثمانيين في إدارة الأمور. ومن السمات المشتركة بينهم: امتلاك الثروة؛ فهم جميعًا بلا استثناء من كبار ملاك الأراضي الذين استغلوا التغيرات التي طرأت على نظام إدارة الأراضي المعمول به في الدولة العثمانية حتى يجمعوا مساحات شاسعة من الأراضي التي ظلت ملكًا لهم طوال حياتهم، وفي بعض الحالات ورثها أبناؤهم. ولم يودعوا الأموال العائدة من أراضيهم خزانة الدولة كما كان متبعًا، وإنما استغلوها للوفاء باحتياجاتهم. شيدوا قصورًا مترفة، وبنوا جيوشًا خاصة بهم تعزيزًا لسلطتهم. وبهذا مثلت خسارة إسطنبول مكسبًا حقيقيًّا للاقتصاد المحلي في الأقاليم العربية، وما تمتع به الأرستقراطيون من حق رعاية الحرفيين والجنود لم يؤد إلا إلى زيادة نفوذهم.

مع أن ظهور مثل هؤلاء القادة المحليين لم يكن قاصرًا على الأقاليم العربية — إذ ظهر أمثالهم في دول البلقان وفي الأناضول التركية — فإن الأراضي العربية كانت أقل أهمية لإسطنبول من جميع النواحي؛ فالعثمانيون اعتمدوا على عائدات الأراضي العربية وقواتها أقل مما اعتمدوا على عائدات البلقان والأناضول وقواتهما. إضافةً إلى هذا فإن الأقاليم العربية أبعد كثيرًا عن إسطنبول من البلقان والأناضول، ولم تكن الحكومة المركزية على استعداد لأن تكرس قواتها ومواردها للقضاء على حركات التمرد الصغيرة. واهتمت إسطنبول بالتحديات التي أثارتها فيينا وموسكو أكثر مما اهتمت بالمشكلات التي أثارها القادة المحليون في دمشق والقاهرة.

بحلول القرن الثامن عشر كانت التهديدات التي تتعرض لها الإمبراطورية العثمانية من جيرانها الأوروبيين أكبر كثيرًا من أي تهديد من الممكن أن توجهه لها الأراضي العربية؛ إذ كان حكام أسرة هابسبورج في النمسا يدحرون الفتوحات العثمانية في أوروبا. فحتى عام ١٦٨٣، كان العثمانيون يزحفون بقوة نحو أبواب فيينا، لكن بحلول عام ١٦٩٩، هزم النمساويون العثمانيين، وفازوا بالمجر وترانسلفانيا وأجزاء من بولندا بموجب معاهدة كارلوفيتش، وكانت تلك أول خسارة للعثمانيين لأراضيهم على الإطلاق. وكان بطرس الأكبر، قيصر روسيا، يهاجم العثمانيين بقوة في منطقتي

البحر الأسود والقوقاز. وهكذا لم يكن لتهديدات وجهاء بغداد أو دمشق أي وزن أو أهمية إذا قورنت بتهديدات من هذا الحجم.

شجعت الهزائم التي لحقت بالعثمانيين على يد الجيوش الأوروبية من يثيرون القلاقل داخل أراضي إمبراطوريتهم. ومع زيادة قوة القادة المحليين، بدأ المسئولون العثمانيون الذين ترسلهم إسطنبول للأراضي العربية يفقدون تدريجيًّا احترامهم وطاعة الرعايا العرب لهم. أيضًا فقد مسئولو الحكومة السيطرة على جند السلطان، إذ تمردوا ودخلوا في اشتباكات مع الجنود المحليين وميليشيات القادة العرب. وأدى العصيان الذي دب في صفوف الجند بدوره إلى إضعاف سلطة القضاة والعلماء المسلمين الذين عادةً كانوا حراس النظام العام. ولما أحس الناس بعجز العثمانيين، لجئوا أكثر فأكثر إلى القادة المحليين ليوفروا لهم الأمن والأمان. ففي البصرة مثلًا، كتب تاجر مسيحي محلي يقول إن الناس خصوا قادة العرب بالاحترام والخوف، أما العثمانيون فلم يبجلهم أحد أي تبجيل.[7]

الدولة التي تفقد احترام رعاياها تصبح في مأزق. يحلل المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ما شهده القرن الثامن عشر من انهيار لسلطة العثمانيين على المماليك في مصر قائلًا: «لو بال هذا الدهر في قارورة، بان الذي يشكوه للمتطبب»[8] يعد ظهور قادةٍ محليين مكمن داء العثمانيين، ولا يمكن علاج هذا الداء إلا عن طريق تعزيز سلطة الدولة تعزيزًا قويًّا. وتمثلت المعضلة التي واجهها الباب العالي في تأمين ما يكفي من الاستقرار على الجبهات الأوروبية حتى يتمكن من توفير الموارد اللازمة لمواجهة التحديات التي ظهرت في الأقاليم العربية.

اختلفت طبيعة الحكم المحلي من منطقة لأخرى، ومن ثم تفاوتت التهديدات التي وجهتها لسلطة إسطنبول. بصفة عامة، كانت الأراضي الأكثر قربًا للمركز العثماني هي الأقل خطرًا؛ فالعائلات هناك أسست أسرًا حاكمة منحت ولاءها للحكم العثماني وإن ألحت للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستقلال في نطاق حدود هذا الولاء، ومثال هذا: الشهابيون في جبل لبنان، وآل العظم في دمشق، والجليليون في الموصل.[9] وإذا اتجهنا جنوبًا نحو بغداد وفلسطين ومصر فسنلحظ ظهور قادة مماليك سعوا للتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم متحدين الدولة العثمانية تحديًا مباشرًا. ومثل ظهور التحالف السعودي الوهابي في وسط الجزيرة العربية أكبر تهديد واجهته الحكومة العثمانية حين سيطر المتحالفون على الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة، ومنعوا قوافل الحج السنوية العثمانية من الوصول إليهما. وعلى النقيض،

قنعت الأراضي الأكثر بعدًا ببقائها تابعةً للسلطان العثماني وبدفع الضريبة السنوية مقابل التمتع باستقلال كبير، مثل الجزائر وتونس واليمن.

لم يمثل القادة المحليون حركةً عربيةً بأي شكل من الأشكال، وكثير منهم لم ينتموا للعرق العربي، بل إن كثيرين منهم لم يتحدثوا العربية أصلًا. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان المتمردون على السيادة العثمانية أفرادًا طموحين يسعون لتحقيق مصالح شخصية دون اهتمام كبير بالشعوب العربية التي يحكمونها. كلّ منهم على حدة كان يمثل تهديدًا ضعيفًا للمركز العثماني، لكنهم حين تعاونوا استطاعوا السيطرة على أقاليم عثمانية كاملة، مثلما حدث عند تحالف المماليك في مصر مع أحد قادة شمال فلسطين.

وضع البترول الشرق الأوسط على الخريطة العالمية في القرن العشرين. ولكن في القرن الثامن عشر كان القطن هو ما يولد الثروة الطائلة في دول شرق البحر المتوسط. يعود الطلب الأوروبي على القطن إلى القرن السابع عشر؛ إذ اعتمدت مصانع مقاطعة لانكشاير البريطانية بصفة أساسية على القطن المستورد من جزر الهند الغربية والمستعمرات الأمريكية، واعتمد الفرنسيون على الأسواق العثمانية للحصول على معظم وارداتهم من القطن. وشهد طلب أوروبا على القطن زيادةً كبيرة بسبب تطور تكنولوجيا الغزل والنسيج على مدار القرن الثامن عشر، وما تبعه من ثورة صناعية، فزادت واردات القطن التي استوردتها فرنسا من دول شرق المتوسط أكثر من خمسة أضعاف مرتفعةً من نحو ٢,١ مليون كيلوجرام عام ١٧٠٠ إلى نحو ١١ مليون كيلوجرام عام ١٧٨٩.[10] حظي القطن الذي أنتجته منطقة الجليل الواقعة في شمال فلسطين بتقدير الأسواق الأوروبية أكثر من غيره. وكانت الثروة التي ولدها قطن الجليل كافية لتأجيج طموحات الحكام المحليين، إذ صاروا يتمتعون بقوة كافية تمكنهم من تحدي السيادة العثمانية في الشام.

تزعم الجليل رجل يدعى ظاهر العمر (نحو ١٦٩٠–١٧٧٥)، وهو قائد قبيلة الزيادنة، وهي قبيلة بدوية استقرت في الجليل في القرن السابع عشر، وبسطت سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة بين مدينتي صفد وطبرية. تمتع الزيادنة بعلاقات تجارية قوية مع دمشق، وبدءوا جمع ثروة طائلة لعائلتهم عن طريق السيطرة على زراعة القطن في الجليل. ينتمي ظاهر للجيل الثالث من شيوخ الزيادنة، ومع أنه لم يتمتع بشهرة واسعة في الغرب؛ فقد ظل شهيرًا في

العالم العربي طوال قرون. وكثيرًا ما وصف — في مراحل تاريخية تالية — بأنه رجل قومي عربي وفلسطيني بفضل ما قام به من مواجهات مع الولاة العثمانيين. وحين مات كان قد صار بالفعل أسطورة وموضوعًا لاثنين من كتب السير شبه المعاصرة.

بدأت رحلة ظاهر الطويلة والمميزة في ثلاثينيات القرن الثامن عشر عندما تحالف مع قبيلة من البدو ليستولي على مدينة طبرية التي لم تكد تعدو كونها قرية صغيرة في ذلك الوقت. وعزز مكسبه بأن جعل والي صيدا يعينه رسميًّا محصلًا للضرائب عن منطقة الجليل. ثم شرع ظاهر في تحصين طبرية وبناء فرقة عسكرية صغيرة مكونة من مائتي فارس.

ومن قاعدته في طبرية، بدأ ظاهر وأسرته التوسع في بسط سيطرتهم على السهول والمرتفعات الخصبة الواقعة في شمال فلسطين، وأمر المزارعين المستأجرين بزراعة الأرض قطنًا، ومنح إخوته وأبناء عمومته أراضي يديرون أمورها نيابةً عنه. ومع شروع ظاهر في تأسيس إمارته الصغيرة، صارت قوته في ازدياد؛ فكلما زادت مساحة الأراضي التي يسيطر عليها، زادت أرباح القطن التي يكنزها، مما مكنه من التوسع في حجم جيشه، ومن ثم من المضي قدمًا في التوسع في أراضٍ جديدة.

وبحلول عام ١٧٤٠ أصبح ظاهر أقوى قادة شمال فلسطين، وهزم قادة نابلس العسكريين، وسيطر على الناصرة، وتحكم في التجارة بين فلسطين ودمشق مما زاد من ثروته وموارده.

أدى النمو السريع الذي شهدته إمارة الزيادنة إلى جعل ظاهر العمر في صدام مع والي دمشق. فإحدى المهام الرئيسية التي يتولاها الوالي هي الوفاء باحتياجات قافلة الحج السنوية إلى مكة وتوفير نفقاتها؛ لكن ظاهر صار يسيطر على الأراضي التي جرت العادة على تخصيص أموال الضرائب المفروضة عليها لدفع تكاليف قافلة الحج؛ فعن طريق انتزاع أموال الضرائب في شرق الأردن وفلسطين، كان ظاهر يعرض تمويل قافلة الحج للخطر. وعندما علمت حكومة إسطنبول بالأمر، بعث السلطان أوامره لواليه في دمشق، سليمان باشا العظم، بأن يأسر ظاهر ويعدمه ويدمر ما بناه من حصون حول طبرية.

يقول البديري — حلاق دمشق — في يومياته إن سليمان باشا قاد في عام ١٧٤٢ جيشًا جرارًا من دمشق للقضاء على ظاهر. فقد أرسلت حكومة إسطنبول رجالًا وذخيرة ثقيلة، من بينها مدافع وألغام، لتدمير ظاهر وحصونه. إضافةً إلى

هذا، جند سليمان باشا في جيشه متطوعين من جبل لبنان ونابلس والقدس وقبائل البدو المجاورة، وكان هؤلاء يرون ظاهر العمر خصمًا فرحبوا بفرصة تدميره.

حاصر سليمان باشا طبرية ما يزيد عن ثلاثة أشهر، لكن قوات ظاهر لم تستسلم. نجح ظاهر في الصمود أمام جيش يتفوق عليه كثيرًا بفضل المساعدة التي حصل عليها من أخيه، إذ كان يهرب الطعام والإمدادات عبر الصفوف العثمانية. أسخط هذا والي دمشق، وحين نجح في اعتراض طريق عدد من حشم الزيادنة وهم يهربون الطعام إلى طبرية أرسل رءوسهم إلى إسطنبول دليلًا على النصر؛ لكنه لم ينجح في الفوز بالدليل الأكبر، وبعد ثلاثة أشهر اضطر للعودة إلى دمشق ليستعد لرحلة الحج إلى مكة. ولما كان سليمان باشا لا يود الاعتراف بالهزيمة، نشر شائعة بأنه رفع الحصار عن طبرية تعاطفًا مع المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة، وادعى أنه أخذ أحد أبناء ظاهر رهينةً ضمانًا لتنفيذ عهد بدفع الضرائب لدمشق. وينقل حلاق دمشق هذه الشائعات نقلًا أمينًا، مضيفًا تنصله من مسئولية صحتها قائلًا: «وقد نُقلت لنا على غير هذا الوجه والله أعلم بحقيقة الحال.»[11]

فور أن عاد سليمان باشا من رحلة الحج عام ١٧٤٣، استأنف حربه ضد ظاهر العمر في طبرية، فحشد مرةً أخرى جيشًا جرارًا بدعم إسطنبول وجميع جيران ظاهر في فلسطين الساخطين عليه. واستعد سكان طبرية مرةً ثانية لحصار رهيب؛ لكن هذا الحصار لم يُفرض أبدًا؛ فأثناء سفر سليمان باشا العظم إلى طبرية، توقف في مدينة عكا الساحلية حيث داهمته الحمى، ولقي مصرعه. أعيد جثمانه إلى دمشق ليدفن فيها، وانفرط عقد جيش الحصار، وتُرك ظاهر العمر يسعى لتحقيق طموحاته في سلام.[12]

في المدة بين أربعينيات وستينيات القرن الثامن عشر، لم يواجه حكم ظاهر أي تحديات، وشهدت قوته زيادة هائلة. لم يستطع والي صيدا قط أن يوازي قوة جيش ظاهر، واختار والي دمشق الجديد، أسعد باشا العظم، أن يترك حاكم طبرية وشأنه. وفي إسطنبول كسب ظاهر مؤيدين ذوي نفوذ وفروا له الحماية بأن صرفوا انتباه الباب العالي عنه.

استغل ظاهر فرصة استقلاله النسبي ليوسع رقعه حكمه وسيطرته من طبرية إلى مدينة عكا الساحلية التي أصبحت الميناء الرئيسي الذي تمر منه تجارة القطن في بلاد المشرق. وطلب من والي صيدا مرارًا وتكرارًا أن يمنحه حق جباية الضرائب المفروضة على مدينة عكا، لكن الوالي لم يقبل ذلك أبدًا. وأخيرًا احتل ظاهر المدينة في

عام ١٧٤٦، وأعلن نفسه محصلًا للضرائب فيها. وعلى مدار أربعينيات القرن الثامن عشر، حصن عكا، وأسس قاعدةً له فيها. صار ظاهر يتحكم في تجارة القطن بدءًا من الحقل إلى السوق. وتكشف الخطابات التي أرسلها تجار القطن الفرنسيون إلى دمشق استياءهم من ظاهر العمر قائلين إنه أصبح «شديد القوة وشديد الثراء ... على حسابنا».[13] بحلول خمسينيات القرن الثامن عشر، كان ظاهر يحدد سعر القطن الذي يبيعه، وحين حاول الفرنسيون إملاء شروطهم عليه، لم يكن منه إلا أن منع زارعي القطن في الجليل من بيعه للفرنسيين حتى يجبرهم على العودة إلى مائدة التفاوض والموافقة على شروطه.

ومع ما حدث من مواجهات كثيرة بين ظاهر العمر والدولة العثمانية، ظل يحاول أن يحظى باعتراف رسمي به، فهو متمرد غاية مطلبه أن يصبح جزءًا من مؤسسة الحكم. وسعى سعيًا مضنيًا ليحظى بنفس الوضع الذي حظي به آل العظم في دمشق: أن ينال لقب «باشا» وحكم ولاية صيدا. ولكي يحقق هذا الهدف، أتبع كل حركة من حركات التمرد التي قام بها بدفع الضرائب دليلًا على الولاء. لكن طوال السنوات التي قضاها في السلطة، لم يترقَ قط فوق منزلة جابي ضرائب تابع لوالي صيدا، وكان هذا مصدر إحباط دائم لهذا الرجل الذي هو الأقوى في الجليل. حاول العثمانيون — المشتبكون في حروب طاحنة مع الروس فيما بين عامي ١٧٦٨ و١٧٧٤ — أن يحافظوا على ولاء ظاهر، ويصلوا معه إلى حل وسط. ففي عام ١٧٦٨ أقره الباب العالي شيخًا لعكا، وأميرًا للناصرة، وطبرية، وصفد، وشيخًا للجليل كافة.[14] حظي ظاهر بلقب أخيرًا، لكنه لم يكفِ لإشباع طموحاته الكبيرة.

بعد نحو عقدين من السلام النسبي، واجه ظاهر تهديدات جديدة من الحكومة العثمانية الإقليمية. ففي عام ١٧٧٠ سعى والي دمشق الجديد، عثمان باشا، إلى إنهاء حكم ظاهر في شمال فلسطين؛ ونجح في تعيين ابنيه واليَين على طرابلس وصيدا، ودخل في حلف ضد ظاهر مع جماعة الدروز في جبل لبنان. كان وجهاء نابلس أيضًا يتوقون لرؤية نهاية ذلك الجار المحارب الذي يستقر شمالًا. وفجأة وجد ظاهر نفسه محاطًا بقوى معادية كثيرة.

لم يكن ظاهر العمر لينجو من الصراع المصيري مع عثمان باشا إلا بالدخول في حلف مع قائد محلي آخر. القوة المحلية الوحيدة التي تمتعت بقوة تكفي لأن تضبط ميزان القوة بينه وبين جيوش دمشق وصيدا المتحالفة كانت تتركز في يد القائد المملوكي الذي يحكم القاهرة؛ وهو القائد البارز المدعو علي بك. وعندما اتحد

جيشا ظاهر العمر وعلي بك، صارا يمثلان أعظم تحدٍ وجهته الأراضي العربية لحكم إسطنبول حتى ذلك الوقت.

حظيَ القائد المملوكي علي بك بعدد من الأسماء والألقاب؛ فقد أطلق عليه بعض معاصريه اسم «جن علي» أو «علي الجني»، وكأنه يستخدم السحر في تحقيق ما يبدو مستحيلًا. وأطلق عليه الأتراك اسم «ممسك السحاب»، إذ كبح جماح البدو الذين كان العثمانيون يعتقدون أن الإمساك بهم أصعب من الإمساك بالسحاب. وأشهر ما يعرف به هو اسم «علي بك الكبير»، وقد حقق في الواقع فيما بين عامي ١٧٦٠ و١٧٧٣ إنجازات أكبر من التي حققها أي مملوك في تاريخ مصر العثمانية.

جاء علي بك إلى مصر عام ١٧٤٣ وهو عبد مجند في الخامسة عشرة من عمره لدى عائلة قازدُغلي العريقة. ترقى في المناصب حتى حصل على حريته، وانضم لمصاف البكوات عندما مات سيده عام ١٧٥٥، وكان البكوات يحتلون قمة هرم المماليك، ويخضعون لقيادة شيخ البلد. تولي علي بك الكبير الحكم لأول مرة عام ١٧٦٠، وظل في منصبه حتى وفاته عام ١٧٧٣، ولم تقطع مدة حكمة سوى فترات قصيرة ابتعد فيها عن الحكم.

كان علي بك حاكمًا وقائدًا عسكريًّا فرض على الناس احترامه عن طريق إثارة رهبتهم. وقد وصفه المؤرخ المصري العظيم الجبرتي الذي كان معاصرًا له بقوله: «قوي المراس، شديد الشكيمة، عظيم الهمة، لا يرضى لنفسه بدون السلطة العظمى والرياسة الكبرى، لا يميل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الهزل.»[15] ويقال إنه كان له تأثير ملموس على من يقابله: «كان عظيم الهيبة اتفق لأناس ماتوا فرقًا من هيبته، وكثير من كانت تأخذهم الرعدة بمجرد المثول بين يديه.»[16] ولم يعرف رحمةً قط في كبح خصومه، ولم يُكِن ولاءً لأحد، ولا فاز بولاء الآخرين، كما ستكشف الأحداث التالية. عامل الحبيب والعدو معاملةً سواء؛ فمزق عرى الزمالة وعادى أصحابه المماليك الذين كانوا ينتمون إلى نفس العائلة التي ينتمي إليها، وأباد عائلات المماليك المنافسة.

كان علي بك أول من حكم مصر حكمًا فرديًّا منذ سقوط دولة المماليك. احتكر ثروة مصر احتكارًا تامًّا بأن وضع يده على عائدات الأراضي، وسيطر على كل التجارة الخارجية، وطلب مبالغ هائلة من التجار الأوروبيين. انتزع ثروة المسيحيين واليهود المصريين، وكف عن دفع أي ضرائب لإسطنبول. ومكنته الأموال التي جمعها من

زيادة وبسط قوته العسكرية. وبعد أن قضى على جماعات المماليك الموجودة في مصر شرع في تأسيس عائلة مملوكية خاصة به، فاشترى لنفسه عبيدًا، ودرَّبهم، وكانوا هم الوحيدين الذين شعر أنه يمكنه الوثوق بهم. بلغ أكبر عدد وصل إليه أفراد عائلته ثلاثة آلاف مملوك، وقاد كثير منهم جيوشًا جرارة بلغ عدد جندها عشرات الآلاف.

بعد أن سيطر علي بك سيطرةً تامة على مصر سعى للاستقلال التام عن السيادة العثمانية. استلهم مِن تاريخ مَن سبقه مِن المماليك فكرة محاولة إعادة بناء دولة المماليك في مصر والشام والحجاز. يقول الجبرتي إن علي بك اطلع اطلاعًا واسعًا على التاريخ الإسلامي، وأخذ يعطي لأتباعه وخاصته دروسًا تدور حول فكرة أن حكم العثمانيين لمصر بُني على أساس باطل ولا شرعية له، ويقول لهم: «ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك ... مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم ... وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها.»[17] وهكذا كانت رسالته الضمنية هي أن الأرض التي أُخذت بالقوة من المشروع استردادها بالقوة.

استهدف علي بك أول ما استهدف من أرسلتهم إسطنبول من ولاة وقوات لتطبيق القانون في مصر. كان الولاة قد كفوا منذ وقت بعيد عن محاولة حكم مصر، وتركوا هذا لمنافسيهم من عائلات المماليك؛ وسعوا للاحتفاظ بالسيادة الاسمية لإسطنبول عن طريق الإشراف على مراسم الحكم ومحاولة جمع الأموال المستحقة لبيت المال. ولما كان الولاة ضعفاء، حاولوا أن تكون لهم الغلبة عن طريق ضرب عائلات المماليك المتنافسة بعضها ببعض. غير أن هذا لم يعد ممكنًا أثناء حكم علي بك، إذ قضى على خصومه وحكم دون أن يعترض طريقه أحد أو ينافسه. خلع علي بك الولاة وقادة الوحدات العسكرية — بل يقال إنه سممهم — ولم يلق جزاءً لفعلته. وكانت هذه ذروة التهديد الذي واجه المصالح العثمانية في الأراضي المصرية الغنية والمتمردة في الوقت نفسه.

بعد هذا لجأ علي بك إلى القوة العسكرية في مواجهة الإمبراطورية العثمانية في محاولة صريحة لتوسيع الأراضي التي يسيطر عليها. كتب الجبرتي يقول إن علي بك «لم يقنع بما أعطاه مولاه وخوله من ملك مصر بحريها وقبليها الذي افتخرت به الملوك والفراعنة على غيرها من الملوك، وشرهت نفسه وغرته أمانيه وتطلبت نفسه لزيادة وسعة المملكة.»[18] أول ما سيطر عليه علي بك هو إقليم الحجاز الواقع على البحر الأحمر الذي كان جزءًا من دولة المماليك، وذلك عام ١٧٦٩. وبعد هذا النجاح بدأ يصك النقود باسمه بدلًا من اسم السلطان العثماني الحاكم، في إشارة للتمرد

على السيادة العثمانية. شرع علي بك في تنفيذ مشروع إعادة دولة المماليك البائدة. ولم يملك العثمانيون القوة اللازمة لإيقافه، إذ كانوا منهمكين في حروبهم مع روسيا.

كان تمرد علي بك على العثمانيين يمضي على قدم وساق عندما عرض عليه ظاهر العمر لأول مرة التحالف معه ضد والي دمشق في عام ١٧٧٠. جاء ذلك العرض في الوقت المناسب تمامًا. ويقول أحد المؤرخين المعاصرين: «فلما وصلت إلى علي بك تلك الأعلام رآها غاية المرام. وقد كان عزم على العصاوة على الدولة العثمانية. وعمد رأيه على تملك البلاد من عريش مصر إلى بغداد».[19] تحالف علي بك الكبير مع ظاهر العمر ووافق على مساعدته في خلع والي دمشق العثماني.

صعَّد علي بك الأزمة التي شهدها شرق البحر المتوسط حين كتب إلى غريمة السلطان — الإمبراطورة كاثرين العظيمة حاكمة روسيا — طالبًا مساعدتها في حربه ضد العثمانيين؛ إذ طلب منها سفنًا روسية وفرسانًا ليطرد العثمانيين من الشام في مقابل التعهد بمساعدة الروس في غزو الأراضي الواقعة جنوب بلاد فارس. رفضت الإمبراطورة إمداده بالفرسان، لكنها وافقت على أن يمد له الأسطول الروسي يد العون، وكان في ذلك الوقت يجوب شرق المتوسط. لم تغفل الحكومة العثمانية عن خيانة علي بك، لكنها لم تملك إيقافه، إذ اضطرتها القوات الروسية للبقاء في البحر الأسود وأوروبا الشرقية.

تشجع علي بك بفضل تحالفه مع كاثرين وظاهر، وبدأ يحشد قواته، فجمع جيشًا بلغ عدد جنده نحو عشرين ألفًا ليغزو الشام بقيادة واحد من أكثر من يثق بهم من القادة، وهو مملوك يدعى إسماعيل بك. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٧٠ اجتاح جيش المماليك غزة، واستولى على ميناء يافا بعد حصار دام أربعة أشهر. انضم ظاهر ورجاله إلى قوات إسماعيل بك، واجتاحوا معهم أرض فلسطين، ثم اجتازوا وادي الأردن، وتوجهوا شرقًا نحو طريق الحج الموازي لحافة الصحراء. بعد هذا أسرع الجيش المتمرد نحو دمشق عازمًا على أن يستولي على المدينة من واليها العثماني، وبالفعل وصل إلى قرية مزيريب التي تبعد عن جنوب دمشق مسيرة يوم واحد.

وعندما دخل إسماعيل بك مزيريب أصبح في مواجهة مباشرة مع والي دمشق؛ وحينها فقد تمامًا كل رغبة في القتال. لقد كان هذا هو موسم الحج الذي يؤدي فيه المسلمون واحدًا من أركان الإسلام، ويقومون برحلة محفوفة بالمخاطر عبر

الصحراء التي تفصل بين دمشق ومكة. وكان عثمان باشا — والي دمشق — يقوم بالواجبات التي يمليها عليه وضعه كأمير الحج. كان إسماعيل بك رجلًا متدينًا تلقى من التعليم الديني أكثر مما تلقاه معظم المماليك، وكان يعرف أن الهجوم على الوالي في ذلك الوقت يعد انتهاكًا لحرمة الدين. وفجأة أمر إسماعيل بك جنوده بالانسحاب من مزيريب والعودة إلى يافا بدون إشعار أو تفسير. أصاب الذهول ظاهر العمر، وأخذ يعترض، لكن دون جدوى، وتوقفت حملة التمرد تمامًا لما تبقى من شتاء عام ١٧٧٠–١٧٧١.

لا بد أن علي بك سخط بشدة على إسماعيل بك لما فعله. وفي مايو/أيار ١٧٧١ أرسل قوةً أخرى إلى سوريا بقيادة محمد بك المعروف بلقب «أبي الذهب». فاز محمد بك بهذا اللقب إثر قيامه بفعل مدهش؛ إذ إنه عندما رقاه علي بك لمنزلة بك وأعطاه حريته، ألقى بعملات ذهبية للعامة المحتشدين في الشارع الذي يصل بين القلعة ووسط المدينة، وكان هذا إنجازًا على مستوى العلاقات العامة أكسب محمد بك شهرةً واسعة.

انطلق محمد بك على رأس قوة قوامها ٣٥ ألف جندي، وعبروا جنوب فلسطين بسرعة، ثم انضموا إلى جيش إسماعيل بك في يافا. وشكلت قوات المماليك المجتمعة تحت قيادة إسماعيل بك ومحمد بك قوةً لا يمكن مواجهتها أو التصدي لها. اجتاح الجيش فلسطين، ثم خاض في دمشق معركة صغيرة طرد بعدها الوالي العثماني في يونيو/حزيران. وبهذا صار المماليك يسيطرون على مصر والحجاز ودمشق، وكاد علي بك أن يحقق حلم عمره ويعيد بناء دولة المماليك.

ثم حدث ما لم يخطر ببال أحد؛ ترك محمد بك دمشق فجأة وبدون إشعار أو تفسير، وعاد للقاهرة بجيشه. ومرةً أخرى كان السبب في هذا هو القائد المملوكي المتدين إسماعيل بك؛ إذ لم يكد قائدا المماليك يجدان أنفسهما مسيطرين على دمشق حتى واجه إسماعيلُ بك محمدَ بك بما اقترفاه من جريمة شنعاء، ليس فقط في حق السلطان، وإنما في حق الدين أيضًا. كان إسماعيل بك قد أمضى بعض الوقت في إسطنبول قبل أن يصبح في خدمة علي بك، وأورثه هذا تبجيلًا لوضع السلطان بصفته حاكم أعظم إمبراطورية إسلامية في ذلك العصر. وحذر محمدَ بك من أن العثمانيين لن يَدَعوا هذا التمرد الكبير يمر دون عقاب في هذه الدنيا، وأن الله سيحاسبهم على ما فعلوه في الآخرة، وقال له: «العصيان على السلطان من مكايد الشيطان.»

وبمجرد أن أثار إسماعيل بك قلق محمد بك، شرع في اللعب على وتر طموحه. قال إن علي بك خرج عن طريق الإسلام عندما تحالف مع إمبراطورة روسيا ضد السلطان، وبهذا «حلَّ لكل مسلم قتاله ونهب حريمه وأمواله».[20] رأى إسماعيل بك أن انقلاب محمد بك على سيده سيعد توبةً أمام الله والسلطان، وسيكسبه ترقيةً لمنصب علي بك فيصبح حاكمًا لمصر. آتت حجج إسماعيل بك ثمارها، وبهذا عاد اثنان من أكثر من وثق بهم علي بك من القادة إلى مصر على رأس جيش مملوكي ضخم عازم على الإطاحة به.

عمت الصدمة شرق المتوسط بعد ما فعله المماليك من غزو لدمشق ثم الرحيل السريع عنها. ويصف أحد المؤرخين المعاصرين حال أهل دمشق قائلًا: «تعجبت أهل دمشق كل العجب من ذلك الأمر المستغرب»، وكذلك تعجب أيضًا ظاهر العمر وحلفاؤه. ففي الوقت الذي كان جيش المماليك يهاجم فيه دمشق، استولى ظاهر على مدينة صيدا، وترك في يافا حاميةً مؤلفةً من ألفي جندي، وصارت الجبهات التي يحارب عليها تفوق موارده، ثم وهو في هذه الحال خسر أهم حلفائه، وتعرض لخطر مواجهة غضب وانتقام العثمانيين وحده. أما عن علي بك فقد أدرك أن وضعه ميئوس منه، ولم يستطع أن يحشد سوى عدد ضئيل من المؤيدين انفرط عقدهم بعد مناوشة صغيرة مع جيش محمد بك. وفي عام ١٧٧٢ هرب علي بك من مصر، ولجأ إلى ظاهر في عكا.

مع خروج علي بك من مصر تبددت أحلامه بتأسيس إمبراطورية جديدة للمماليك. نصب محمد بك نفسه حاكمًا على مصر، وأرسل إسماعيل بك إلى إسطنبول ليأتي له بلقب والي مصر والشام. لم يكن محمد بك يحلم بإمبراطورية، وإنما كان يسعى فقط للفوز باعتراف النظام العثماني به.

لم يكن علي بك يطيق صبرًا على استعادة عرشه، وتعجل في التصرف قبل أن تسنح له فرصة تعبئة جيش يكفي لمواجهة العائلة المملوكية الرهيبة التي بناها بيديه؛ إذ انطلق نحو القاهرة في مارس/آذار ١٧٧٣ على رأس جيش صغير في محاولة يائسة لاستعادة مملكته. دارت بينه وبين جيش محمد بك معركة هزم فيها هزيمةً نكراء، وأصيب بجراح، ووقع في الأسر. عاد محمد بك بسيده إلى القاهرة، وأبقاه في بيته إلى أن مات بعدها بأسبوع. وكما هو متوقع انتشرت الشائعات بوقوع الغدر. ويعلق المؤرخ الجبرتي على هذا قائلًا: «مات والله أعلم بكيفية موته.»[21]

مثَّل موت علي بك الكبير كارثةً لظاهر العمر؛ فهو الآن رجل طاعن في السن — إذ كان في عقده الثامن في وقت بلغ فيه متوسط عمر الناس نصف هذه المدة — بلا حليف في المنطقة، وارتكب خيانةً صارخةً في حق السيادة العثمانية. واصل ظاهر — على نحو يصعب تصديقه — السعي لأن تعترف به السلطات اعترافًا رسميًّا، ولكن بدا أنه على وشك تحقيق حلم حياته، إذ كان العثمانيون حريصين على ضمان استتباب الأوضاع في ولاياتهم الشامية المليئة بالقلاقل، لأنهم كانوا منهمكين في حروبهم مع روسيا. وفي عام ١٧٧٤ أخبره الوالي العثماني في دمشق أنه سيُعَيَّن واليًا على صيدا التي تضم شمال فلسطين وأجزاءً من شرق الأردن.

لم يصل من إسطنبول قط الفرمان الذي كانت ستصدره ليؤكد تعيين ظاهر واليًا. ففي يوليو/تموز ١٧٧٤ أبرم السلطان معاهدة سلام مع روسيا وضعت نهاية للحرب التي دامت بينهما ست سنوات، ولم يكن على أدنى استعداد لمكافأة الخائنين الذين تحالفوا مع أعدائه الروس، وبدلًا من أن يرسل فرمانًا بالترقية أرسل محمد بك على رأس جيش من المماليك ليطيح برجل فلسطين العجوز. اجتاحت القوات المصرية مدينة يافا في مايو/أيار ١٧٧٥، وأعملت السيف في أهلها. واجتاح الذعر المدن الأخرى الواقعة تحت إمرة ظاهر، وبحلول نهاية الشهر غادرت حكومته وكثير من السكان مدينة عكا، واحتلتها قوات محمد بك في أوائل يونيو/حزيران.

ومن العجيب أن حاكم مصر المملوكي الذي يتمتع بالصحة والعافية وقع فريسةً للمرض فور أن احتل عكا، ولقي مصرعه فجأة إثر إصابته بالحمى في العاشر من يونيو/حزيران ١٧٧٥. استعاد ظاهر مدينته بعد هذا بأيام، وأعاد إليها النظام بعد ما اجتاحها من رعب إثر الغزو المصري. بيد أن هذه المهلة لم تدم طويلًا؛ إذ أرسل العثمانيون حسن باشا — قائد أسطولهم — على رأس خمسة عشر سفينة ليطلب من ظاهر الخضوع ودفع الضرائب المتأخرة. لم يبد ظاهر اعتراضًا، وقال لوزرائه إنه رجل عجوز لم يعد يقوى على القتال، ووافقه وزراؤه الذين أنهكتهم الحرب الرأي قائلين إنهم مسلمون يدينون بالطاعة للسلطان، وأن المسلم الذي يوحد الله لا يحل له حرب السلطان بأي صورة.[22]

غير أن أسرة ظاهر أفسدت خطته لأن يعتزل الحياة السياسية في سلام. وافق ظاهر على الانسحاب من عكا مع أسرته وخاصته واللجوء إلى حلفائه الشيعة في جنوب لبنان، لكن ابنه عثمان خانه، إذ شك أن والده يدعي الانسحاب حتى يعود للحكم في أول فرصة تسنح له مثلما فعل مرارًا وتكرارًا. استدعى عثمان واحدًا من

ضباط ظاهر الذين قضوا سنين طويلة في خدمته، وهو قائد من شمال أفريقيا يدعى أحمد أغا الدنكزلي، وأخبره أن والده سيغادر مدينة عكا، وأضاف: «فإن شئت أن تكون أول محبوب عند حسن باشا فاقضِ أمر الله به لأنه خارج وحده بعياله.» حشد الدنكزلي مجموعة من مرتزقة شمال أفريقيا، وانتظر ناصبًا كمينًا لظاهر.

اضطر المغتالون أن ينصبوا كمينًا حتى يوقعوا بالعجوز المراوغ. وبعد أن ابتعد عن أبواب عكا مسيرة خمسة عشر دقيقة، لاحظ ظاهر أن إحدى حريمه غائبة، ولم يكن أي من أهل بيته على علم بمكانها، فقال: «إنه من العار في وقت مثل هذا أن يترك الإنسان عرضه»، وعاد بفرسه لاصطحاب المرأة التي تركوها، فوجدها بالقرب من المكان الذي تختبئ فيه عصابة الدنكزلي، ومد يده ليرفعها على جواده، لكن كبر العمر والقلق قد نالا منه، فتمكنت الفتاة التي تصغره سنًّا — وهو البالغ السادسة والثمانين من العمر — من أن تسحبه عن جواده، فسقط أرضًا. وخرج القتلة من مخبئهم، وطعنوا الرجل العجوز بخناجرهم. وشهر الدنكزلي سيفه، وقطع رأس ظاهر ليرسلها تذكارًا للقائد البحري العثماني حسن باشا.

كان الدنكزلي يأمل بهذا أن تصبح له حظوة لدى حسن باشا، ولكن آماله خابت بصورة مؤسفة. أمر القائد العثماني رجاله بتنظيف رأس ظاهر المقطوعة مما علق بها من دماء وتراب، ثم وضعها على كرسي، وتأمل وجه الشيخ العجوز المغطى بالتجاعيد لحظة، ثم التفت إلى المرتزق القاتل، وقال له: «لينتقم الله مني إذا كنت لا أنتقم منك لظاهر.»[23] ثم أمر رجاله بأن يصحبوا الدنكزلي بعيدًا، ويخنقوه، ويلقوا بجثمانه في البحر.

بهذا انتهت قصة ظاهر العمر وعلي بك الكبير، وتصدت الإمبراطورية العثمانية لأخطر تحدٍّ داخلي واجهه حكامها بعد ما يزيد على ٢٥٠ عامًا من الهيمنة على العالم العربي؛ إذ تحالف اثنان من القادة المحليين مع قوة مسيحية، وجمعوا ثروة ولايتين غنيتين — مصر وفلسطين — ليحققوا مصالح مشتركة ضد حكومة السلطان. لكن حتى في هذه المرحلة الحرجة التي بدا فيها علي بك على وشك إعادة بناء دولة المماليك القديمة في الشام ومصر والحجاز وتولي حكمها؛ كان العثمانيون لا يزالون يبسطون نفوذًا واسعًا على رعاياهم المتمردين في الأراضي العربية. فالقادة المماليك مثل إسماعيل بك ومحمد بك قطعوا طريق التمرد فقط ليعودوا أدراجهم إلى حدود الشرعية والسعي لنيل اعتراف الباب العالي. ومعظم القادة المحليين كانوا لا يزالون يؤمنون بأن عصيان السلطان «من مكايد الشيطان»، على حد تعبير إسماعيل بك.

لم يكتب سقوط ظاهر العمر وعلي بك نهاية الحكام المحليين في العالم العربي، فقد استمر المماليك في الهيمنة على الحياة السياسية في مصر وإن لم يخرج من بين صفوفهم أي والٍ بعد وفاة علي بك ومحمد بك، فقد عادت عائلاتهم إلى الصراع فيما بينها؛ مما ترك مصر في حالة من عدم الاستقرار لما تبقى من القرن الثامن عشر. وأحكم العثمانيون قبضتهم على ولايات الشام، وعينوا ولاة أقوياء على دمشق وصيدا وطرابلس. أما الأماكن الأبعد، مثل جبل لبنان وبغداد والموصل، فظل يحكمها قادة محليون، لكن أحدًا منهم لم يحاول تحدي السيادة العثمانية مباشرةً.

ظهر التحدي الحقيقي التالي الذي واجه العثمانيين في العالم العربي بعد هذا من وراء حدود مملكتهم، وتحديدًا من قلب الأراضي الواقعة وسط شبه الجزيرة العربية. نشأت حركة يكمن خطرها الشديد في نقائها الأيديولوجي، وهددت السيادة العثمانية في المنطقة الممتدة من العراق وبادية الشام حتى الحرمين الشريفين مكة والمدينة في الحجاز. وعلى عكس ظاهر العمر وعلي بك، تمتع قائد هذه الحركة الآن بالشهرة في الشرق الأوسط والغرب، فهو محمد بن عبد الوهاب مؤسس الحركة الوهابية الإصلاحية.

وُلِدَ محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٠٣ لأسرة من العلماء في مدينة صغيرة بواحة العُيينة في المنطقة التي تعرف بنجد وتقع في وسط شبه الجزيرة العربية. سافر وهو شاب طلبًا للعلم الديني في البصرة والمدينة، ودرس أكثر المذاهب الإسلامية الأربعة تحفظًا — المذهب الحنبلي — وتأثر تأثرًا بالغًا بابن تيمية، وهو فقيه عاش في القرن الرابع عشر. يدعو ابن تيمية للعودة إلى المنهج الذي اتبعه المسلمون الأوائل وسنة النبي محمد وخلفائه الأوائل، وينكر المنهج الصوفي وأساليبه واصفًا إياه بأنه انحراف عن طريق الإسلام الصحيح. عاد محمد ابن عبد الوهاب إلى بلده نجد حاملًا مجموعةً محددة واضحة من المعتقدات وحلمًا بتحويلها إلى واقع.

في بداية الأمر تمتع المصلح الشاب المتحمس بدعم حاكم مدينته، لكن سرعان ما ثارت خلافات حول آرائه: فعندما أمر بإعدام امرأة علنًا لوقوعها في الزنى أصاب الخوف والانزعاج قادة المدن المجاورة وشركاء التجارة الأساسيين في العُيينة. فليس هذا هو الإسلام الذي عرفه أهل العيينة وطبقوه، ولذا ضغطوا على حاكمهم ليقتل رجل الدين المتطرف، لكنه آثر أن ينفيه.

لم يضطر العالم الشاب المنفي أن يذهب بعيدًا بأفكاره الخطرة؛ إذ رحب به محمد بن سعود حاكم واحة الدرعية المجاورة. يؤرخ السعوديون المعاصرون لتأسيس أول دولة لهم بهذا الاجتماع التاريخي الذي عقد في ١٧٤٤-١٧٤٥ والذي اتفق فيه الرجلان على أن يطبق الحاكم السعودي وأتباعه المذهب الإسلامي الإصلاحي الذي يدعو إليه ابن عبد الوهاب. حدد «اتفاق الدرعية» المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحركة التي صارت تسمى بالوهابية.

في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوهابية في طور التشكيل، أساء العالم الخارجي فهمها تمامًا، فوصفها بأنها فرقة جديدة تقع عليها تهمة تبني معتقدات مخالفة لمعتقدات السلف. والواقع أن العكس هو الصحيح: إذ إن معتقداتهم سلفية متطرفة، إذ يدعون للعودة إلى الإسلام السلفي الصحيح الذي كان متبعًا في عصر النبي وخلفائه، وأرادوا أن يحتفظوا بالحياة على ما كانت عليه حتى ثالث قرن بعد نزول القرآن وأن يحرموا كل التطورات التي تلت ذلك باعتبارها «بدعًا».

أهم مبدأ يقوم عليه الفكر الوهابي هو تفرد الله، أو — حسبما يقولون — «وحدانية الله». وأدانوا أي إشراك لأي مخلوقات أدنى منزلة مع الله في العبادة على أنه شرك، لأن المرء إن دعا لله شركاء أو وسطاء فإنه بهذا يؤمن بأكثر من إله واحد. والإسلام — مثل العديد من الديانات الأخرى — دين حيوي لا يتسم بالجمود، وإنما طرأت عليه تغيرات هامة مع الوقت. وعلى مدار القرون، ظهر في الإسلام عدد من العادات الراسخة التي تصطدم بهذا المبدأ الأسمى في المذهب الوهابي؛ وهو مبدأ وحدانية الله.

على سبيل المثال انتشر تبجيل الناس للأولياء والصالحين في العالم العربي، بدءًا من صحابة النبي محمد وحتى أبسط الصالحين في القرى المحلية، وكل وال أو صالح له ضريح خاص أو شجرة مقدسة. (لا تزال هذه الأضرحة موجودة في أماكن كثيرة بالعالم العربي حتى اليوم). رفض الوهابيون الدعاء للصالحين للتوسط لهم عند الله، لأن هذا يتعارض مع وحدانية الله. قالوا إن الناس يمكنهم أن يظهروا توقيرهم للمسلمين الصالحين بأن يتَّبعوا هديهم ويسيروا على نهجهم، لا بأن يتعبدوا عند أضرحتهم. ولهذا فإن من أول ما تعرض لهجوم الوهابيين أضرحة الأولياء والرحلات التي تقام سنويًّا للاحتفال في أيام الأولياء. قطع محمد بن عبد الوهاب الأشجار المقدسة، وحطم أضرحة الصالحين بيديه. وأثار هذا ذعر التيار الرئيسي في المجتمع

الإسلامي السني، إذ رأى في استباحة القبور عدم احترام لبعض الرموز التي تحظى باحترام منقطع النظير في الإسلام.

إضافةً إلى كراهية محمد بن عبد الوهاب لتقديس الأولياء، فإنه كان متعصبًا ضد العادات والمعتقدات المرتبطة بالصوفية. تظهر الصوفية الإسلامية في صور عديدة بدءًا من الزاهدين الذين لا يعولون أنفسهم وحتى الدراويش المشهورين الذين يدورون حول أنفسهم. ولكي يصل الصوفيون إلى نشوة الاتحاد الروحي مع الخالق، فإنهم يلجئون إلى مجموعة كبيرة من الوسائل تتفاوت بين الصوم والغناء والرقص والتضحية بالذات. ينقسم المنهج الصوفي إلى طرق تعقد حلقات ذكر منتظمة، ويشكل جزءًا أساسيًّا من الحياة الدينية والاجتماعية في العصر العثماني. بعض الطرق الصوفية بنت مقرات رائعة، وجذبت صفوة المجتمع، والبعض الآخر دعا إلى الزهد التام وترك متاع الدنيا. وارتبطت بعض الحرف والمهن بطرق صوفية معينة. ويصعب علينا تحديد مؤسسة دينية ارتبطت بالمجتمع العثماني بدرجة أكبر من الصوفية. لكن الوهابيين اعتقدوا أن كل من يعتنق الصوفية مشرك بالله، لأنه يسعى للاتحاد الروحي مع الخالق؛ وكانت تلك تهمة خطيرة.

حين نظر الوهابيون إلى كثير من مبادئ الإسلام الذي يعتنقه العثمانيون على أنها شركية، وضعوا أنفسهم في مسار تصادمي مع الإمبراطورية العثمانية. ومع أن الإسلام القويم يأمر بالتسامح مع الديانات الأخرى التي تقوم على التوحيد، كاليهودية والمسيحية، فإنه لا يتسامح نهائيًّا مع الشرك، أو الإيمان بأكثر من إله. بل إن كل مسلم صالح عليه أن يقنع المشركين بضلال مذهبهم، وأن يعيدهم إلى طريق الإسلام الصحيح. وإن فشلوا في هذا يجب عليهم الجهاد للقضاء على الشرك. ولما اعتبر الوهابيون الممارسات السائدة كالصوفية وتبجيل الأولياء من الشرك، صاروا يشكلون تحديًا مباشرًا لما تتمتع به الإمبراطورية العثمانية من شرعية دينية.

كان من السهل على العثمانيين أن يغضوا الطرف عن التحدي الوهابي ما دامت تلك الحركة قاصرة على منطقة نجد في وسط شبه الجزيرة العربية، أي خارج حدود دولتهم. فبين عام ١٧٤٤ ووفاة محمد ابن سعود عام ١٧٦٥، ظل انتشار الحركة الوهابية قاصرًا على المدن الواقعة في واحات نجد، ولم يصل إلى الأراضي العثمانية في جنوب العراق والحجاز حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر.

وفي تسعينيات القرن الثامن عشر أدرك العثمانيون الخطر الجديد الذي يهدد أراضيهم العربية، وحثوا واليهم في بغداد على التصرف. أخَّر باشا بغداد إرسال

قواته لأرض شبه الجزيرة العربية المعادية أطول مدة ممكنة، ولم يحشد جيشًا ليحارب الوهابيين حتى عام ١٧٩٨ حين أرسل جيشًا قوامه عشرة ألاف رجل. لم تبل القوات العثمانية بلاءً حسنًا على الأراضي الوهابية، وسرعان ما أحيط بها، وأُجبرت على التفاوض بشأن عقد هدنة مع القائد السعودي سعود بن عبد العزيز. لم تتضمن بنود الهدنة موافقة الوهابيين على احترام مدن العراق وقراها التابعة للدولة العثمانية في المستقبل؛ وهكذا كانت لدى الباشا الذي يحكم بغداد أسبابًا قوية تدعوه للقلق.

دشن الوهابيون حملتهم لاجتياح الأراضي العثمانية عام ١٨٠٢ حين هاجموا مدينة كربلاء التي يقع بها ضريح الحسين جنوب العراق. تحتل كربلاء مكانة خاصة في المذهب الشيعي، إذ قتل فيها الحسين بن علي حفيد النبي محمد على يد جيش الخليفة الأموي عام ٦٨٠ ميلادية. ويبجل الشيعة الشهيد الحسين باعتباره ثالث الأئمة الاثني عشر المعصومين في المذهب الشيعي، وقد زينوا المسجد الذي بُني على ضريحه ببذخ وسخاء، فبنوا قبة مطلية بالذهب. وفي كل عام يذهب آلاف الزوار ليضعوا هدايا قيمة على ضريح الإمام، ويقومون بمختلف ألوان التبجيل والولاء؛ وهذا بالتحديد هو تبجيل الأولياء الذي يبغضه الوهابيون ويمقتونه بشدة.

اتسم هجوم الوهابيين على كربلاء بوحشية تبعث الرهبة في النفوس. كتب المؤرخ ابن بشر وصفًا معاصرًا للمذبحة قال فيه:

> حشد عليها المسلمون [الوهابيون] وتسوروا جدرانها ودخلوها عنوة وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت. وهدموا القبة الموضوعة على قبر الحسين. وأخذوا ما في القبة وما حولها، وأخذوا النصيبة التي وضعوها على القبر وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت والجواهر، وأخذوا جميع ما وجدوا في البلد من أنواع الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة وغير ذلك مما يعجز عنه الحصر. ولم يلبثوا فيها إلا ضحوة وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها قريب ألفي رجل.[24]

أدى ما قام به الوهابيون من قتل واستباحة لضريح الحسين ومسجده ونهب للمدينة إلى اشتهارهم لدى الرأي العام العربي بالعنف. وانتشر بغضهم في أنحاء

العالم العثماني بسبب وحشية الهجوم وقتل عدد كبير من غير المسلحين من الرجال والنساء والأطفال في مكان عبادة. ولجأ أهالي المدن والقرى الواقعة في جنوب العراق وشرق سوريا والحجاز للحكومة العثمانية لحمايتهم من هذا التهديد الخطير.

لاقى العثمانيون صعوبةً كبيرةً في مواجهة التحدي الوهابي؛ إذ يقع مركز هذه الحركة الإصلاحية في وسط شبه الجزيرة العربية، أي فيما وراء أبعد الأراضي العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية؛ ومن ثم كان على القوات العثمانية أن تمشي مسيرة شهور من الأناضول حتى تصل إلى حدود نجد. وكان من الصعب جدًّا محاربة الوهابيين على أرضهم، كما اكتشف والي بغداد من قبل. ووجد العثمانيون أن مجرد الحفاظ على إمداد جيوش كبيرة بالطعام والمياه يعد تحديًا كبيرًا في هذه البيئة العدائية غير المواتية. ووجدت الحكومة العثمانية نفسها عاجزة عن احتواء خطر الوهابيين.

وجه الوهابيون ضربتهم التالية لقلب شرعية العثمانيين، إذ هاجموا الحرمين الشريفين مكة والمدينة، ففي مارس/آذار ١٨٠٣ تقدم القائد السعودي سعود بن عبد العزيز نحو الحجاز، وبحلول أبريل/نيسان دخل مدينة مكة. لم يواجه جيشه أي مقاومة، وتعهد بعدم اللجوء إلى العنف. بدءوا بشرح معتقداتهم لسكان مكة، ثم فرضوا عليهم قوانينهم الجديدة، فمنعوا الملابس الحريرية والتدخين، ودمروا الأضرحة، وهدموا القباب المشيدة فوق المباني. سيطر الوهابيون على الحرمين الشريفين عدة أشهر، ثم انسحبوا إلى نجد. ولم يقرر الوهابيون انتزاع الأراضي الحجازية من الممتلكات العثمانية وإلحاقها بدولتهم التي تشهد توسعًا سريعًا حتى عام ١٨٠٦.

وحالما سيطر الوهابيون على مكة والمدينة لم يسمحوا لقوافل الحج القادمة من الإمبراطورية العثمانية بدخول الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج. يصحب المحمل — وهو هودج مزخرف بزينة مبهرجة تحمله الجمال — قافلتي الحج العثمانيتين الرسميتين القادمتين من دمشق والقاهرة. ويحتوي المحمل على غطاء للكعبة الواقعة في وسط الحرم المكي، وعلى نسخ من القرآن وكنوز وفيرة. ويحيط بالمحمل موسيقيون يدقون الطبول وينفخون الأبواق. وتعارضت القيود الوهابية مع عزف الموسيقى وتزيين الكعبة والجمع بين الترف والعبادة، فرفض الوهابيون دخول المحمل إلى مكة مانعين تقليدًا استمر قرونًا ويعكس تبجيل السُنة لأشرف ما في مكة.

حكى أحد المسئولين الذين صحبوا القافلة المصرية عام ١٨٠٦ تجربته مع الوهابيين للمؤرخ الجبرتي قائلًا إن الوهابي سأله:

«ما هذه العويدات التي تأتون بها وتعظمونها بينكم؟» يشير بذلك القول إلى المحمل.

فقال له: «جرت العادة من قديم الزمان بها يجعلونها علامة وإشارة لاجتماع الحجاج.»

فقال الوهابي: «لا تفعلوا ذلك ولا تأتوا به بعد هذه المرة وإن أتيتم به مرةً أخرى فإني أكسره.»[25]

وفي عام ١٨٠٧ طلبت قافلة سورية بلا محمل أو موسيقيين الإذن لدخول مكة، لكن طلبها رُفض مع هذا. فبصرف النظر عن أمر المحمل كان الوهابيون يعتقدون أن المسلمين العثمانيين ليسوا أفضل حالًا من المشركين، وحرموهم من دخول أقدس الأماكن الإسلامية.

يؤكد أهم لقب ملكي يحمله السلطان على دوره في الدفاع عن الدين وحماية الحرمين الشريفين الحجازيين. لذا فإن قيام الوهابيين بضم الحجاز وحظر قوافل الحج مثل تحديًا للقدرات الدنيوية للدولة العثمانية على تأمين أراضيها، وكذلك للشرعية الدينية التي اكتسبها السلطان بوصفه خادم الحرمين الشريفين. بهذا بلغ هذا التهديد ذروة خطورته. لن يمكن للعثمانيين أن يحافظوا على بقائهم ودولتهم إن فشلوا في مواجهة هذا التحدي وإعادة بسط وتأكيد سلطتهم.

مع أن العثمانيين سارعوا في إصدار حكم بالاستهانة بالوهابيين باعتبارهم بدو صحراء همجيين، فقد كانوا يعلمون أن هزيمتهم أمر صعب. فكما كشفت الحروب الحديثة التي اندلعت في الكويت والعراق، فإن القوى العظيمة تواجه مشكلات لوجستية ضخمة عندما تخوض حروبًا في شبه الجزيرة العربية: إذ يجب إرسال القوات عبر السفن، وبعد هذا تضطر هذه القوات أن تقطع مسافات طويلةً برًّا في الحرارة اللافحة، وتكون خطوط الإمداد طويلة ومعرضة للمخاطر. وسوف يضطرون لخوض الحرب على أرض الوهابيين. إضافةً إلى هذا فإن هؤلاء الوهابيين متحمسون مقتنعون بأنهم جند الله، وخطر استجابة الجنود العثمانيين لدعوة الوهابيين القوية المؤثرة وانضمامهم لصفوفهم يظل قائمًا على الدوام.

لم يكن احتمال قيام إسطنبول بإرسال حملة عسكرية للحجاز قائمًا؛ فالعثمانيون يفتقرون إلى الموارد المالية والعسكرية اللازمة لهذا. وكبديل عن ذلك أخذوا يطالبون بهذا ولاة بغداد ودمشق والقاهرة. كان والي بغداد يواجه الهجمات المتوالية التي يشنها الوهابيون على أرضه الجنوبية وكان عليه أولًا أن يصد المهاجمين. أما والي دمشق الكردي — كنج يوسف باشا — فوعد إسطنبول بأن يعيد فتح طريق الحج، لكنه كان يفتقر إلى الموارد اللازمة لشن هذه الحملة. وحسبما قال المؤرخ السوري ميخائيل مشاقة، فإن كنج يوسف باشا «لا يقدر على إيصال عساكر كافية لطرد الوهابيين من الحجاز مع ذخايرها ومهماتها إذ يلزمها تمشي في الرمال الحارة أربعون يومًا لا يوجد في طريقهم مأكولات لهم ولا لدوابهم حتى ولا مياه.»[26]

كان شخص واحد فقط يستطيع تعبئة القوات اللازمة لهذا، وأظهر بالفعل قدرةً تمكنه من هزيمة الوهابيين وإعادة الحجاز إلى الإمبراطورية العثمانية. فمنذ عام ١٨٠٥ يحكم مصر والٍ يتمتع بقدرات مبهرة ليس لها مثيل. غير أن الموهبة والطموح اللذين زكياه لمواجهة التحدي الوهابي سرعان ما سينقلبان ضد الدولة العثمانية نفسها. حقًّا مَثَّل محمد علي باشا ذروة موجة التحدي الخطير للقادة المحليين ضد حكم إسطنبول في الأقاليم العربية. لقد أثبت محمد علي أنه قوي بما يكفي للتهديد بالإطاحة بالحكم العثماني نفسه.

الفصل الثالث

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي

في يونيو/حزيران ١٧٩٨ ظهرت سفن بريطانية فجأة على مقربة من سواحل مصر. أبحرت بعثة إلى الشاطئ، واستقبلها حاكم ووجهاء مدينة الإسكندرية البسيطة التي تضم ميناءً. حذر البريطانيون الوجهاء من غزو فرنسي وشيك، وعرضوا عليهم المساعدة، فثارت ثائرة الحاكم وقال: «هذه بلاد السلطان وليس للفرنسيس ولا لغيرهم عليها سبيل فاذهبوا عنا.»[1] مجرد الإيحاء بأن دولة أدنى منزلةً كفرنسا تمثل تهديدًا للأراضي العثمانية أو أن الرعايا العثمانيين قد يلجئون إلى دولة أخرى أقل شأنًا منهم كبريطانيا للحصول على المساعدة مثَّل إهانةً كبيرةً لوجهاء الإسكندرية. عاد البريطانيون إلى سفنهم الضخمة، وانسحبوا، ولم يعر أحد هذا الأمر انتباهًا لبعض الوقت.

استيقظ أهل الإسكندرية في صباح الأول من يوليو/تموز ليجدوا أن هناك سفنًا حربية تملأ ميناءهم وتغزو سواحلهم. جاء نابليون بونابرت على رأس حملة غزو ضخمة مثلت أول جيش أوروبي يضع قدمًا في الشرق الأوسط منذ زمن الحروب الصليبية. استسلمت الإسكندرية في ساعات معدودة، إذ كان الفرنسيون يفوقونها عددًا وسلاحًا. وأمن الفرنسيون وضعهم في الإسكندرية، ثم انطلقوا نحو القاهرة.

اشتبك الفرسان المماليك مع الجيش الفرنسي في ضواحي القاهرة الجنوبية. وفيما يبدو إعادةً للمعركة التي خاضها المماليك ضد العثمانيين في مرج دابق عام ١٥١٦، شهر المماليك الشجعان سيوفهم، وهاجموا الغزاة الفرنسيين، لكنهم لم يتمكنوا حتى من مجرد الاقتراب منهم إلى الحد الكافي؛ إذ تحرك الفرنسيون في تشكيلات محكمة لا يمكن اختراقها وصفوف المشاة المتوالية لا تكف عن إطلاق نيران البنادق التي

تدوي كهزيم الرعد وتبيد الفرسان المماليك. يصف أحد المؤرخين المصريين المعاصرين المشهد قائلًا: «أظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح وصمت الأسماع من توالي الضرب بحيث خيل للناس أن الأرض تزلزلت والسماء عليها سقطت.»[2] يقول شهود العيان المصريون إن الحرب وضعت أوزارها في غضون ثلاثة أرباع الساعة، واجتاح الذعر الشوارع وجيش نابليون يحتل مدينة القاهرة التي لا يوجد من يحميها.

على مدار السنوات الثلاث التالية وجد أهل مصر أنفسهم وجهًا لوجه مع عادات الفرنسيين وتقاليدهم، ومع أفكار عصر التنوير، وتكنولوجيا الثورة الصناعية. عزم نابليون على أن يضع أسسًا تمكنه من الوجود الدائم في مصر مما تطلب إقناع شعبها بمزايا الحكم الفرنسي؛ وهذا أمر يتجاوز الأمور العسكرية. رافق المشاة الفرنسيون جيشٌ أقل منهم عددًا ضم سبعة وستين عالمًا أتوا للقيام بمهمة ثنائية تتمثل في دراسة مصر وإبهار المصريين بتفوق الحضارة الفرنسية. ومع ما صاحب احتلال مصر من نشر أفكار الثورة الفرنسية، صار هذا الاحتلال مثالًا لمهمة «تحضير الشعوب» التي ادعاها الفرنسيون.

كان من أهم شهود العيان الذين واكبوا الاحتلال عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤–١٨٢٤)، وهو مفكر وعالم دين تمتع بالتواصل مع صفوة المجتمعين الفرنسي والمصري. كتب الجبرتي كثيرًا عن الاحتلال الفرنسي واصفًا بالتفصيل التقاء الفرنسيين بالمصريين، وما جاءوا به من أفكار ثورية وتكنولوجيا مبهرة.

كان بين أفكار الفرنسيين الثورية والقيم الإسلامية التي يتبناها المصريون فجوة واسعة لا يمكن ردمها. شعر كثير من المصريين بانزعاج شديد حيال قيم عصر التنوير التي اعتقد الفرنسيون أنها عالمية، ونبع هذا الانزعاج من كونهم رعايا عثمانيين، ومسلمين متدينين. وظهرت هذه الفجوة بين رؤيتيهما للعالم من أول بيان أدلى به نابليون لشعب مصر إذ أكد أن: «جميع الناس متساوون عند الله وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط.»

كان هذا البيان أبعد ما يكون عن العزف على وتر التحرر وأثار انزعاجًا شديدًا، وكتب الجبرتي تفنيدًا مفصلًا لهذا البيان رافضًا فيه معظم القيم «العالمية» التي تباهى بها نابليون. اعترض على ادعاء نابليون أن جميع الناس متساوون واصفًا إياه بأنه كذب وحماقة وختم تفنيده قائلًا: «فتراهم دهرية معطلون وللمعاد والحشر منكرون ... وعقيدتهم فيها تحكيم العقل وما تستحسنه النفوس بحسب الشهوات.»[3]

ما قاله الجبرتي يعكس معتقدات معظم مسلمي مصر، إذ يرفضون إعلاء العقل على الوحي المُنزل.

وإذا كان الفرنسيون قد فشلوا في إقناع المصريين بمزايا أفكار عصر النهضة فإنهم كانوا واثقين أن التكنولوجيا الفرنسية ستبهرهم. جاء علماء نابليون إلى مصر بعدد كبير من الوسائل التي تمكنهم من الوصول إلى غايتهم. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٨ نظم الفرنسيون حدث إطلاق منطاد الهواء الساخن الذي اخترعه الأخوان مونتجولفييه؛ فعلقوا إعلانات في جميع أنحاء القاهرة تدعوا أهلها لمشاهدة عجائب الطيران. سمع الجبرتي الفرنسيين يروجون ادعاءات لا تصدق عن مركَبَتهم قائلين إنها «يجلس فيها أنفار من الناس ويسافرون فيها إلى البلاد البعيدة لكشف الأخبار وإرسال المراسلات»، وذهب ليرى العرض بنفسه.

ثارت الشكوك في نفس الجبرتي حين نظر إلى المنطاد الذي يفتقر إلى الصلابة وهو على منصته مزدانًا بألوان العلم الفرنسي الثلاثة: الأحمر والأبيض والأزرق. أشعل الفرنسيون فتيل المنطاد، وملئوه بالهواء الساخن إلى أن حلق. شهق الحشد دهشةً، واستمتع الفرنسيون استمتاعًا واضحًا برد فعلهم. وبدا أن الوضع على ما يرام إلى أن فقد المنطاد الفتيل، فانهار وسقط أرضًا، إذ فقد مصدر الهواء الساخن. وأعاد سقوط المنطاد إلى الجمهور القاهري احتقاره للتكنولوجيا الفرنسية. وكتب الجبرتي بازدراء عن هذا يقول: «ظهر أنها مثل الطيارة [الورقية] التي يعملها الفراشون بالمواسم والأفراح.»[4] لم ينبهر المصريون.

فشل الفرنسيون في تقدير اعتداد المصريين بأنفسهم وشعورهم بأن تجربة الاحتلال الأجنبي مهينة. وبدا أن التصريحات التي يدلي بها نابليون تطالب المصريين بإبداء امتنانهم والاعتراف بالجميل، لكن أغلب المصريين لن يقروا بقبول الفرنسيين أو مؤسساتهم؛ على الأقل لن يبدوا هذا لهم. وكانت التجربة الكيميائية التي قام بها علنًا السيد بيرتوليه (١٧٤٨–١٨٢٢) مثالًا على ذلك.

حضر الجبرتي — الذي كان دائم الذهاب إلى المعهد الفرنسي في القاهرة — هذا الحدث أيضًا، وكتب صراحةً عن دهشته إزاء ما رآه من عجائب الكيمياء والفيزياء، قال: «من أغرب ما رأيته في ذلك المكان أن بعض المتقيدين لذلك أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة فصب منها شيئًا في كاس ثم صب عليها شيئًا من زجاجة أخرى فغلا المآن وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكاس

وصار حجرًا أصفر ... يابسًا أخذناه بأيدينا ونظرناه.» تحويل السوائل إلى مواد صلبة تبعه إجراء تجارب تُظهِر خواص قابلية الغازات للاشتعال، وقابلية الصوديوم النقي للتطاير. يصف الجبرتي ما يحدث للصوديوم حين يضرب بمطرقة برفق قائلًا إنه «يخرج له صوت هائل كصوت القرابانة». كره الجبرتي ما بدا على العلماء من استمتاع بما أبداه هو ورفاقه المصريين من ذهول وفزع عند سماع صوت الانفجار.

أما التجربة الأكثر إبهارًا فهي التجربة التي تهدف لإظهار خواص الكهرباء باستخدام قوارير ليدن التي طُورت لتصبح مولدات شحنات لأول مرة عام ١٧٤٦. يقول الجبرتي عنها: «إذ أمسك علاقتها شخص ولو خيطًا لطيفًا متصلًا بها ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة، ومن لمس هذا اللامس أو شيئًا من ثيابه أو شيئًا متصلًا به حصل له ذلك ولو كانوا ألفًا أو أكثر.»

لا بد أن المصريين الذين شهدوا التجربة انبهروا بما رأوه، لكنهم بذلوا أقصى ما في وسعهم لإخفاء دهشتهم. أحد مساعدي نابليون الذين حضروا التجربة الكيميائية كتب بعد ذلك يقول: «جميع الأمور المبهرة المتعلقة بتحويل السوائل، والاضطرابات الكهربائية، والتجارب الجلفانية لم تفلح في إثارة دهشتهم على الإطلاق.» ويقول إنهم حين فرغوا من إجراء التجارب، سأل أحد المثقفين المسلمين من خلال مترجم: «كل هذا جميل، ولكن هل يمكن أن تجعلوني متواجدًا في المغرب والقاهرة في نفس الوقت؟» وحين أجاب بيرتوليه بأن هز كتفيه، قال الشيخ: «حسنًا، إنه ليس ساحرًا بارعًا في نهاية المطاف.»[5] كان للجبرتي رأي مختلف وهو يتأمل التجارب في عزلة مكتبه، إذ قال إن الفرنسيين في المعهد لهم «أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا.»[6]

دام الاحتلال الفرنسي لمصر ثلاث سنوات فحسب، وكان لقاء الفريقين لحظة مبهرة على المستوى الإنساني، فكلٌّ من المصريين والفرنسيين وجد في الآخر بعض أمور تعجبه وأخرى يرفضها. وأصابت التجربة الجانبين بالجراح. فالفرنسيون الذين انسحبوا من القاهرة في صيف عام ١٨٠١ بعد أن طردتهم القوات الإنجليزية والعثمانية لم يعودوا يشعرون بالثقة في النفس وبأنهم جند النظام الثوري الجديد. بل إن صفوفهم صارت أقل عددًا بسبب الحرب، وأصابهم المرض، وانخفضت روحهم المعنوية بعد السنوات التي قضوها دون راحة في مصر. اعتنق كثير من الفرنسيين الإسلام، وتزوجوا

بنساء مصريات، ولم يكن هذا من قبيل التفضل على الشعب الخاضع لاحتلالهم بأي حال. لكن المصريين أيضًا اهتزت ثقتهم بأنفسهم بسبب تجربة الاحتلال، وتزعزع إحساسهم بالتفوق بسبب لقائهم مع الفرنسيين وأفكارهم وتكنولوجيتهم.

كانت الأسباب الحقيقية التي دفعت نابليون إلى غزو مصر عام ١٧٩٨ أسبابًا جيوستراتيجية، وليست أسبابًا ثقافية. كانت بريطانيا العظمى هي المنافس الأساسي لفرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكانت القوتان البحريتان الأوروبيتان تتصارعان للفوز بالهيمنة على عدد من الساحات، منها الأمريكتين، ودول الكاريبي، وأفريقيا، والهند. وخاضت الشركات التجارية الفرنسية والبريطانية نزاعًا طاحنًا للفوز بالهيمنة على الهند، ولم يحسم هذا النزاع إلا عن طريق حرب السنوات السبع (١٧٥٦–١٧٦٣) عندما هزم البريطانيون الفرنسيين، وضمنوا السيطرة على شبه القارة الهندية، ولم تقبل فرنسا قط ما لحق بها من خسائر في الهند.

ومع اندلاع الحروب الثورية الفرنسية عام ١٧٩٢، عاد اشتعال العداء بين بريطانيا وفرنسا. عاد نابليون للالتفات إلى الهند، إذ كان يبحث عن سبل يضرب بها مصالح بريطانيا. وكان يأمل أن يهيمن على شرق البحر المتوسط عن طريق الاستيلاء على مصر، ومن ثم غلق طريق استراتيجي بري-بحري يصل إلى الهند ممتدًا من البحر الأبيض مارًّا بأراضي مصر ووصولًا إلى البحر الأحمر ثم المحيط الهندي. كان البريطانيون على علم بأن نابليون يحشد حملةً ضخمة في ميناء طولون، وشكوا أنه سيتحرك نحو مصر. تولى القائد البحري هوراشيو نيلسون قيادة أسطول بحري قوي أوكلت إليه مهمة اعتراض الأسطول الفرنسي. نجح نيلسون بالفعل في سبق الفرنسيين إلى مصر، وهناك عقد لقاءً قصيرًا محبطًا مع حاكم الإسكندرية، ثم انسحب بسفنه بحثًا عن نابليون في مكان آخر من شرق البحر المتوسط.

نجح الفرنسيون في مراوغة الأسطول الملكي البريطاني، وغزا جيش نابليون مصر بسرعة. بيد أن أسطول نيلسون لحق بالأسطول الفرنسي بعد شهر، ونجح في أن يوقع جميع سفنه — إلا اثنتين — بين غريقة وأسيرة في معركة أبي قير البحرية في الأول من أغسطس/آب، واشتعلت النيران في سفينة القائد — التي كانت تسمى «الشرق» — أثناء المعركة، وانفجرت مطلقةً كرة لهب رهيبة أضاءت سماء الليل. فقد الفرنسيون أكثر من ألف وسبعمائة رجل في معركة أبي قير.

حكم النصر الذي أحرزه البريطانيون على الأسطول الفرنسي على حملة نابليون بالفشل. فصار الجيش الفرنسي المكون من عشرين ألف رجل حبيسًا في مصر لا تربطه بفرنسا أي خطوط اتصال. ووجهت الهزيمة ضربة مروعة لمعنويات القوات الفرنسية في مصر، وتفاقم إحساسهم بالعزلة بعد أن هجر نابليون جيشه فجأة عائدًا إلى فرنسا في أغسطس/آب ١٧٩٩، حيث استولى على الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني من نفس العام.

وبعد هروب نابليون صار الجيش الفرنسي في مصر بلا مهمة يؤديها. دخل خليفة نابليون في مفاوضات مع العثمانيين لإجلاء الفرنسيين عن مصر جلاءً كاملًا، وسرعان ما وصلوا إلى اتفاق في يناير/كانون الثاني ١٨٠٠، لكن البريطانيين أحبطوا خططهم؛ إذ لم يريدوا أن يعود جيش فرنسي ضخم محنك إلى صفوف نابليون فيحاربهم على جبهات أخرى. وفي عام ١٨٠١ أوكل البرلمان البريطاني إلى حملة عسكرية مهمة إتمام استسلام الفرنسيين في مصر. وصلت الحملة إلى الإسكندرية في مارس/آذار ١٨٠١، وانضمت إلى العثمانيين ليشكلوا كماشة عسكرية على القاهرة. استسلم الفرنسيون في القاهرة في يونيو/حزيران وفي الإسكندرية في أغسطس/آب من عام ١٨٠١، ثم استقلوا سفنًا بريطانية وعثمانية أقلتهم إلى بلادهم فرنسا، ووضعت نهاية لهذه الأحداث المؤسفة.

* * *

ترك رحيل الفرنسيين عن مصر فراغًا في السلطة. فالاحتلال الذي دام ثلاث سنوات حطم قاعدة حكم المماليك في القاهرة والوجه البحري، وأراد العثمانيون أن يحولوا دون إعادة أسر المماليك بأي ثمن. ومثّل غياب الفرنسيين أفضل فرصة تسنح لهم لإعادة بسط نفوذهم على إقليم مصر المتمرد. وخشي البريطانيون أن يحاول نابليون مرةً أخرى غزو مصر، وعزموا على ترك قوة ردع قوية وراءهم. كانوا يثقون في قدرة المماليك على الدفاع عن مصر من أي هجوم فرنسي في المستقبل أكثر مما يثقون في قدرة العثمانيين، ولهذا عملوا على رد أقوى المماليك إلى منزلتهم السابقة، فضغطوا على العثمانيين ليصدروا عفوًا عن البكوات المماليك الأساسيين. وبدأ هؤلاء البكوات إعادة تأسيس أسرهم وبسط نفوذهم. خضع العثمانيون لرغبة البريطانيين وهم لا يؤمنون بصحة هذا.

لم تكد الحملة العسكرية البريطانية تغادر مصر عام ١٨٠٣ حتى عاد العثمانيون لتنفيذ الحلول التي يرونها مناسبة لهذا البلد. أمر الباب العالي والي القاهرة بإبادة البكوات المماليك ومصادرة ثرواتهم إلى الخزانة.[7] غير أن المماليك كانوا قد استعادوا قوتهم السابقة إلى درجة مكنتهم من التصدي لهجوم العثمانيين. وتبع هذا صراع مرير على السلطة بين العثمانيين والمماليك أدى إلى زيادة عناء المدنيين من أهل القاهرة الذين كانوا قد خرجوا لتوهم من حرب منهكة. برز من بين الفوضى قائد عثماني كانت له الغلبة في الصراع مع المماليك، وجنى دعم الشعب لمحاولته حكم مصر. وسرعان ما سيصبح هذا القائد واحدًا من أكثر الشخصيات تأثيرًا في تاريخ مصر الحديث. كان اسم هذا القائد محمد علي.

محمد علي (١٧٧٠–١٨٤٩) ألباني ولد في مدينة كافالا بمقدونيا، وترقى حتى وصل إلى قيادة فرقة ألبانية من الجيش العثماني يبلغ عددها ستة آلاف رجل، وتتسم بالقوة والتمرد. فيما بين ١٨٠٣ و١٨٠٥ عزز محمد علي قوته الشخصية على حساب الوالي العثماني وقادة الفرق العثمانية الأخرى والبكوات المماليك البارزين؛ وذلك عن طريق سلسلة متقلبة من التحالفات. سعى محمد علي صراحة لكسب دعم وجهاء القاهرة الذين كانوا في حالة من الاستياء بعد خمس سنوات من غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي في ظل سيادة الفرنسيين والعثمانيين من بعدهم. وبحلول عام ١٨٠٥ صار قائد الفرقة الألبانية صانع الملوك في القاهرة. لكنه كان يطمح في أن يكون هو نفسه الملك.

لم تكن السلطات العثمانية غافلة عما يقوم به محمد علي، فقد نظرت إليه على أنه مشاكس مثير للمتاعب، لكنه يتمتع بموهبة وطموح من الممكن أن يصبا في مصلحة الإمبراطورية. ظل الوضع في شبه الجزيرة العربية حرجًا. وكان الوهابيون قد هاجموا الأراضي العثمانية في العراق عام ١٨٠٢، وسيطروا على الحرم المكي الشريف عام ١٨٠٣. وصار الإصلاحيون الإسلاميون يفرضون الشروط على قوافل الحج العثمانية القادمة من القاهرة ودمشق، وهددوا بمنعها من دخول الحرمين الشريفين تمامًا (وهذا ما فعلوه بعد عام ١٨٠٦). وجد السلطان أن هذا الموقف لا يمكن السكوت عليه، إذ إن اللقب الملكي الذي يحمله يدعي أنه عاهل أكثر المدن الإسلامية قداسةً. وعندما التمس وجهاء القاهرة لأول مرة من إسطنبول أن تعين محمد علي واليًا على مصر عام ١٨٠٥، قرر الباب العالي أن يعينه واليًا على إقليم الحجاز في شبه الجزيرة العربية وأن يوكل إليه مهمةً خطيرة تتمثل في سحق الحركة الوهابية.

ومع تعيينه واليًا على الحجاز، ترقى محمد علي ليحصل على لقب باشا، وهذا اللقب يجعله مؤهلًا لأن يعمل واليًا على أي إقليم عثماني. قبل محمد عليه تعيينه على الحجاز فقط من أجل الحصول على هذا اللقب، لكنه لم يبد أي اهتمام بالانتقال إلى إقليم البحر الأحمر ليتولى مهام منصبه الجديد، وإنما تآمر مع حلفائه من وجهاء القاهرة المدنيين محرضًا إياهم للضغط على العثمانيين حتى يعينوه واليًا على مصر. كان الوجهاء يثقون بأن محمد علي وجند الألبان قادرين على فرض النظام في القاهرة. أيضًا كانوا أسرى وَهْم أنه سيظل مدينًا لهم إذا دعموه، وسيسمح لهم بالسيطرة عليه؛ إذ كان لهم الفضل في تعيينه. وأملوا أن يتمكنوا بهذا من خفض العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومة على تجار القاهرة وحرفييها، وأن يعيدوا النشاط الاقتصادي للإقليم على نحو يصب في مصلحتهم. غير أن محمد علي كانت لديه خطط أخرى.

في مايو/أيار ١٨٠٥ ثار أهل القاهرة اعتراضًا على الوالي العثماني أحمد خورشيد باشا. كان كيل عامة أهل القاهرة قد طفح بعد سنوات من غياب الاستقرار، والعنف، والضرائب الباهظة، والظلم؛ فأغلقوا محالهم اعتراضًا، وطالبوا العثمانيين بتعيين والٍ يختارونه هم. ويكتب لنا الجبرتي الذي عاصر هذه الفترة المضطربة عن قيام مظاهرات كبيرة قادها شيوخ معممون في مساجد القاهرة، وردد فيها الشباب شعارات ضد الباشا الطاغية والظلم العثماني، وشقوا طريقهم نحو بيت محمد علي.

سألهم: «ومن تريدونه يكون واليًا؟»

قالوا له: «لا نرضى إلا بك، وتكون واليًا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير.»

رفض محمد علي العرض بتواضع، لكن الحشد أصر. وتظاهر الألباني الماكر بالتردد، ثم سمح لهم بأن يقنعوه. كسا الوجهاءُ البارزون محمد علي معطفًا من الفراء وقفطانًا في حفل مبايعة أقاموه دون سابق إعداد. كان هذا حدثًا غير مسبوق، إذ فرض أهل القاهرة الوالي الذي اختاروه على الإمبراطورية العثمانية.

غير أن هذا لم يفت في عضد خورشيد باشا، الوالي الذي كان في الحكم، الذي قال: «إني مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ولا أنزل من القلعة إلا بأمر من السلطنة.»[8] حاصر أهل القاهرة الوالي المخلوع في القلعة ما يزيد عن شهر إلى أن جاءت أوامر من إسطنبول تقر الوالي الذي اختاره الشعب في ١٨ يونيو/حزيران، وبهذا صار محمد علي حاكم مصر.

هناك فرق بين أن يعين شخص واليًا على مصر، وأن يحكمها بالفعل، فقد حصل على لقب الوالي عدد كبير من الرجال منذ أن فتحها العثمانيون عام ١٥١٧، لكنهم لم يحكموها فعليًّا. لكن محمد علي بسط نفوذه على البلاد على نحو لم يفعله أحد من قبله ولا من بعده. فقد نجح في احتكار ثروة مصر، ووظف عائداتها في بناء جيش قوي ودولة مؤسسية. استعان بجيشه ليتوسع في الأراضي الواقعة تحت سيطرته جاعلًا مصر مركز إمبراطورية حققت النجاح اعتمادًا على مواردها الذاتية. وعلى عكس علي بك الكبير — الذي كان مملوكًا يحلم بإعادة بناء دولة المماليك — كان محمد علي عثمانيًّا يطمح للهيمنة على الإمبراطورية العثمانية.

كان محمد علي أيضًا مجددًا وضع مصر على طريق الإصلاح استنادًا إلى أفكار أوروبا وتكنولوجيتها على نحو سيقلده العثمانيون أنفسهم فيما بعد. بنى أول جيش جرار يتكون من الفلاحين في الشرق الأوسط، وأخذ على عاتقه تنفيذ واحد من أول مشروعات التصنيع التي نفذت خارج أوروبا مطبقًا تكنولوجيا الثورة الصناعية لينتج السلاح والنسيج اللازمين لجيشه، وأرسل بعثات تعليمية للعواصم الأوروبية، وأسس قسم ترجمة لنشر الكتب الأوروبية والكتيبات الفنية في طبعات عربية. وأقام علاقات مباشرة مع القوى العظمى في أوروبا، وعاملته هذه القوى بوصفه حاكمًا مستقلًا، وليس بوصفه تابعًا للسلطان العثماني. وبحلول نهاية حكمه كان محمد علي قد نجح في أن يؤمن لأسرته وراثة حكم مصر والسودان. وستظل أسرته تحكم مصر حتى قضاء ثورة عام ١٩٥٢ على الملكية.

ومع أن الباب العالي غير تعيين محمد علي من ولاية الحجاز إلى القاهرة، فقد كان لا يزال ينتظر منه قيادة حملة ضد الوهابيين تعيد النفوذ العثماني في شبه الجزيرة العربية. واختلق الوالي الجديد أعذارًا كثيرة ليتهرب من أوامر إسطنبول، فقد تولى الحكم في ظل سيادة الفوضى، وعلم أن حكمه هو أيضًا سيسقط إن لم يجبر أهل القاهرة والجنود العثمانيين على الخضوع له.

وفّر الجنود الألبانيون لمحمد علي قوة مستقلة ساعدته على تحقيق السيادة في القاهرة بالقوة. واستهدف محمد علي أول ما استهدف أسر المماليك التي كانت تشهد انقسامًا وطاردهم حتى صعيد مصر. غير أن هذه الحملات كانت مكلفة، وأدرك الباشا أن عدد الجند لا يكفي للسيطرة على مصر، وكان بحاجة إلى المال أيضًا. كانت الزراعة هي مصدر الدخل الأول في البلاد، لكن خمس أرض مصر الزراعية

كان موقوفًا لدعم المؤسسات الإسلامية، والأخماس الأربعة الباقية كانت مؤجرة لأسر المماليك وغيرهم من كبار ملاك الأراضي في ظل نظام الالتزام، مما جعلها تعود بمنافع مادية قليلة على خزانة القاهرة. ولكي يسيطر محمد علي على دخل مصر، سيكون عليه أن يسيطر على أرضها.

وعن طريق إخضاع أرض مصر لنظام ضريبي مباشر، تمكن محمد علي من توفير الموارد اللازمة لفرض سيطرته على البلاد، وبهذا أيضًا أضعف الأساس المالي لخصومه من المماليك ولمؤيديه من وجهاء القاهرة على حد سواء. حُرِم علماء الدين من موارد الدخل المستقلة، ووجد الصفوة الذين يمتلكون الأراضي أنفسهم يعتمدون على الحاكم الذي كانوا يأملون قبل ذلك في السيطرة عليه. وفي المجمل استغرق محمد علي ست سنوات حتى يعزز وضعه في حكم مصر قبل أن يقبل المهمة التي أوكلها إليه السلطان بشن حملة على الوهابيين في شبه الجزيرة العربية.

وفي مارس/آذار ١٨١١ أرسل محمد علي ابنه طوسون باشا لقيادة العملية العسكرية ضد الوهابيين. كانت هذه أول مهمة يقوم بها محمد علي خارج حدود مصر، فأراد أن يضمن سيادة السلام والاستقرار قبل أن يرسل جزءًا كبيرًا من جيشه إلى الخارج. أقام حفلًا لتنصيب طوسون دعا إليه كل الشخصيات البارزة في القاهرة ومنهم معظم بكوات المماليك الأقوياء. رأى البكوات في الدعوة بادرة صلح بعد سنوات عديدة من العداء مع حكومة محمد علي. ويبدو أنهم قالوا لأنفسهم إن الوالي سيجد الحكم في ظل التمتع بدعم المماليك أسهل منه في ظل حرب مستمرة ضدهم. لبى الدعوة كل البكوات تقريبًا، وذهبوا لقلعة القاهرة في أبهى زينتهم ليشاركوا في الحفل. وإن كان أي من المماليك قد توجس شرًّا فلا بد أن حضور جميع المماليك البارزين تقريبًا جعله يشعر بشيء من الاطمئنان. علاوة على ذلك أي رجل هذا الذي يخرق قوانين الضيافة بأن يغدر بضيوفه؟

بعد حفل التنصيب تمشى المماليك في موكب رسمي عبر القلعة. وأثناء عبورهم واحدًا من الممرات ذات الأبواب فيها انغلقت الأبواب فجأة. وقبل أن يدرك البكوات ما يحدث ظهر الجند على الجدران فوقهم وفتحوا النيران. بعد سنوات من القتال نمت في الجند كراهية المماليك فشرعوا في عملهم بتلذذ، وقفزوا نازلين من على الجدران ليجهزوا على البكوات. يقول الجبرتي: «أسرف العسكر في قتلهم وسلب ما عليهم من الثياب ولم يرحموا أحدًا، وأظهروا كامن حقدهم وضبعوا فيهم وفيمن رافقهم

متجملًا معهم من أولاد الناس وأهالي البلد الذين تزيوا بزيهم لزينة الموكب وهم يصرخون ويستغيثون، ومنهم من يقول أنا لست جنديًّا ولا مملوكًا، وآخر يقول أنا لست من قبيلتهم، فلم يرقوا لصارخ ولا شاك ولا مستغيث.»[9]

ثم عاثت قوات محمد علي في المدينة تجر كل من تشك في أنه مملوك إلى القلعة حيث تطير رأسه. ادعى محمد علي في التقرير الذي أرسله إلى إسطنبول أن أربعًا وعشرين من البكوات وأربعين من رجالهم لقوا مصرعهم، وأرسل رءوسهم وآذانهم تأييدًا لما قاله.[10] لكن ما كتبه الجبرتي يشير إلى أن حجم العنف كان أكبر من هذا كثيرًا.

مثلت مذبحة القلعة الضربة القاضية لمماليك القاهرة. لقد نجوا من غزو سليم العابس ونابليون، لكن بعد ما يقرب من ستة قرون في القاهرة، تعرضوا للإبادة الكاملة على يد محمد علي. مكثت القلة التي بقيت منهم في صعيد مصر، وقد علموا أن والي القاهرة لن يحول حائل بينه وبين تأمين سلطته، وأنهم يفتقرون إلى الوسائل التي تمكنهم من مواجهته. أما وقد اطمأن محمد علي إلى أنه لم يعد يواجه أي تحديات داخلية لحكمه، فقد صار بوسعه أن يرسل جيشه إلى شبه الجزيرة العربية ليجعل السلطان أسير فضله.

استنزفت الحملة التي شنها محمد علي على الوهابيين موارد مصر استنزافًا شديدًا. فميدان المعركة يقع بعيدًا، وهذا جعل خطوط الاتصالات والإمدادات طويلةً وعرضةً للمخاطر، واضطر طوسون باشا إلى أن يحارب في بيئة قاسية على أرض عدوه. وفي عام ١٨١٢ استغل الوهابيون معرفتهم بالضواحي وافتقار أعدائهم إلى هذه المعرفة، وجذبوهم إلى طريق ضيقة، وألحقوا هزيمة ساحقة بجيشٍ قوامه ثمانية آلاف رجل. فر كثير من الجنود الألبان الذين تحطمت معنوياتهم من ميدان المعركة، وعادوا إلى القاهرة تاركين طوسون دون ما يكفي من الجند. أرسل محمد علي تعزيزات إلى جدة، وعلى مدار السنة التالية، نجح طوسون في الفوز بمكة والمدينة. وصحب محمد علي قافلة الحج التي انطلقت عام ١٨١٣، وأرسل مفاتيح الحرم الشريف إلى السلطان في إسطنبول دليلًا على إعادة بسط سيادته على مهد الإسلام. دفع محمد علي ثمنًا باهظًا لقاء هذه الانتصارات: فقد الجيش المصري ثمانية آلاف جندي، وأنفقت الخزانة المصرية نقودًا طائلة بلغت نحو ١٧٠ ألف كيس نقود (أي ما يعادل ٦,٧ مليون دولار وفقًا لقيمة الدولار الأمريكي في عام ١٨٢٠).[11] كل هذا دون إلحاق

هزيمة ساحقة كاملة بالوهابيين؛ فهم فقط انسحبوا في وجه تقدم الجيش المصري، وكان من المؤكد أنهم سيعودون للقتال مرة أخرى.

استمر القتال بين الجيش المصري الذي يقوده طوسون باشا وبين الجيش الوهابي بقيادة عبد الله بن سعود إلى أن عقد الجانبان هدنة عام ١٨١٥. عاد طوسون إلى القاهرة حيث أصيب بالطاعون، ومات بعد أيام من عودته. وعندما وصل نبأ موت طوسون إلى شبه الجزيرة العربية نقض عبد الله بن سعود الهدنة، وهاجم المواقع المصرية. وعين محمد علي ابنه الأكبر إبراهيم قائدًا عامًّا للجيش المصري، وكانت هذه بداية حياة عسكرية مبهرة، إذ صار إبراهيم باشا القائد العام لقوات محمد علي.

بدأ إبراهيم باشا تولي مهام منصبه القيادي في شبه الجزيرة العربية في بداية عام ١٨١٧، وشن ضد الوهابيين حملة قاسية لا هوادة فيها. وأحكم قبضة المصريين على إقليم الحجاز الواقع على البحر الأحمر، وبعدها رد الوهابيين إلى منطقة نجد الواقعة في وسط شبه الجزيرة العربية. ومع أن نجد لا تقع ضمن الأراضي العثمانية فقد عزم إبراهيم باشا على أن يقضي تمامًا على التهديد الوهابي ورد الأعداء إلى عاصمتهم الدرعية. وطوال ستة أشهر كاملة خاض الجانبان حرب استنزاف طاحنة أنهكتهما معًا. تضور الوهابيون جوعًا وعطشًا ببطء داخل أسوار مدينتهم بسبب الحصار المصري للمدينة. وتكبد الجيش المصري خسائر فادحة إثر الإصابة بالأمراض والتعرض لحرارة صيف وسط الجزيرة العربية المهلكة. وفي النهاية انتصر المصريون، واستسلم الوهابيون في سبتمبر/أيلول ١٨١٨ وقد علموا أنهم يواجهون دمارًا شاملًا.

بناءً على أوامر محمد علي دمرت القوات المصرية مدينة الدرعية، وأرسلت جميع قادة الحركة الوهابية إلى القاهرة أسرى. وعلم محمد علي أنه فاز بحظوة السلطان محمود الثاني بفضل قمعه حركةً أثارت الشكوك حول شرعية السلطنة العثمانية نفسها. إضافةً إلى هذا فإنه نجح فيما فشل فيه جميع الولاة والقادة العثمانيون، وهو شن حملة ناجحة في شبه الجزيرة العربية. وأُرسل عبد الله بن سعود وقادة الحركة الوهابية من القاهرة إلى إسطنبول ليواجهوا حكم السلطان.

حول محمود الثاني (تولى الحكم من ١٨٠٨ إلى ١٨٣٩) حدث إعدام قادة الحركة الوهابية إلى مناسبة رسمية للدولة، فدعا كبار مسئولي الحكومة وسفراء الدول الأجنبية والوجهاء البارزين في مملكته إلى قصر الباب العالي ليشهدوا المناسبة. أحضر الرجال المدانين الثلاثة — القائد العسكري عبد الله بن سعود، ورئيس الوزراء،

والزعيم الروحي للحركة الوهابية — مكبلين بسلاسل ثقيلة، وحاكمهم محاكمة علنية على ما ارتكبوه من جرائم في حق الدين والدولة، وختم جلسة الاستماع بأن حكم على الثلاثة بالإعدام. أُعدم عبد الله بن سعود أمام الباب الرئيسي لمسجد آيا صوفيا، وأُعدم رئيس الوزراء أمام المدخل الرئيسي للقصر، أما الزعيم الروحي فأُعدم في إحدى الأسواق الرئيسية للمدينة. وتركت الجثث الثلاث معروضةً على الناس، ورءوسهم مطوية تحت أذرعهم، طوال ثلاثة أيام قبل أن تلقى في البحر.[12]

ربما كان للسلطان محمود الثاني العذر عندما اعتقد أن الإمبراطورية العثمانية تغلبت على أخطر التحديات التي واجهتها في العالم العربي بعد طرد القوات الفرنسية من مصر ودحر الحركة الوهابية. غير أن والي مصر الذي حقق النصر في شبه الجزيرة العربية سيمثل هو نفسه تهديدًا خطيرًا لحكم محمود الثاني يفوق خطر التهديدين السابقين إلى حد بعيد؛ ففي حين أن الوهابيين هاجموا حدود دولته — وهي حدود هامة على الصعيد الديني، لكنها حدود في نهاية الأمر — فإن محمد علي نفسه سيهدد مركز الإمبراطورية العثمانية والأسرة الحاكمة.

* * *

تقديرًا لما قدمه إبراهيم من خدمات للدولة العثمانية في هزيمة الوهابيين، رقاه السلطان محمود الثاني مانحًا إياه لقب باشا، وعينه واليًا على الحجاز. بهذا صارت أرض الحجاز المطلة على البحر الأحمر أول ما يضم إلى إمبراطورية محمد علي. ومنذ ذلك الحين ستستفيد خزانة مصر من عائدات جمارك ميناء جدة التي كانت طائلة، إذ كان الميناء مهمًّا لتجارة البحر الأحمر، ويعد بوابة الحج السنوي إلى مكة.

عزز محمد علي قبضة مصر على البحر الأحمر تعزيزًا كبيرًا حين غزت قواته السودان عام ١٨٢٠. كان يأمل في أن يعثر على مناجم الذهب التي انتشرت أساطير بوجودها حتى يغني خزانته، وأن يجد مصدرًا جديدًا للجنود العبيد يزود به جيشه بالقرب من منبع النيل. اتسمت حملته على السودان بوحشية كبيرة: فعندما قُتل ابنه إسماعيل على يد حاكم شندي، وهي منطقة تقع على النيل شمال الخرطوم، انتقمت الحملة العسكرية المصرية بقتل ثلاثين ألفًا من السكان المحليين. لم يعثر محمد علي على الذهب قط، وكان السودانيون يفضلون الموت على الخدمة في جيش محمد علي. أصاب الاكتئاب آلاف الرجال الذين أُرسلوا ليخدموا في الجيش عندما أبعدوا

عن بيوتهم، وأصابهم المرض، وماتوا أثناء المسيرة الطويلة إلى معسكرات التدريب في مصر. فمن بين العشرين ألف سوداني الذين أُسروا في الفترة بين ١٨٢٠ و١٨٢٤ لم يعش حتى عام ١٨٢٤ سوى ثلاثة آلاف فقط.[13] وكانت المكاسب الحقيقية الوحيدة التي جنتها مصر من حملة السودان (١٨٢٠–١٨٢٢) مكاسب تجارية وإقليمية. فعن طريق ضم السودان إلى المملكة المصرية ضاعف محمد علي كتلة الأراضي الواقعة تحت سيطرته، وهيمن على تجارة البحر الأحمر. واستمرت سيطرة مصر على السودان ١٣٦ عام إلى أن استعادت السودان استقلالها عام ١٩٥٦.

تكبل محمد علي بقيدٍ قاسٍ تمثل في نقص عدد المجندين الجدد في الجيش المصري. هلكت القوات الألبانية التي جاء بها في الحروب التي خاضها في شبه الجزيرة العربية والسودان وبحكم السن أيضًا. فبحلول وقت حملة السودان كان الباقون على قيد الحياة من جيش محمد علي قد مر عليهم عشرون عامًا في مصر. وفرض العثمانيون حظرًا على تصدير العبيد من بلاد القوقاز إلى مصر عام ١٨١٠ لكي يحولوا دون بعث المماليك من جديد، ويحتووا طموح محمد علي نفسه أيضًا. ولم يكن العثمانيون على استعداد لأن يرسلوا أيًّا من جنود الإمبراطورية ليخدموا في جيش محمد علي، إذ كانوا يحتاجون إلى جهودهم على الجبهات الأوروبية. ومع افتقار والي مصر إلى مصدر خارجي يحصل منه على جنود جدد، لم يجد أمامه بدًّا من الاستعانة بشعبه.

لم يكن العالم العثماني يألف فكرة تكوين جيش وطني يقوم على التجنيد الإجباري، وتزود صفوفه بالعمال والفلاحين من أهل البلاد. كان ينظر إلى الجنود على أنهم طبقة عسكرية تتكون من صفوف العبيد. وعلى مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر طرأ تغيير كبير على سبل تجنيد فرق المشاة العثمانية الشهيرة المعروفة بالإنكشارية، إذ انتهى العمل بنظام الخمس في الأطفال. فتزوج الجنود، وألحقوا أبناءهم بصفوف الإنكشارية. لكن استمرت فكرة أن الجند طبقة عسكرية مختلفة عن باقي الشعب، وصرف المسئولون النظر عن تجنيد الفلاحين، إذ كانوا يرون أنهم يتسمون بدرجة من السلبية والخمول تجعلهم غير مؤهلين للانضمام إلى الخدمة العسكرية.

وعندما بدأ العثمانيون يخسرون الحروب لصالح الجيوش الأوروبية في القرن الثامن عشر شكوا في قدرات مشاة جيشهم، فدعوا الضباط البروسيين والفرنسيين المتقاعدين إلى إسطنبول ليعرفوهم بأساليب الحرب الأوروبية الحديثة مثل: التشكيل

الرباعي، والهجوم بالبنادق المزودة بالحراب، واستخدام المدفعية المتنقلة. وقرب نهاية القرن الثامن عشر شكل السلطان سليم الثالث (اعتلى العرش من ١٧٨٠ إلى ١٨٠٧) جيشًا عثمانيًّا جديدًا اتخذ له جندًا من فلاحي الأناضول ارتدوا سراويل أوروبية الطراز، ودرَّبهم ضباط غربيون. وأطلق السلطان على هذا الجيش الجديد اسم جيش «النظام الجديد» (وعرف جنده باسم قوات «نظامي»).

أرسل السلطان سليم كتيبة من أربعة آلاف جندي من قوات «نظامي» إلى مصر عام ١٨٠١، فرأى محمد علي نظامها بأم عينه. ويقول أحد من عاصروهم إن هذه القوات في مصر حاربت الكفار بشجاعة، وألحقت بهم هزائم متكررة، ولم يُرَ أحدهم يفر من معركة أو يُسمع بهذا.[14] غير أن تلك القوات مثلت تهديدًا مباشرًا لفرق الإنكشارية ذات البأس أكثر من أي جيش أوروبي؛ فإذا كانت هذه القوات هي «النظام الجديد» فهذا يعني ضمنًا أن الإنكشارية هم «النظام القديم»، ولم يكن الإنكشارية ليقبلوا التسريح من الجيش وهم لا يزالون يتمتعون بالقوة اللازمة لحماية مصالحهم. وفي عام ١٨٠٧ تمردوا، وأطاحوا بسليم الثالث، وحلَّوا قوات الجيش الجديد. ومع أن هذه المحاولة الأولى لتشكيل جيش عثماني قومي انتهت نهاية مشئومة، فقد أمدت محمد علي بنموذج عملي يمكن تكراره في مصر.

كذلك مثل جيش نابليون نموذجًا آخر يتأمله محمد علي. فنظام التجنيد المعروف باسم «هبة الشعب» أفرز جيشًا جرارًا من المواطنين أثبت قدرته على إخضاع قارات كاملة حين يقوده قادة أكفاء. غير أن محمد علي كان ينظر إلى أهل مصر على أنهم رعايا وليسوا مواطنين، ولذا لم يحاول قط تحميس القوات عن طريق شعارات أيديولوجية مثيرة للحماس كما فعل القادة الفرنسيون الثوريون. وقرر أن يعتمد على خبراء عسكريين فرنسيين ليدرب جيشه الجديد، لكن فيما عدا هذا فقد بنى جيش النظام الجديد المصري وفقًا للنموذج العثماني. وفي عام ١٨٢٢ عهد إلى خبير بالحروب النابليونية يدعى الكولونيل سيف — وهو فرنسي اعتنق الإسلام وعرف في مصر باسم سليمان أغا — بمهمة تشكيل وتدريب جيش نظامي جميع جنده من الفلاحين المصريين. وفي غضون عام واحد كون جيشًا من ثلاثين ألف مقاتل مصري، وبحلول منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر وصل هذا الرقم إلى ١٣٠ ألف جندي.

لم يحقق الجيش النظامي المصري الجديد النجاح بين عشية وضحاها. كان الفلاحون المصريون يخافون على حقولهم وعلى رخاء أسرهم، وتسبب ارتباطهم الوثيق ببيوتهم وقراهم في جعل الخدمة العسكرية محنة حقيقية. وتجنب الفلاحون

التجنيد عن طريق الهرب من قراهم عند اقتراب فرق التجنيد العسكري منها، وقام آخرون بتشويه أنفسهم عمدًا عن طريق قطع أصابعهم أو قلع عيونهم ليحصلوا على إعفاء بفضل عجزهم. وثارت مناطق كاملة ضد التجنيد الإجباري، وفي صعيد مصر تمرد نحو ٣٠ ألف من أهل القرى عام ١٨٢٤، وكان كثير من الفلاحين يهربون من الجيش فور إجبارهم على الانضمام له. ولم تنجح حكومة محمد علي في إجبار فلاحي مصر على الخدمة في الجيش إلا عن طريق فرض عقوبات شديدة. والأمر المذهل حقًّا هو أن هؤلاء الجند الذين كانوا يرفضون الانضمام للجيش حققوا نجاحًا مبهرًا في ساحات المعارك. وكان أول اختبار لهذا الجيش في اليونان.

في عام ١٨٢١ اندلعت ثورة قومية في الأقاليم اليونانية التابعة للإمبراطورية العثمانية. أشعل الثورة أعضاء تنظيم سري عرف باسم «فيليكي إتيريا»، أي «أخوية الصداقة»، تأسس عام ١٨١٤ بهدف الحصول على استقلال اليونان. كان اليونانيون الذين عاشوا في الدولة العثمانية يشكلون مجتمعًا مستقلًا تربطه اللغة والعقيدة المسيحية الأرثوذكسية، وتاريخ مشترك يبدأ بالحقبة الكلاسيكية وحتى الحقبة الهيلينية في عهد الإمبراطورية البيزنطية. مثلت ثورة استقلال اليونان خطرًا للدولة العثمانية يفوق كثيرًا خطر الثورات التي قام بها القادة المحليون في القرن الثامن عشر، إذ كانت أول ثورة ترتدي ثوب القومية، في حين كانت الثورات السابقة حركات لا يعدو الدافع إليها كونه طموحًا شخصيًّا. وتمثَّل الجديد الذي جاءت به الحركة القومية في أن هذه الحركة هي أيديولوجيا قادرة على دفع شعب كامل إلى الثورة ضد حكامه العثمانيين.

اندلعت الثورة في شبه جزيرة بيلوبونس الجنوبية في مارس/آذار ١٨٢١، وانتشرت بسرعة إلى وسط اليونان، ومقدونيا، وجزر بحر إيجة، وكريت. ووجد العثمانيون أنفسهم يخوضون المعارك على عدة جبهات في وقت واحد، فلجئوا إلى محمد علي. وفي عام ١٨٢٤ انطلق ابنه إبراهيم باشا إلى شبه جزيرة بيلوبونس على رأس جيش مصري يضم فرقة مشاة قوامها ١٧ ألف جندي تدربوا تدريبًا حديثًا، إضافة إلى ٧٠٠ فارس، وأربع بطاريات مدفعية. كان هذا أول جيش من الممكن أن يطلق عليه اسم جيش مصري خالص؛ إذ إن جميع جنده كانوا فلاحين ذوي أصول مصرية.

حقق المصريون نجاحًا ساحقًا في حرب اليونان، وأثبت الجيش النظامي الجديد قدرته على تحقيق النجاح في وجه الصعاب. وبعد ما حققه إبراهيم باشا من فتوحات

في كريت وشبه جزيرة بيلوبونس، عينه السلطان واليًا على هذه الأراضي مما يعني أن إمبراطورية محمد علي صارت تمتد من البحر الأحمر إلى جزر بحر إيجة. ومن المفارقات أنه كلما كان أداء جيش محمد علي أفضل على أرض المعركة ضد اليونانيين، زادت مخاوف السلطان وحكومته. فالمصريون يقمعون حركات تمرد لم يفلح في قمعها العثمانيون أنفسهم، ويتوسعون في الأراضي الواقعة تحت سلطة القاهرة، وإن تمرد محمد علي، فمن الواضح أن العثمانيين لن يتمكنوا من الوقوف في وجه قواته.

إضافةً إلى هذا فإن ما حققه المصريون من نصر وما لحق باليونانيين من معاناة أثارا قلق العواصم الأوروبية. فحرب استقلال اليونان أسرت لب الصفوة المتعلمة في بريطانيا وفرنسا، وعندما أصبحت مدن العالم القديم ميادين حديثة للمعارك طالبت الجمعيات المحبة للإغريق في أوروبا حكوماتها بالتدخل لحماية اليونانيين المسيحيين من الأتراك والمصريين المسلمين. ولفت الشاعر لورد بايرون الاهتمام الدولي إلى القضية اليونانية حين أبحر إلى مدينة ميسولونغي عام ١٨٢٣ ليدعم حركة الاستقلال. وأدى موته في أبريل/نيسان ١٨٢٤ إلى ترقيته لمرتبة شهيد قضية استقلال اليونان؛ مع أنه مات بسبب الحمى وليس على أيدي الجنود العثمانيين. وتضاعفت الأصوات المطالبة بتدخل أوروبا عقب وفاة بايرون.

كانت حكومتا فرنسا وبريطانيا تتأثران بشدة بضغط الرأي العام، لكنهما كانتا أكثر اهتمامًا بالاعتبارات الجيوستراتيجية. كانت فرنسا قد أقامت علاقات متميزة مع مصر في عهد محمد علي. وبدوره استغل والي مصر المستشارين العسكريين الفرنسيين ليطور جيشه، واعتمد على المهندسين الفرنسيين للوفاء باحتياجاته الصناعية والمشاريع العامة، وأرسل طلابه إلى فرنسا ليحصلوا على تعليم متطور. وكان الفرنسيون حريصين على الحفاظ على علاقتهم الخاصة بمصر، إذ كانت سبيلًا في بسط نفوذهم على شرق البحر المتوسط. لكن توسع مصر في اليونان شكَّل مأزقًا لحكومة باريس. فليس من مصلحة فرنسا أن تصير قوة مصر في شرق البحر المتوسط أكبر من قوة فرنسا نفسها.

وكان الموقف أكثر وضوحًا فيما يخص حكومة بريطانيا، فراقبت لندن باريس وهي تزيد نفوذها في مصر بقلق متصاعد، فمنذ حملة نابليون والبريطانيون يسعون لمنع فرنسا من السيطرة على مصر والطريق البري البحري إلى الهند. أيضًا تأثرت بريطانيا تأثرًا كبيرًا بالحروب التي اندلعت في أوروبا في عهد نابليون وكانت قلقة من أن أي محاولات تقوم بها القوى الأوروبية العظمى لتثبيت أقدامها في الأراضي

العثمانية قد تعيد إشعال فتيل النزاع بين القوى الأوروبية. ولهذا كانت الحكومة البريطانية تسعى للحفاظ على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية حفاظًا على سلام أوروبا. كان واضحًا أن العثمانيين لا يستطيعون الاحتفاظ باليونان بمفردهم، ولم ترغب بريطانيا في رؤية مصر تبسط نفوذها في البلقان على حساب الإمبراطورية العثمانية. وهكذا فإن من مصلحة بريطانيا مساعدة اليونانيين على تحقيق درجة أكبر من الاستقلال في نطاق الإمبراطورية العثمانية وتأمين انسحاب القوات العثمانية والمصرية من الأراضي المتنازع عليها.

لم يعد أمام محمد علي ما يجنيه من حملته في اليونان، وقد استنزفت هذه الحرب خزانته استنزافًا شديدًا. كان جيشه الجديد منتشرًا بصورة مشتتة في مواقع كثيرة في أنحاء اليونان، والعثمانيون يعاملونه بارتياب شديد، ويبذلون قصارى جهدهم لاستنزاف جيشه وخزانته. وبحلول صيف ١٨٢٧ أعلنت القوى الأوروبية معارضتها لوضع مصر في اليونان، وحشدت أسطولًا إنجليزيًّا فرنسيًّا لإجبار العثمانيين والمصريين على الانسحاب. كان آخر ما يريده والي مصر هو الدخول في معركة مع القوى الأوروبية. كتب محمد علي لمندوبه السياسي في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول ١٨٢٧ يقول: «علينا أن ندرك أننا لا نستطيع مواجهة الأوروبيين، والنتيجة الوحيدة المحتملة [إذا فعلنا] ستكون غرق الأسطول كله وموت ما يصل إلى ثلاثين أو أربعين ألف رجل.» ومع أنه كان فخورًا بجيشه وأسطوله، فقد أدرك أنهما لا قبل لهما بالبريطانيين أو الفرنسيين. كتب يقول: «رغم أننا عسكريون فإننا ما زلنا نخطو خطواتنا الأولى في هذا المجال، في حين أن الأوروبيين سبقونا بمراحل وطبقوا نظرياتهم [العسكرية] عمليًّا.»[15]

ومع أن محمد علي كان يرى بوضوح احتمال وقوع كارثة، فقد وضع أسطوله في خدمة تلك القضية وأرسله إلى اليونان. كان العثمانيون يرفضون منح اليونان استقلالها، فقرر السلطان تحدي القوى الأوروبية، وتجاهل أسطولهم المشترك، وكان هذا خطأً فادحًا. حاصر أسطول الحليفين السفن المصرية في خليج نافارين، وأغرق جميع السفن العثمانية والمصرية البالغ عددها ٧٨ في معركة استغرقت أربع ساعات وقعت في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٢٧. قتل في هذه المعركة ما يزيد على ثلاثة آلاف جندي مصري وعثماني ونحو ٢٠٠ جندي من جنود أسطول التحالف الذي شن الهجوم.

استشاط محمد علي غضبًا بسبب خسائره، وحمَّل السلطان محمود الثاني مسئولية فقد الأسطول. إضافةً إلى هذا وجد المصريون أنفسهم في نفس الوضع الذي كان فيه نابليون بعد معركة أبي قير، إذ حوصر آلاف الجنود دون سفن تزودهم بالإمدادات أو تعيدهم إلى وطنهم. دخل محمد علي في مفاوضات مباشرة مع الإنجليز ليعقد هدنة، ويعيد ابنه إبراهيم باشا والجيش المصري من اليونان دون استشارة السلطان. وغضب محمود الثاني من تمرد واليه، لكن هذا الوالي لم يعد يسعى للفوز برضا السلطان. لقد مضى زمن خدمة السلطان والولاء له، ومنذ تلك اللحظة سيسعى محمد علي لتحقيق أهدافه على حساب السلطان.

أيضًا كانت نافارين نقطة تحول في حرب استقلال اليونان. ففي عام ١٨٢٨ طرد المحاربون اليونانيون القوات العثمانية من بيلوبونس ووسط اليونان بمساعدة بعثة عسكرية فرنسية. وفي ديسمبر/كانون الأول من نفس العام اجتمعت حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا، واتفقت على تأسيس مملكة اليونان المستقلة، ثم فرضت قرارها على الدولة العثمانية. وبعد ثلاث سنوات أخرى من التفاوض، تأسست مملكة اليونان في مؤتمر لندن الذي عقد في مايو/أيار ١٨٣٢.

بعد هزيمة اليونان تطلع محمد علي إلى السيطرة على الشام. كان يطمح في حكم الشام منذ عام ١٨١١ عندما وافق على قيادة الحملة ضد الوهابيين، والتمس من الباب العالي حكمها عام ١٨١١، وكرر ذلك مرة أخرى عام ١٨١٨ بعد هزيمة الوهابيين، غير أن العثمانيين رفضوا طلبه في المرتين إذ لم يريدوا أن تزيد قوته لدرجة تجعله لا يخدم أهدافهم. وعندما سعت إسطنبول للحصول على مساعدة مصر في اليونان، لوحت بوعد منح الشام لمحمد علي. وبعد هزيمة أسطوله في نافارين طالب والي مصر بما وُعِدَ به، لكن دون جدوى؛ فقد كان الباب العالي يظن أن خسائر محمد علي أضعفته لدرجة لا تجعل من الضروري كسب وده.

وأدرك محمد علي أن الباب العالي لا ينوي أبدًا منحه الشام، وأنه في نفس الوقت لا يملك القوة اللازمة لمنعه من الاستيلاء عليها بنفسه. ولم يكد إبراهيم باشا وجنوده يعودون إلى مصر حتى شرع محمد علي في بناء أسطول جديد وإعادة تسليح جيشه لغزو الشام، وخاطب البريطانيين والفرنسيين ليحصل على دعمهم لطموحاته، فأبدت فرنسا شيئًا من الاهتمام بعقد اتفاقية مع المصريين، لكن بريطانيا واصلت معارضتها لكافة التهديدات التي تواجه وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية. بيد

أن هذا لم يردع محمد علي، فمضى قدمًا في الاستعداد، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣١ انطلق إبراهيم باشا على رأس جيش لغزو الشام.

بهذا أصبح الجيش المصري يخوض حربًا مع الإمبراطورية العثمانية. قاد إبراهيم باشا ثلاثين ألف جندي أتم بهم غزو فلسطين بسرعة. وبحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني كان جيشه قد وصل إلى حصن عكا الشمالي. وعندما وصلت أخبار التحركات المصرية إلى إسطنبول أرسل السلطان مبعوثًا خاصًّا ليقنع محمد علي بوقف هجومه، وعندما لم يؤت هذا ثماره طلب الباب العالي من والييه على دمشق وحلب حشد جيش يصدان به الغزاة المصريين. وسنحت للواليين فرصة امتدت ستة أشهر كاملة كان الجيش المصري يحاصر خلالها حصن عكا المنيع.

وأثناء استعداد العثمانيين لصد الغزو المصري اختار بعض القادة المحليين في فلسطين ولبنان منح دعمهم لإبراهيم باشا ليحفظوا بذلك مناصبهم من التهديد المصري الجديد. تحالف الأمير بشير الثاني — حاكم جبل لبنان — مع إبراهيم باشا حين وصلت القوات المصرية إلى عكا. وأرسل أحد أفراد عائلة الشهابيين — وهي أسرة الأمير بشير الحاكمة — مستشاره المؤتمن ميخائيل مشاقة لمتابعة الحصار المصري لعكا ورفع تقريره إلى حكام جبل لبنان.

قضى مشاقة نحو ثلاثة أسابيع في عكا تابع خلالها العمليات التي قام بها المصريون بنفسه. وعندما وصل إلى هناك شهد معركة حامية بين الأسطول المصري والعثمانيين الذين يدافعون عن المدينة. كرس محمد علي اثنين وعشرين سفينة حربية للحصار أطلقت أكثر من سبعين ألف قذيفة على حصن عكا. وخاضت الحامية قتالًا عنيفًا، وتمكنت من تعطيل الكثير من السفن في معارك ضارية. كتب مشاقة عن هذا يقول إن «عكا ... كانت لا تظهر من كثرة دخان البارود» الذي خلفه قصف استمر من الصباح حتى الغروب. وتكشف مصادر مشاقة أن المصريين حشدوا ثمانية أفواج من المشاة (أي نحو ثمانية عشر ألف رجل)، وثمانية أفواج من الفرسان (أربعة آلاف رجل) وألفين من البدو غير النظاميين، ليواجهوا «ثلاثة آلاف من الشجعان المجربين» المدافعين عن عكا. وفي ضوء قوة جدران عكا المطلة على البحر والاستحكامات التي تحمي الجدران المطلة على البر أخبر مشاقة حكامه أن يتوقعوا أن يطول الحصار.

طوال ستة أشهر ظل المصريون يضربون حصن عكا، وبحلول مايو/أيار ١٨٣٢ كانت أسوار الحصن المنيعة قد ضعفت إلى حد يمكن إبراهيم باشا من حشد المشاة واقتحامها. ألقى إبراهيم خطبة حماسية مؤثرة ذكر فيها جنده المحنكين بما حققوه

من انتصارات في شبه الجزيرة العربية واليونان، وقال فيها إن الانسحاب ليس خيارًا مطروحًا أمام الجيش المصري. وللتأكيد على فكرة أنه لا سبيل للتراجع، حذرهم من أن المدافع سوف «تمشي خلفه تضرب العسكر الذي يرتجع بدون تملك السور». بكلمات التشجيع هذه المليئة بالوعيد قاد إبراهيم باشا رجاله في هجوم على جدران عكا الضعيفة. واقتحم الجنود الاستحكامات بسهولة، وأجبروا من بقي من الحامية على الاستسلام، وكان عددها قد انخفض إلى ٣٥٠ رجلًا فحسب بعد أشهر من القتال.[16]

بعد انتزاع عكا انطلق إبراهيم باشا نحو دمشق. كان والي المدينة العثماني قد حشد عشرة آلاف من المدنيين للدفاع عنها. علم إبراهيم باشا أن المدنيين غير المدربين لن يحاربوا جيشًا محترفًا فأمر جنده بأن يطلقوا النار فوق رءوسهم ليخيفوهم، وكما هو متوقع كان صوت إطلاق النار كافيًا لتفريق صفوفهم. وانسحب الوالي من المدينة ليلحق بالقوات العثمانية في الشمال، ودخلها المصريون دون أن يعترض سبيلهم أحد. أمر إبراهيم باشا جنده باحترام أهلها وممتلكاتهم، وأصدر عفوًا عامًّا عن أهلها جميعًا، فهو لم يرد أن يستعدي أهل الشام، لأنه كان يسعى لحكمهم.

عين إبراهيم باشا مجلسًا لحكم دمشق، ومضى في مسيرته الدءوب لإكمال غزو الشام. صحب القائد المصري معه بعض وجهاء دمشق حتى يضمن عدم ثورة أهلها في غيابه. وتبع ميخائيل مشاقة الحملة المصرية مرةً أخرى، وأخذ يجمع الأخبار لحكام جبل لبنان. وحسب عدد المصريين وهم يخرجون من دمشق قائلًا: «كان المشاة أحد عشر ألفًا وخيل النظام ألفين وخيل الهنادي ثلاثة آلاف»، أي إجمالي ستة عشر ألف رجل يدعمهم ثلاثة وأربعون مدفعًا وثلاثة آلاف جمل يحملون الإمدادات والمؤن. ساروا إلى مدينة حمص في وسط سوريا، وهناك انضمت إليهم فرقة أخرى مكونة من ستة آلاف جندي.

وفي الثامن من يوليو/تموز دخل المصريون أول معركة كبرى مع العثمانيين للسيطرة على الشام قرب مدينة حمص. كتب مشاقة عن هذا يقول إن المشهد كان مبهرًا «فعند وصول عسكر مصر النظامي لساحة الحرب قابله العسكر النظامي التركي وهو أكثر عددًا. وقبل الغروب بساعة واحدة اشتعلت نار الحرب بين الفريقين فكانت النار الدايمة بالبوارید (أي البنادق) وبالمدافع من الجهتين.» لم يستطع مشاقة تمييز كيفية سير المعركة من على قمة التل الذي يقف عليه. يقول: «كانت ساعة شديدة الهول تفتحت فيها أبواب جهنم. فعند غروب الشمس سكت صوت البوارید

وبقى ضرب المدافع فقط لبعد الغروب بساعة ونصف وصار الهدوء تامًّا.» عندها فقط تبين له أن المصريين فازوا بنصر ساحق في معركة حمص. ترك القادة العثمانيون الهاربون معسكرهم على عجل «والطبايخ باقية محروقة على النار وصناديق الأدوية ونسالة الكتان وقماش الأكفان وعدد وافر من الفراوي والبنشات للتلبيس ومهمات كثيرة».[17]

لم يمكث إبراهيم باشا الذي لا يكل طويلًا في حمص، فبعد نصره بيوم واحد قاد جيشه شمالًا إلى حلب ليتم غزو الشام. وكما حدث في دمشق استسلمت حلب دون أن تقاوم الجيش المصري، وترك إبراهيم باشا فيها مجلسًا جديدًا يحكم نيابةً عن مصر. كان الوالي العثماني قد انسحب ليلحق بجيش عثماني كبير يضم الوحدات التي بقيت بعد معركة حمص. وفي التاسع والعشرين من يوليو/تموز دخل العثمانيون في معركة مع الجيش المصري في قرية بيلين بالقرب من ميناء الإسكندرونة (يقع الآن في تركيا لكنه كان في ذلك الوقت جزءًا من حلب). ومع أن الجيش المصري كان أقل عددًا، فقد كبد العثمانيين خسائر فادحة قبل أن يقبل استسلامهم. بعد هذا مضى إبراهيم باشا بقواته نحو ميناء أضنة حيث يمكن للسفن المصرية أن تعيد إمداد جيشه المنهك بالمؤن، ثم بعث رسائل إلى القاهرة يفصل فيها ما حققته مصر من انتصارات وانتظر صدور أوامر أخرى من والده.

انتقل محمد علي من خوض المعارك إلى مائدة المفاوضات، محاولًا أن يؤمن ما حققه من مكاسب في الشام إما عن طريق مرسوم يصدره السلطان أو عن طريق تدخل أوروبي. كان العثمانيون يرفضون الاعتراف بأي مكاسب حققها والي مصر المنشق. وبدلًا من إقرار وضعه في الشام، بدأ الصدر الأعظم (أو رئيس الوزراء) محمد رشيد باشا في تعبئة جيش يزيد عدده عن ٨٠ ألف جندي لطرد المصريين من الساحل التركي والشام كله. وبعد قيام إبراهيم باشا بإعادة بناء جيشه والتزود بالإمدادات، انطلق نحو منطقة وسط الأناضول في أكتوبر/تشرين الأول ليقضي على التهديد العثماني. احتل مدينة كونيا في ذلك الشهر واستعد فيها للمعركة.

بهذا اضطر الجيش المصري أن يحارب في أقسى بيئة يمكن تخيلها، فهو معتاد على حرارة صيف الصحراء وعلى اعتدال الشتاء على ضفاف النيل، ووجد نفسه تحت الثلج المنهمر على هضبة الأناضول في درجة حرارة أدنى من معدل التجمد. لكن مع قسوة الظروف أثبت المجندون الذين كانوا عازفين عن الالتحاق بالعسكرية أنهم الجيش الأكثر انضباطًا، ومع أن عددهم كان أقل من عدد القوات العثمانية فقد

أحرزوا نصرًا مبهرًا في معركة كونيا (٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٨٣٢)، بل إنهم نجحوا في أسر الصدر الأعظم نفسه مما دعم قوة موقفهم التفاوضي بشدة.

عقب سماع السلطان بهزيمة جيشه وأسر الصدر الأعظم، أذعن لمحمد علي، ووافق على معظم مطالبه المتعلقة بضم الأراضي. لم يكن أمامه أي خيارات عسكرية، ووجد نفسه يواجه الجيش المصري الذي يعسكر في مدينة كوتاهية التي تقع غرب الأناضول على بعد مائتي كيلومتر فقط (١٢٤ ميل) من إسطنبول، عاصمة الإمبراطورية. ولكي يضمن محمود الثاني الانسحاب الكامل للقوات المصرية من الأناضول أعاد تعيين محمد علي واليًّا على مصر (وكان قد سحب منه اللقب وأعلن انشقاقه عقب قيامه بالغزو)، ومنحه هو وابنه أراضي الحجاز وكريت وعكا ودمشق وطرابلس وحلب وحق جمع الضرائب من مدينة أضنة الساحلية. وُثقت هذه المكاسب في اتفاقية كوتاهية التي عقدت في مايو/أيار ١٨٣٣ بوساطة كل من روسيا وفرنسا.

وعقب اتفاقية كوتاهية سحب إبراهيم باشا قواته إلى الشام ومصر. لم يحقق محمد علي الاستقلال الذي طمح إليه، إذ أحكم العثمانيون ارتباطه تحت ظل إمبراطوريتهم، لكنه ضمن أن يئول حكم معظم الأراضي العربية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية لحكم أسرته، وبهذا أسس إمبراطورية مصرية نافست العثمانيين لما تبقى من ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

لم يحظَ الحكم المصري بقبول واسع في الشام؛ إذ فرض الوالي ضريبة جديدة مثلت عبئًا ثقيلًا على جميع طبقات المجتمع، بدءًا من أفقر العمال وحتى أغنى التجار. أيضًا استبعد القادة المحليون بعد أن نزعت منهم سلطاتهم المعتادة. كتب مشاقة عن هذا يقول: «إن المصريين عندما شرعوا بتغيير عوايد العشاير وإحداث طلب أموال من الأهالي زيادة عما اعتادوا على دفعه للحكومة، نفرت قلوب الأهالي منهم وصاروا يتمنوا رجوع حكم الأتراك وابتدأ ظهور العصيان عليهم.» استجاب المصريون لهذا بأن نزعوا سلاح الشوام وجندوهم، مما زاد الوضع تعقيدًا. أوضح مشاقة هذا قائلًا: «والعسكري ليس له مدة معلومة للتخلص والرجوع لعند أهله بل خدمته كأبدية جهنم.»[18] وهرب كثير من الشباب من الجندية مما أضعف إنتاجية الاقتصاد المحلي. وانتشرت الثورة من جبال العلويين الواقعة على الساحل السوري إلى الدروز في جبل لبنان وجنوب سوريا، وإلى نابلس في مرتفعات فلسطين الجبلية. وفي الفترة بين ١٨٣٤ و١٨٣٩ وجد إبراهيم باشا قواته مكبلة بمهمة قمع سلسلة من الثورات تنتشر كالنار في الهشيم.

لم تثنِ القلاقل التي أثارها أهل الشام محمد علي عن عزمه، وظل ينظر إلى هذه المنطقة على أنها إضافة لإمبراطوريته المصرية لن تسقط مع الزمن. وعمل بكد ليجني دعم أوروبا لخططه بالانفصال عن الإمبراطورية العثمانية وتأسيس مملكة مستقلة في مصر والشام. وفي مايو/أيار ١٨٣٨ أطلع الباب العالي والقوى الأوروبية على عزمه أن يؤسس مملكة خاصة به، وعرض على العثمانيين دفع مبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني نظير انفصاله عنهم (أي ما يساوي ١٥ مليون دولار أمريكي). رد رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون على هذا بتحذير شديد قال فيه إن على محمد علي أن يتوقع أن تعاون بريطانيا العظمى مع السلطان في الحصول على تعويض عن الضرر الشديد الذي يلحق به في تحقيق هدف منع تقسيم الإمبراطورية التركية.[19] بل إن حلفاء محمد علي الفرنسيين حذروه من اتخاذ إجراءات تضعه في مواجهة مع كل من السلطان وأوروبا.

قرر العثمانيون اتخاذ إجراءات فورية ضد محمد علي، وشجعهم الدعم الأوروبي على ذلك. حشد السلطان محمود الثاني حملة عسكرية ضخمة أخرى. فمنذ حل فرقة الإنكشارية عام ١٨٢٦ باستخدام العنف، والسلطان محمود يستثمر استثمارًا كبيرًا في جيش نظامي عثماني جديد. أكد له كبار الضباط أن فرقة المشاة الحديثة التي دربها الألمان أهل تمامًا لملاقاة المصريين الذين أنهكتهم الحروب بعد خمس سنوات قضوها في قمع الثورات الشعبية في الشام. ومضى العثمانيون إلى الجبهات الشامية بالقرب من حلب، وهاجموا قوات إبراهيم باشا في ٢٤ يونيو/حزيران ١٨٣٩. وعلى عكس جميع التوقعات ألحق المصريون الهزيمة بالعثمانيين في معركة نصيبين، وكبدوهم خسائر فادحة، وأسروا ما يزيد على عشرة آلاف رجل.

لم يعلم السلطان محمود الثاني بنبأ هزيمة جيشه قط، إذ كانت صحته في تدهور مستمر على مدار شهور إثر إصابته بالسل، ولقي حتفه في ٣٠ يونيو/حزيران قبل أن يعلم بكارثة نصيبين. وخلفه على العرش ابنه المراهق السلطان عبد المجيد الأول (تولى الحكم من ١٨٣٩ إلى ١٨٦١)، فلم يسهم صغر سنه وافتقاره إلى الخبرة في طمأنة أولي الأمر في الإمبراطورية. فقطع قائد الأسطول العثماني أحمد فوزي باشا البحر المتوسط بأسطوله كاملًا، ووضعه تحت أمر محمد علي. لقد خاف أن يسيطر الروس على الأسطول إن تدخلوا لدعم السلطان الصغير. وإضافةً إلى هذا فقد كان يؤمن أن محمد علي هو القائد الأكثر قدرةً على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية؛ فمتمرد قوي مكتمل الرجولة سيقوم بمهام السلطنة أفضل من ولي عهد

غر لا خبرة له. اجتاح الذعرُ إسطنبول، إذ تعرض السلطان الشاب لأكبر خطر داخلي في التاريخ العثماني بلا جيش أو أسطول يدافع عنه.

وانتاب القوى الأوروبية نفس القلق الذي انتاب العثمانيين إزاء الاضطراب الذي تشهده أراضيهم. خشي البريطانيون أن تستغل روسيا الفراغ الذي شهدته السلطة، وتستولي على مضيقي البوسفور والدردنيل لتؤمن منفذًا لأسطولها القابع في البحر الأسود يدخل منه إلى البحر المتوسط. فمن الممكن أن يضيع هذا جهد عقود طويلة حاولت خلالها السياسات البريطانية حصر الأسطول الروسي في البحر الأسود ومنعه من دخول موانئ المياه الدافئة مما يحفظ ميزان القوى البحرية لصالح بريطانيا. أيضًا تطلع البريطانيون إلى كبح الطموحات الفرنسية الساعية لبسط حكم حليفها المصري على شرق البحر المتوسط. وتزعمت بريطانيا تحالفًا من القوى الأوروبية (لم تنضم له فرنسا) سعى للتدخل في الأزمة حتى يدعم الأسرة العثمانية الحاكمة، ويجبر محمد علي على الانسحاب من تركيا والشام.

استمرت المفاوضات عامًا حاول محمد علي خلاله تعزيز ما حققه من انتصارات في معركة نصيبين حتى يفوز بمزايا متعلقة بالسيادة في الحكم وبالأراضي الواقعة تحت سيطرته، في حين كان البريطانيون والباب العالي يلحان في المطالبة بانسحاب مصر من الشام. وفي يوليو/تموز ١٨٤٠ عرض التحالف الأوروبي — الذي يضم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا — على محمد علي حكم دمشق مدى حياته، وتوريث حكم مصر لأبنائه إن انسحب جنده على الفور من باقي الشام. كان هذا العرض هو الأخير لديهم، إذ احتشد الأسطول البريطاني النمساوي في شرق البحر المتوسط ليتدخل. ورفض محمد علي العرض معتقدًا أنه يحظى بدعم فرنسا.

اقترب أسطول التحالف من مدينة بيروت تحت إمرة قائد الأسطول البريطاني نابير، وفي ١١ سبتمبر/أيلول قصفوا مواقع مصرية. استعان البريطانيون بعملاء من أهل البلاد ليوزعوا منشورات في سوريا ولبنان تحرض الناس على الثورة ضد المصريين. وكان هذا ما فعله أهل الشام في الماضي، وكانوا على أتم استعداد لتكراره. أثناء هذا انطلق أسطول التحالف من بيروت وعكا لطرد المصريين من هذا الحصن. وتوقع المصريون أن ينجحوا في التصدي للهجوم، لكن الأسطول العثماني الإنجليزي النمساوي استولى على الحصن في غضون ثلاث ساعات وعشرين دقيقة، وفقًا لما قال ميخائيل مشاقة. كان المصريون قد وصلتهم للتو شحنة ذخائر كوموها في وسط الحصن وتركوها مكشوفة، فتسببت طلقة واحدة من سفن الحلفاء في تفجير البارود.

يقول مشاقة: «وكان لذلك فعلًا مدهشًا أوجب هروبة العسكر الذي داخل عكة ولم يبق لها محام فحصل الاستيلاء عليها.»[20] استعادت القوات الأوروبية العثمانية عكا، وبسطت سيطرتها على ساحل الشام كله. ووجد إبراهيم باشا أن موقفه ضعيف جدًّا، إذ كان معزولًا عن البحر مما قطع عليه سبيل تزويد قواته بالمؤن، وكانت تلك القوات تتعرض باستمرار لمضايقات أهل البلاد، فسحب قواته من تركيا وجميع أنحاء الشام إلى دمشق. وفور أن تجمع الجند في دمشق — بلغ إجمالي عددهم نحو سبعين ألفًا — بدأ إبراهيم باشا انسحابًا منظمًا من الشام ماضيًا في الطريق البري الذي يصل إلى مصر في يناير/كانون الثاني ١٨٤١.

بهذا تم احتواء الخطر المصري، لكن التهديد الذي مثلته الأزمة المصرية الثانية على بقاء الإمبراطورية العثمانية تطلب تسوية رسمية. وفي صفقة عقدت في لندن أعطى العثمانيون محمد علي حكم مصر والسودان مدى الحياة، ومنحوا أسرته حق توارث حكم مصر. أما عن محمد علي فقد اعترف بسيادة السلطان عليه، ووافق أن يدفع مبلغًا سنويًّا للباب العالي دليلًا على خضوعه للدولة العثمانية وولائه لها.

أرادت بريطانيا أيضًا أن تضمن ألا تؤدي أي قلاقل تثار في شرق البحر المتوسط إلى تهديد سلام أوروبا أبدًا. وأفضل ما يحول دون نشوب نزاع بين القوى الأوروبية حول الحصول على مزايا استراتيجية في المشرق هو ضمان وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، وهو ما ظل يشغل رئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمرستون طويلًا. ففي ملحق سري باتفاقية لندن ١٨٤٠ تعهدت حكومات بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا بأن تلتزم رسميًّا بألا تسعى إلى التوسع في أراضيها أو جني نفوذ حصري أو مزايا تجارية لرعاياها لا تستطيع الدول الأخرى جميعًا التمتع بمثلها.[21] هذا البروتوكول الذي تتنازل فيه كل دولة عن السعي إلى تحقيق مصالحها في الإمبراطورية العثمانية وفر لهذه الإمبراطورية سنوات من الحماية ضد المكائد الأوروبية.

* * *

بين عامي ١٨٠٥ و١٨٤١ دارت طموحات محمد علي دورة كاملة. فترقى إلى منصب الوالي، وجعل نفسه حاكمًا لمصر. وفور أن استتب له الأمر في مصر، وزاد من عائداتها شرع في بناء جيش حديث، ثم توسع في حدود أراضيه من السودان والحجاز حتى

مساحة كبيرة من اليونان بعض الوقت، والشام كله. لكن تسبب التدخل الأجنبي في حرمانه من هذه المكاسب، وبحلول عام ١٨٤١ انحصر نفوذه في مصر والسودان، وصار من حق مصر أن تتمتع بحكومة مستقلة، وتسن التشريعات الخاصة بها، لكنها ظلت محكومة بالسياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية. ومع أن المصريين كانوا يستطيعون صك عملاتهم بأنفسهم، فإن عملاتهم الذهبية والفضية حملت اسم السلطان تاركةً اسم حاكم مصر ليكتب على العملات النحاسية قليلة القيمة. وكذلك من حق مصر امتلاك جيش خاص بها، لكن عدد جنده مقيد بثمانية عشر ألف جندي فقط؛ ويا له من فارق بينه وبين أعداد الجيوش الجرارة التي كانت مصر تحشدها والتي تراوحت بين مائة ألف ومائتي ألف جندي. حقق محمد علي إنجازات عظيمة، لكن طموحاته كانت أكبر من إنجازاته.

خيم الإحباط على السنوات الأخيرة التي قضاها محمد علي في منصبه، واعتلت صحته. في ذلك الوقت كان الباشا قد تقدم في السن، إذ بلغ عمره واحدًا وسبعين عامًا حين عاد جيشه من الشام. نمت وحشة بينه وبين ابنه إبراهيم، فأثناء حملة الشام كانا يتواصلان عن طريق مسئولي القصر. وداهم المرض كليهما؛ فأُرسل إبراهيم إلى أوروبا ليعالج من السل، وبدأ محمد علي يفقد قواه العقلية بسبب علاج نترات الفضة الذي يتلقاه لعلاج الدوسنتاريا. وفي عام ١٨٤٧ أدرك السلطان أن محمد علي لم يعد أهلًا للحكم، وعين إبراهيم باشا خلفًا له، لكن إبراهيم مات بعد هذا بستة أشهر. وبحلول ذلك الوقت كان محمد علي قد صار عاجزًا عن التمييز، وانتقلت الولاية إلى حفيده عباس الذي تولى أمر جنازة محمد علي بعد وفاته في ٢ أغسطس/آب ١٨٤٩.

انتهى عصر القادة المحليين، وبعد انتزاع كريت والشام والحجاز من المصريين حرصت الحكومة العثمانية على إرسال رجالها ليتولوا منصب الولاة في هذه الأقاليم. فقَدَ آل العظم في دمشق والجليليون في الموصل قبضتهم على المدن التي حكموها مدةً طويلةً من القرن الثامن عشر. وانهارت حكومة جبل لبنان المستقلة بعد الإطاحة بالشهابيين بسبب تعاونهم مع الحكم المصري. في هذه المنطقة أيضًا سعى العثمانيون إلى فرض ولاتهم، لكن هذا أدى إلى عواقب وخيمة وضعت لبنان على طريق الصراع الطائفي. دفع عامة الناس في الأراضي العربية ثمنًا غاليًا لمحاولات الاستقلال عن الحكومة العثمانية، إذ عانوا الحروب، والتضخم، وعدم الاستقرار السياسي، والكثير

من أوجه الألم على يد القادة المحليين الطموحين. وصاروا في ذلك الوقت يريدون السلام والاستقرار.

العثمانيون أيضًا أرادوا وضع نهاية للتحديات الداخلية لحكمهم. فأثناء انشغالهم بالتهديدات الأجنبية والحروب مع روسيا والنمسا، اكتشفوا مخاطر ترك الأراضي العربية دون عناية؛ إذ هدد تحالف علي بك الكبير وظاهر العمر الحكمَ العثماني في الشام ومصر؛ وأغار الوهابيون على جنوب العراق، ونهبوه، واستولوا على الحجاز، واستغل محمد علي ثروة مصر ليبني جيشًا مكنه من بسط سيطرته على إمبراطورية أسسها بجهوده، ومكنه كذلك من تهديد استمرار حكم العثمانيين أنفسهم، ولولا تدخل القوى الأوروبية لأطاح بهم أثناء أحداث الأزمة المصرية الثانية. هذه التجارب جعلت الحكومة العثمانية تدرك ضرورة إجراء إصلاحات لا تنحصر في محاولة تقويم مؤسسات الحكم القائمة تقويمًا بسيطًا وإنما إدخال إصلاحات شاملة على آلية الحكم القديمة.

أدرك العثمانيون أنهم لا يستطيعون إصلاح إمبراطوريتهم بأنفسهم، وأنهم في حاجة للاعتماد على الأفكار والتكنولوجيا التي كانت مصدر قوة أعدائهم الأوروبيين. لاحظ رجال الدولة العثمانية كيف نجح محمد علي في استغلال الأفكار والتكنولوجيا الأوروبية الحديثة لتأسيس دولة قوية، فمن الأمور التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في تحقيق إنجازات محمد علي: إرسال البعثات المصرية إلى أوروبا، واستيراد التكنولوجيا العسكرية والصناعية الأوروبية، والتعاقد من مستشارين فنيين أوروبيين على جميع المستويات العسكرية والإدارية.

كان العثمانيون على أعتاب مرحلة جديدة معقدة في علاقتهم مع أوروبا مثلت فيها دول هذه القارة نموذجًا يُحتَذى على المستويين العسكري والتكنولوجي. غير أنها مثلت أيضًا تهديدًا يجب الاحتراز منه بوصفها عدوًّا محاربًا يطمع في الأراضي العثمانية ومنبع أيديولوجيات جديدة خطيرة. وبهذا أصبح المصلحون العثمانيون في صراع مع تبني أفكار أوروبا وتكنولوجيتها دون التخلي عن التزامهم بثقافتهم وقيمهم في الوقت نفسه.

وكان الأمر الذي لم يستطع العثمانيون تحقيقه هو تجاهل تقدم أوروبا. لقد صارت أوروبا هي القوة العظمى المهيمنة في القرن التاسع، وستضطر الإمبراطورية العثمانية اضطرارًا للالتزام بما تضعه من قواعد.

الفصل الرابع

مخاطر الإصلاح

اتجه رجل دين مسلم شاب نحو السفينة الشراعية الفرنسية لاترويت الراسية في ميناء الإسكندرية في ١٣ أبريل/نيسان ١٨٢٦، وخطى نحو سلم السفينة صاعدًا إلى متنها وكانت هذه أول مرة تغادر فيها قدمه أرض مصر، وكان يرتدي الجبة والقفطان اللذين يرتديهما علماء الأزهر؛ والأزهر مسجد وجامعة قديمة في القاهرة (تأسس عام ٩٦٩). كان رفاعة الطهطاوي متجهًا إلى فرنسا وقد عُين إمامًا لأول بعثة تعليمية كبرى يرسلها محمد علي إلى أوروبا، ولن ير وطنه الأم مدة خمس سنوات.

فور أن صعد الطهطاوي إلى متن السفينة تحقق من وجوه المبعوثين الآخرين، فوجد أنهم يشكلون مجموعةً شديدة التنوع يبلغ إجمالي عددها أربعة وأربعين رجلًا، تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر وسبع وثلاثين عامًا. حينها كان الطهطاوي (١٨٠١–١٨٧٣) في الرابعة والعشرين من عمره. ومع أنه يبدو أن هذه البعثة بعثة مصرية، فإن عدد مَن ولدوا مصريين وتحدثوا العربية من رجالها لم يتجاوز أربعة عشر، أما باقي المجموعة فكانت تتحدث التركية وتعكس التنوع القومي الذي تتسم به الإمبراطورية العثمانية التي كانت مصر لا تزال جزءًا منها؛ فمنهم أتراك وشركس ويونانيون وجورجيون وأرمن. وقع اختيار والي مصر على هؤلاء الرجال ليدرسوا لغات أوروبا وعلومها، ويطبقوا ما تعلموه في فرنسا لإصلاح بلدهم الأم لدى عودتهم.

ولد الطهطاوي لأسرة بارزة من القضاة وعلماء الدين في قرية صغيرة بصعيد مصر، ودرس اللغة العربية والدين الإسلامي منذ كان في السادسة عشرة من عمره. كان عالمًا موهوبًا، فعين مدرسًا بالأزهر، وفي عام ١٨٢٤ التحق بالحكومة ليعمل خطيبًا لواحدة من فرق المشاة النظامية التي أسست وفقًا للنموذج الأوروبي. وعن طريق عمله في هذه الوظيفة وتمتعه بدعم معلميه وقع الاختيار عليه للانضمام إلى

هذه البعثة المميزة المنطلقة إلى باريس. كانت البعثة من ذلك النوع الذي يبني الحياة المهنية للإنسان.

أخذ الطهطاوي معه دفترًا يدون فيه انطباعاته عن فرنسا، وكانت أدنى التفاصيل تثير اهتمامه فلا يراها تافهة: الطريقة التي يبني بها الفرنسيون بيوتهم، ويكسبون رزقهم، ويقومون بشعائر دينهم، إضافةً إلى وسائل المواصلات، وآليات عمل نظامهم المالي، والعلاقات بين الرجال والنساء، وطريقة لبسهم ورقصهم. كتب الطهطاوي عن فرنسا بفضول واحترام لَم يخلُ من الموضوعية الناقدة. طوال قرون كان الأوروبيون يسافرون إلى الشرق الأوسط، ويؤلفون كتبًا عن عادات وتقاليد الشعوب الغريبة التي يجدونها هناك، لكن في تلك المرة قلب رجل مصري الأمر رأسًا على عقب، وكتب عن الدولة العجيبة الغريبة المسماة فرنسا.[1]

تعج تأملات الطهطاوي لفرنسا بالتناقضات، فبوصفه مسلمًا ينتمي إلى مصر وللإمبراطورية العثمانية، شعر بالثقة في أن دينه وثقافته هما الأسمى. نظر إلى فرنسا باعتبارها مكان كفر لم يستقر فيه مسلم واحد، ويتبع أهله المسيحية اسمًا فقط. لكن ما عاينه بنفسه لم يدع في قلبه مكانًا للشك في تفوق أوروبا في العلوم والتكنولوجيا. يقول: «ولعمر الله إني مدة إقامتي بهذه البلاد في حسرة على تمتعها بذلك وخلو ممالك الإسلام منه.»[2] وليجسد الطهطاوي الفجوة التي رأى أنها تفصل قراءه عن العلوم الغربية، وجد من الضروري أن يوضح أن علماء الفلك الأوروبيين أثبتوا كروية الأرض. أدرك كم تخلف العالم الإسلامي عن أوروبا في العلوم، واعتقد أن على العالم الإسلامي واجب استعادة هذه المعارف، وله الحق في هذا، إذ إن التقدم الذي حققه الغرب منذ عصر النهضة بُني على ما حققه المسلمون من إنجازات علمية في العصور الوسطى، وقال إن العثمانيين حين يأخذون ما حققته أوروبا من تقدم في التكنولوجيا الحديثة فإنهم إنما يستردون ما يدين به الغرب للعلوم الإسلامية.[3]

يعج كتاب الطهطاوي بتأملات مبهرة للأسباب التي أوصلت فرنسا لما هي عليه في عشرينيات القرن التاسع عشر من وجهة نظر المصريين، لكن أهم الإسهامات التي قدمها الكتاب للإصلاح السياسي هو ما طرحه من تحليل للحكومة الدستورية. ترجم رفاعة كل بنود الدستور الفرنسي الذي وُضع عام ١٨١٤ التي بلغ عددها أربعة وسبعين بندًا، وكتب تحليلًا مفصلًا لنقاطه الأساسية.[4] اعتقد الطهطاوي أن الدستور هو سر تقدم الفرنسيين، وأوضح لقرائه من الصفوة أنه وضع كتابه «لتعرف كيف قد حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد،

وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم، وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم.»

يعد مدح الطهطاوي الحكومة الدستورية فعلًا جريئًا في ذلك العصر. فالأفكار المتضمنة في الدستور أفكار خطيرة جديدة ليس لها أصل في التراث الإسلامي، وحسبما أقر فإن معظم مبادئ الدستور الفرنسي ليس لها وجود في «كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله». ربما يكون قد خاف رد فعل زملائه من رجال الدين المسلمين تجاه هذه البدع الخطيرة، لكنه عرض نفسه لخطر أكبر من هذا وهو إثارة حفيظة الحكام: فالدستور يطبق على الملك والرعية على حد سواء ويدعو لتقسيم السلطة بين الملك ومجلس تشريعي منتخب، في حين أن مصر كانت دولة تخضع تمامًا لحكم الفرد الواحد في عهد محمد علي، وكذلك الإمبراطورية العثمانية كانت حكومة ملكية مطلقة، ومن ثم سينظر معظم صفوة العثمانيين إلى فكرة الحكومة النيابية وتقييد سلطات الملوك على أنها غريبة وتخريبية.

انبهر رجل الدين المصلح انبهارًا شديدًا بأن الدستور الفرنسي يعزز حقوق المواطنين العاديين، بدلًا من تعزيز هيمنة الصفوة. وأُعجِب أشد ما أُعجِب ببنود الدستور التي تؤكد على مساواة جميع المواطنين أمام القانون وعلى أن «كل واحد منهم متأهل لأخذ أي منصب كان، وأي رتبة كانت»، وقال إن إمكانية الصعود الاجتماعي «تحمل كل إنسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه» وبهذا تصان الحضارة من الركود. وهنا أيضًا خاطر الطهطاوي كثيرًا، فالمجتمع المصري العثماني التزم بالطبقية التزامًا شديدًا، فلا بد أن صفوة ذلك العصر وجدوا أفكار الحراك الاجتماعي أفكارًا خطيرة.

تمادى الطهطاوي ومدح حق حرية التعبير المعمول به في فرنسا. فقال إن الدستور يشجع «كل إنسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله». ويجهر الرجل العادي في فرنسا بآرائه عن طريق وسيلة إعلام تعرف بالجريدة. وكانت هذه أول مرة يسمع فيها كثير من قراء الطهطاوي عن الصحف، إذ كانت لا تزال غير معروفة في العالم الناطق بالعربية. وأوضح أن كلًّا من ذوي النفوذ والعامة يستطيع نشر آرائه في الجرائد، وشدد على أهمية أن يكون للعامة سبيل إلى الصحافة قائلًا: «الرأي الجليل يأتيك به الرجل الحقير.» بيد أن أهم ما رآه الطهطاوي في الصحافة هو قدرتها على محاسبة الناس على أفعالهم: «الإنسان إذا فعل عظيمًا

أو رديئًا وكان من الأمور المهمة، كتب أهل الجرنال ليكون معلومًا للخاص والعام، لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة.»

ويعد أجرأ انتهاك قام به الطهطاوي للأعراف السياسية العثمانية هو كتابته بتعاطف عن الثورة التي قامت في يوليو/تموز ١٨٣٠ للإطاحة بالملك شارل العاشر سليل أسرة بوربون. يشدد الفكر السياسي الإسلامي السني على واجب الخضوع لأولي الأمر، وإن استبدوا، لأجل الحفاظ على النظام العام. بيد أنه كان واضحًا أن الطهطاوي الذي شهد تلك الأحداث السياسية المثيرة بنفسه انحاز إلى الشعب الفرنسي ضد الملك عندما قام بتعطيل الدستور. ففي محاولة لإعادة السلطة المطلقة للملوك، تجاهل شارل العاشر نواب المجلس، وحظر نقد الملك ووزارته علنًا، وفرض رقابة على الصحافة. وعندما هب الناس في ثورة مسلحة ضده تعاطف الشيخ المصري معهم. وما يُكسب التحليلَ المفصل الذي كتبه الطهطاوي عن ثورة يوليو/تموز أهميته هو أنه يقر ضمنًا بحق الشعب في الإطاحة بالملك من أجل الحفاظ على حقوقه الشرعية.[5]

عاد الطهطاوي إلى مصر عام ١٨٣١ بعد قضاء خمس سنوات مبهرة في باريس وانطباعاته عنها لا تزال حبيسة دفتره. ولما كان الطهطاوي متمكنًا من اللغة الفرنسية، أوكلت إليه مهمة رفيعة المستوى وهي تأسيس مكتب ترجمة حكومي يهدف أساسًا إلى توفير طبعات عربية للكتيبات الفنية الأوروبية اللازمة للقيام بالإصلاحات التي أرادها محمد علي. وأثناء انشغاله بتأسيس المكتب وجد وقتًا لمراجعة ما كتبه عن باريس حتى يطبعه. وفي تصدير الكتاب، أسهب في مدح محمد علي، ربما حمايةً لنفسه من أن يلحق به العقاب جزاء ما يحتويه كتابه من أفكار سياسية خطيرة. نُشر الكتاب باللغة العربية عام ١٨٣٤ ثم ترجم إلى التركية، وكان تحفة فنية بكل المقاييس. ومثَّل كتاب الطهطاوي مستهل عصر الإصلاح العثماني — والعربي — في القرن التاسع عشر بما يكشفه من تقدم أوروبي في العلوم والتكنولوجيا وما قدمه من تحليل للفلسفة السياسية التي سادت في عصر التنوير.

* * *

احتك العثمانيون ومواطنوهم العرب بأوروبا بصورة متزايدة على مدار القرن التاسع عشر مما أجبر شعوب الشرق الأوسط على إدراك أن أوروبا تفوقت عليهم عسكريًّا واقتصاديًّا. مع أن معظم العثمانيين ظلوا على قناعة بتفوق عالمهم ثقافيًّا، فقد قال

مصلحوهم إنهم في حاجة إلى التمكن من أفكار أوروبا وتكنولوجيتها حتى لا تتفوق أوروبا عليهم.

بدأ العثمانيون ورعاياهم العرب المستقلون في مصر وتونس يقومون بإصلاحات في جيوشهم. وسرعان ما تبينت ضرورة زيادة قاعدة إيرادات الدولة حتى تفي بتكلفة بناء جيش حديث، ولذا غيروا النظم الإدارية والاقتصادية وفقًا للنموذج الأوروبي على أمل أن يأتي هذا بالرخاء وزيادة عائدات الضرائب، وتوسعوا في استيراد التكنولوجيا الأوروبية التي روج لها الرأسماليون الأوروبيون الباحثون عن أسواق أوروبية لبيع ما يصنعونه من بضائع ومعدات. حرص السلطان ونوابه في تونس والقاهرة على استغلال ثمار التكنولوجيا بوصفها علامات بارزة على التطور والتقدم، مثل: التلغراف، والبواخر، والسكك الحديدية. غير أن هذه التكنولوجيا كانت باهظة الثمن ومع شعور الصفوة المتعلمة في إسطنبول والقاهرة وتونس بالقلق إزاء إسراف حكامهم، بدءوا يطالبون بوضع الدساتير وتشكيل المجالس النيابية باعتبار هذا عنصرًا مفتقدًا في أجندة الإصلاح.

هدفت كل مرحلة من مراحل الإصلاح إلى تقوية مؤسسات الإمبراطورية العثمانية والدول العربية التابعة لها وحمايتهما من الاعتداءات الأوروبية. غير أن أمل المصلحين خاب في هذا، إذ إن عصر الإصلاح ترك العالم العثماني أكثر عرضة للتدخل الأوروبي؛ ففي البداية تتحكم فيه أوروبا على نحو غير رسمي عن طريق ما يمارسه القناصل من ضغوط، وعن طريق التجارة والاستثمارات الرأسمالية، ثم تتحكم فيه رسميًّا إذ فشلت تونس أولًا، وبعدها الحكومة العثمانية وأخيرًا مصر في الوفاء بالتزاماتها المادية للدائنين الأجانب.

بدأ عصر الإصلاح العثماني في عام ١٨٣٩ بينما كانت الأزمة المصرية الثانية في ذروتها. لم تكن لحظة وفاة السلطان محمود الثاني وتولي ابنه المراهق عبد المجيد الأول العرش لحظة مواتية لإعلان برنامج إصلاح جذري، غير أن الإمبراطورية العثمانية كانت في حاجة إلى رضا أوروبا أكثر من أي وقت مضى؛ إذ كانت تواجه تهديدًا خطيرًا من جيش محمد علي. وكانت الحكومة العثمانية تؤمن أنها إن أرادت تأمين ما منحته لها أوروبا من ضمانات متعلقة بأراضيها وسيادتها، فعليها أن تظهر للقوى الأوروبية قدرتها على الالتزام بمعايير كفاءة الحكم التي وضعتها أوروبا بوصفها عضوًا مسئولًا في مجتمع الدول الحديث. إضافةً إلى هذا، فقد كان المصلحون الذين

عملوا تحت قيادة السلطان محمود الثاني عازمين على تعزيز عمليات التغيير التي بدأت أثناء حكم السلطان المتوفى وعلى إلزام خليفته بالمضي في مسيرة الإصلاح.

اتسم عصر الإصلاح العثماني بوجود دافعين متلازمين: كسب الدعم الأوروبي عن طريق العلاقات العامة، والتزام صادق بإصلاح الإمبراطورية من أجل ضمان نجاحها في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية وتجاوزها. في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣٩ قرأ وزير الخارجية العثماني — مصطفى رشيد باشا — فرمان الإصلاح نيابة عن السلطان عبد المجيد الأول أمام مجموعة من الأعيان العثمانيين والأجانب دعوها إلى إسطنبول. في ذلك التاريخ دخل العثمانيون عصرًا عرف بعصر التنظيمات شهد إصلاحات إدارية كانت على وشك أن تغير دولتهم في الفترة بين ١٨٣٩ و١٨٧٦ إلى ملكية دستورية لها برلمان منتخب.

تميز عصر التنظيمات بثلاثة أحداث هامة: إصدار فرمان إصلاح في عام ١٨٣٩، وآخر في عام ١٨٥٦ مكررًا أجندة عام ١٨٣٩ ومتوسعًا فيها، وإصدار دستور عام ١٨٧٦. ويكشف فرمانَي ١٨٣٩ و١٨٥٦ اعتماد المصلحين العثمانيين على الفكر السياسي الغربي. تبين الوثيقة الأولى أجندة إصلاح بسيطة قوامها ثلاث نقاط هي: حفظ حياة جميع الرعايا العثمانيين وشرفهم وممتلكاتهم، ووضع نظام دائم لتقييم الضرائب، وإصلاح بنود الخدمة العسكرية عن طريق تنظيم التجنيد وتحديد مدة الخدمة.[6]

أعاد فرمان عام ١٨٥٦ إلقاء الضوء على الإصلاحات التي نص عليها فرمان ١٨٣٩ وتوسع فيها عارضًا لإصلاحات المحاكم والنظام القضائي؛ ففرض قيودًا على التأديب البدني، وألغى التعذيب. أيضًا سعى الفرمان إلى تنظيم الأمور المالية المتعلقة بالإمبراطورية عن طريق وضع موازنة سنوية تكون متاحة للفحص والتدقيق من قبل العامة. دعا الفرمان أيضًا إلى تحديث النظام المالي ووضع نظام مصرفي حديث حتى يوفر أموالًا توظف في زيادة موارد الثروة في الإمبراطورية عن طريق الأشغال العامة كبناء الطرق وشق القنوات. وختم الفرمان بأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب السعي لإيجاد وسائل للانتفاع بعلوم أوروبا وفنونها وأموالها، والعمل بهذه الوسائل تدريجيًّا.[7]

غير أن حصر نظرتنا لعصر التنظيمات في سياق الفرمانين الأساسيين فقط سيؤدي إلى إغفال نطاق واسع من الإصلاحات التي تمت فيما بين ١٨٣٩ و١٨٧٦. شهدت العقود الوسطى من القرن التاسع عشر تغيرًا كبيرًا في المؤسسات الرئيسية

في الدولة والمجتمع العثمانيين. فلكي تتمكن الحكومة من إصلاح القاعدة الضريبية وضمان رخائها في المستقبل، بدأت القيام بإحصاء منظم وتطبيق نظام جديد لتسجيل الأراضي يلغي نظام الالتزام الذي كان معمولًا به ويُحل محله سندات ملكية شخصية أقرب للمفاهيم الغربية بشأن الملكية الخاصة. وأُدخلت إصلاحات شاملة في إدارة الأراضي التابعة للإمبراطورية من أجل توفير نظام حكم يشمل عواصم تلك الأراضي كدمشق وبغداد وحتى مستوى القرى.

تطلبت هذه التغييرات توفير آلاف الموظفين الجدد الذين تلقوا تعليمًا تقنيًّا حديثًا. وحتى تلبي الدولة هذه الحاجة أسست مجموعة مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية تدرس مناهج أوروبية لتخريج الموظفين الحكوميين. وكذلك نُظمت قوانين الإمبراطورية في إطار مشروع طموح يهدف إلى التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية، بهدف جعل النظام التشريعي العثماني أكثر توافقًا مع القواعد الأوروبية.

لم يبد رعايا الإمبراطورية العثمانية اهتمامًا كبيرًا بإصلاحات عصر التنظيمات طالما كانت تطبق على مستويات الحكومة العليا. لكن خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر بدأت الإصلاحات تمس حياتهم أيضًا، فقاوموا كل محاولات الدولة لتسجيل أسمائهم في سجلاتها؛ إذ كانوا دائمي الخوف من فرض الضرائب والتجنيد، وتجنب الآباء إرسال أبنائهم للمدارس الحكومية خوفًا من أن يؤدي تسجيل أسمائهم للدراسة إلى تجنيدهم فيما بعد، وتجنب أهل المدن مسئولي الإحصاء، وتحاشى الفلاحون تسجيل الأراضي لأطول مدة ممكنة. لكن مع زيادة حجم النظام الإداري وكفاءته، خضع الناس له باعتباره واحدًا من حتميات الحكومة الحديثة، فبهذا النظام يصير لدى الحكومة سجلات عن رعاياها وممتلكاتهم.

وقد طالت عملية الإصلاح السلطان مثلما طالت رعاياه؛ فقد أخذت سلطة السلطان العثماني تتآكل مع انتقال مركز الثقل السياسي من قصره إلى مكاتب الحكومة العثمانية في منطقة الباب العالي. تولى مجلس الوزراء القيام بالأدوار التنفيذية والتشريعية الأساسية في الحكومة وصار الصدر الأعظم رئيسًا للحكومة. أما دور السلطان فانحصر في رئاسة الدولة، وهو دور شرفي رمزي. دعم هذا التطور إصدار دستور ١٨٧٦ الذي زاد مساحة المشاركة السياسية عن طريق تأسيس البرلمان مع أنه ترك سلطات واسعة في يد السلطان. وعلى مدار سبع وثلاثين سنة، أخذ الكيان الملكي الدستوري يحل محل الملكية العثمانية المطلقة.

ينطوي أي برنامج إصلاح شامل على مخاطر، خاصة عندما يضم أفكارًا أجنبية. أدان المسلمون العثمانيون المتحفظون عصر التنظيمات، إذ طرح على الدولة والمجتمع بدعًا غير إسلامية. وكانت أكثر قضية اتسمت بأنها شائكة هي تغير وضع المسيحيين واليهود باعتبارهم أقلية غير مسلمة تعيش في المجتمع العثماني الذي يتبع المذهب السني.

على مدار القرن التاسع عشر أخذت القوى الأوروبية تستغل حقوق الأقليات ذريعةً للتدخل في الشئون العثمانية. منحت روسيا حمايتها للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية التي تمثل أكبر جماعة مسيحية في المجتمع العثماني. أما فرنسا فطالما تمتعت بعلاقة خاصة مع الكنيسة المارونية في جبل لبنان، وفي القرن التاسع عشر صارت ترعى رسميًّا جميع الجماعات الكاثوليكية العثمانية. وعلى النقيض، لم ترتبط بريطانيا تاريخيًّا بأي كنيسة في المنطقة، ومع هذا فقد مثلت مصالح اليهود والدروز وجماعات المرتدين صغيرة العدد التي التفت حول المبشرين البروتستانت في العالم العربي. طالما كانت الإمبراطورية العثمانية تضم مناطق لها أهمية استراتيجية، ظلت القوى الأوروبية تستغل أي وسيلة ممكنة للتدخل في شئونها. وقد مدت القضايا المتعلقة بحقوق الأقليات القوى العظمى بفرص كبيرة لفرض إرادتها على العثمانيين؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى عواقب وخيمة عاناها الأوروبيون والعثمانيون على حد سواء.

تجلت مخاطر تدخل القوى العظمى على جميع الأطراف في الصراع على الأماكن المقدسة الذي حدث عامي ١٨٥١–١٨٥٢. شبت خلافات بين رهبان الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية اليونانية بشأن الحقوق والامتيازات في المقدسات المسيحية في فلسطين. تعاملت كل من فرنسا وروسيا مع الموقف بأن ضغطتا على إسطنبول لمنح امتيازات للجماعة التي ترعاها. في البداية استجاب العثمانيون للضغط الفرنسي ومنحوا مفاتيح كنيسة المهد في بيت لحم للكاثوليك. عزم الروس على اقتناص نصر أكبر للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية حتى لا يفقدوا ماء وجههم أمام الفرنسيين. وبعد أن قدم العثمانيون امتيازات مماثلة للروس أرسل الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أسطولًا يضم سفنًا حربية حديثة مزودة بمراوح دفع إلى مضيق الدردنيل، حاملةً سفيره إلى إسطنبول، مهددًا بقصف المواقع العثمانية في شمال أفريقيا إن لم يسحب الباب العالي الامتيازات التي أعطاها للأرثوذكس الذين ترعاهم روسيا. وعندما أذعن العثمانيون للفرنسيين هددت روسيا بشن حرب، وبالفعل اشتعلت

الحرب بينها وبين العثمانيين في خريف ١٨٥٣، ثم تطورت الحرب إلى ما يعرف باسم «حرب القرم» التي دارت بين عامي ١٨٥٤ و١٨٥٥، ووقفت فيها بريطانيا وفرنسا ضد روسيا في صراع عنيف راح ضحيته ٣٠٠ ألف قتيل وجرح فيه عدد أكبر من هذا. وعلى هذا كانت تداعيات تدخل أوروبا في شئون الدولة العثمانية باسم الأقليات خطيرة إلى حد لا يدع فرصة للباب العالي بالسماح لها بالاستمرار.

قام العثمانيون بمحاولة فاترة لاستعادة زمام المبادرة في الأمور المتعلقة بالأقليات غير المسلمة عن طريق إصدار فرمان الإصلاح عام ١٨٣٩، قال السلطان في الفرمان الذي أصدره إن رعايا السلطنة العظيمة من المسلمين وغير المسلمين سيتمتعون — بلا استثناء — بالامتيازات التي يمنحها السلطان. ومن الجلي أن السلطان ورجاله كانوا في حاجة إلى الإدلاء ببيان أقوى لهجةً لضمان المساواة بين المسلمين وغير المسلمين إن كانوا يريدون إقناع القوى الأوروبية بأن تدخلها لم يعد لازمًا لضمان مصالح المسيحيين واليهود في الإمبراطورية العثمانية. غير أن الحكومة واجهت مشكلة تمثلت في الحصول على موافقة الأغلبية المسلمة على سياسية المساواة بين معتنقي الأديان المختلفة. يحدد القرآن اختلافات واضحة بين المسلمين ومعتنقي الديانتين السماويتين الأخريين، وقد قدست الشرائع الإسلامية هذه الاختلافات، ومن ثم فإن تغافل الحكومة العثمانية عن هذا سينظر إليه من جانب كثير من المسلمين على أنه مخالفة لكتاب الله وشرعه.

في أعقاب حرب القرم قررت الحكومة أن تخاطر بالتعرض لغضب الشعب في الداخل حتى تحول دون تدخل الأوروبيين مرة أخرى باسم أقليات الإمبراطورية. تزامن فرمان الإصلاح الذي صدر عام ١٨٥٦ مع معاهدة السلام التي عقدت في باريس لإنهاء حرب القرم، واختصت معظم نصوصه بحقوق وواجبات المسيحيين واليهود في الإمبراطورية. أقر الفرمان للمرة الأولى حق جميع الرعايا العثمانيين في المساواة بصرف النظر عن ديانتهم، وجاء فيه إن الدولة ستلغي تمامًا من بروتوكول الحكم أي علامات تفرقة أو تمييز قد تجعل فئة ما من رعايا الإمبراطورية أدنى منزلةً من فئة أخرى بسبب الديانة أو اللغة أو العرق. ووعد الفرمان بفتح باب المدارس والوظائف الحكومية والتجنيد لجميع الرعايا العثمانيين دون تمييز على أساس الدين أو الجنسية.

كانت عملية الإصلاح قد أثارت الجدل بالفعل بسبب ميولها الأوروبية، لكن شيئًا في هذه العملية لم يخالف القرآن الذي يحظى بتبجيل المسلمين باعتباره كلام الله

المحفوظ الخالد مخالفةً صريحة قبل صدور فرمان عام ١٨٥٦. وكانت مخالفة القرآن تعني مخالفة الله، ولذا فليس من المستغرب أن أثار الفرمان ثائرة المسلمين المتدينين عندما قُرِئ في مدن الإمبراطورية. كتب أحد القضاة العثمانيين العاملين في دمشق في مذكراته عام ١٨٥٦ يقول: «قرئ بمجلس الديوان التوصية الكلية بالمسيحيين المتضمن للمساواة والحرية وغيرها من انتهاكات الشريعة المطهرة ... صار رماد على كافة المسلمين نسأله تعالى أن يعز الدين والمسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».[8] وفهم الرعايا العثمانيون على الفور مغزى هذا الإصلاح تحديدًا.

كانت إصلاحات التنظيمات تأخذ الإمبراطورية العثمانية إلى منطقة محفوفة بالمخاطر. لقد أصبحت عملية الإصلاح تجازف بإشعال فتيل الثورة ضد سلطة الحكومة وفتيل العنف بين الرعايا مع إعلان الحكومة عن إجراء إصلاحات تتعارض مع ديانة أغلبية السكان وقيمهم.

لم يكن العثمانيون أول حكام مسلمين يقررون المساواة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، إذ فعل محمد علي هذا في مصر في عشرينيات القرن التاسع عشر؛ غير أن الفرمان الذي أصدره محمد علي كان يهدف لتلبية رغبته في فرض الضرائب على جميع المصريين وتجنيدهم بالتساوي دون التمييز على أساس الديانة، ولم يكن عن أدنى اهتمام بتحرير الأقليات. لا شك أن الاعتراضات ثارت بين المسلمين المتدينين في مصر عندما طبق مبدأ المساواة أثناء احتلال مصر للشام في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لكن محمد علي كان قويًّا بما يكفي لقمع منتقديه وفرض إرادته. ولما رأى العثمانيون ما حققه محمد علي من إصلاحات، يبدو أنهم اعتقدوا أنهم قادرون على السير على منواله دون إشعال الفتنة.

أسهم الاحتلال المصري أيضًا في أن جعل السبيل مفتوحًا أمام أوروبا لاختراق الأراضي العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية من الناحية التجارية. صارت بيروت ميناءً هامًّا في شرق البحر المتوسط، وفتحت أسواق جديدة أمام التجار الغربيين في مدن داخلية مثل دمشق كانت من قبل مغلقة أمامهم. صار التجار الأوروبيون يعتمدون على أهل البلاد المسيحيين واليهود ليعملوا وسطاء لهم سواء كمترجمين أو وكلاء. وصار المسيحيون واليهود أغنياء بفضل علاقتهم بالتجارة الأوروبية وأعمال القنصلية، واكتسب كثير منهم حصانة تحول دون تطبيق القانون العثماني عليهم عن طريق حصولهم على الجنسيات الأوروبية.

زاد استياء مسلمي الشام إلى حد خطير بسبب الامتيازات التي تمتع بها بعض العرب المسيحيين واليهود في أربعينيات القرن التاسع عشر. تسببت القوى الخارجية في الإخلال بتوازن المجتمع الحساس، ولأول مرة منذ عقود شهدت الأراضي العربية عنفًا طائفيًّا. في عام ١٨٤٠ اتهم يهود دمشق بقتل قس كاثوليكي من أجل القيام بأحد طقوسهم، فقمعتهم السلطات قمعًا عنيفًا.[9] وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٨٥٩ اندلع العنف بين أهل حلب عندما هاجم غوغاء مسلمون الأقلية المسيحية التي تتمتع بازدهار اقتصادي متسببين في مقتل العشرات وجرح المئات. لم يسبق أن شهد تاريخ حلب أحداثًا كهذه، وهي تعكس استياء التجار المسلمين الذين تدهورت أحوال تجارتهم، في حين اغتنى جيرانهم المسيحيون بفضل علاقاتهم التجارية بأوروبا.[10]

أما في جبل لبنان فقد بدأت مشكلات أكبر، إذ أدى الاحتلال المصري لجبل لبنان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى انهيار نظام الحكم المحلي، وزرع بذور الشقاق بين الموارنة الذين تحالفوا مع المصريين والدروز الذين قاوموهم. عاد الدروز إلى جبل لبنان بعد انسحاب المصريين ليجدوا الموارنة قد أصبحوا أثرياء أقوياء أثناء غيابهم، واستولوا على الأراضي التي تركوها عندما هربوا من الحكم المصري. أدت الخلافات بين الموارنة والدروز إلى نشوب حرب طائفية عام ١٨٤١ استمرت على نحو متقطع على مدار العقدين التاليين وأذكى نيرانها دعم البريطانيين للدروز ودعم الفرنسيين للموارنة.

حاول العثمانيون استغلال الفراغ السياسي الذي خلفه انسحاب القوات المصرية حتى يحكموا قبضتهم على جبل لبنان، فبدلًا من إمارة الشهابيين التي فقدوا الثقة فيها بعد أن تولت الحكم منذ نهاية القرن السابع عشر أسسوا حكومة مزدوجة يرأسها والٍ ماروني في المنطقة الشمالية ووالٍ درزي في المنطقة الواقعة جنوب طريق دمشق بيروت. لم يكن لهذا التقسيم الطائفي أي أساس جغرافي أو ديموغرافي، إذ يعيش الموارنة والدروز في المنطقتين كلتيهما. ونتيجةً لهذا، لم يكن من الحكومة المزدوجة إلا أن أدت إلى تفاقم القلاقل بين الطائفتين. ومما زاد الأمر سوءًا أن الموارنة عانوا انقسامًا داخليًّا، إذ تعمق الشقاق بين الأسر الحاكمة والفلاحين ورجال الدين، فقام الفلاحون بثورات زادت من حدة التوتر. وبحلول عام ١٨٦٠ كان الوضع في جبل لبنان على وشك الانفجار، إذ كون الدروز والموارنة فرقًا مسلحة، واستعدوا للحرب.

في ٢٧ مايو/أيار ١٨٦٠ انطلقت قوة مسيحية قوامها ثلاث آلاف رجل من مدينة زحلة إلى قلب الأراضي الدرزية بهدف الانتقام منهم بعد أن شنوا هجمات على أهل القرى المسيحيين، واشتبكوا مع جيش أصغر حجمًا يضم نحو ستمائة درزي قابلهم على طريق دمشق بيروت قرب قرية عين دارة، وألحق الدروز بالمسيحيين هزيمة ساحقة، وواصلوا الهجوم ناهبين عددًا من القرى المسيحية. مثلت معركة عين دارة بداية حرب إبادة، إذ لحقت بالمسيحيين الموارنة هزيمة تلو الأخرى، وتعرضت مدنهم وقراهم لاجتياح الدروز الظافرين في حركة كانت ستوصف في عصرنا هذا بأنها تطهير عرقي. لقد تحدث شهود العيان عن أنهار من الدم فاضت في شوارع القرى الجبلية.

في غضون ثلاثة أسابيع استولى الدروز على جنوب جبل لبنان ووادي البقاع كله. كانت مدينة زحلة هي آخر المعاقل المسيحية سقوطًا، وهي مدينة تقع شمال طريق دمشق بيروت. ففي ١٨ يونيو/حزيران هاجم الدروز زحلة، واجتاحوها، وقتلوا حاميتها، ودفعوا أهلها إلى الفرار. بهذا تدمرت القوى المسيحية اللبنانية تمامًا مفسحة المجال لسيادة الدروز. كانت حصيلة هذه الأحداث تدمير ٢٠٠ قرية على الأقل، وتعرض آلاف المسيحيين للقتل والجرح والتشريد.[11]

أدت الأحداث التي وقعت في جبل لبنان إلى زيادة التوتر الطائفي في الشام كله. كانت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين قد توترت من قبل بسبب إعلان فرمان الإصلاح عام ١٨٥٦ وإقرار المساواة بين جميع المواطنين العثمانيين أمام القانون بصرف النظر عن ديانتهم. كتب عدد من مؤرخي دمشق أن المسيحيين تغيروا بعد أن حصلوا على حقوقهم القانونية. فلم يعد المسيحيون يقرون المزايا التي اعتاد المسلمون التمتع بها، وبدءوا يلبسون نفس الملابس والألوان التي كانت حكرًا على المسلمين، وأخذوا يزدادون جرأة أيضًا. كتب أحد الوجهاء المسلمين الساخطين يقول: «صار إذا تشاجر نصراني مع مسلم مثل ما يقول له المسلم يقوله النصراني وأكثر.»[12] ووجد مسلمو دمشق أن هذا السلوك لا يُحتمل.

ردد أحد الوجهاء المسيحيين مثل هذه الآراء. ولد ميخائيل مشاقة في جبل لبنان، وعمل في خدمة أسرة الشهابيين الحاكمة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر زمن الاحتلال المصري. بعد هذا انتقل إلى دمشق حيث فاز بمنصب نائب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قوة صغرى نسبيًّا في ذلك الوقت. كتب ميخائيل مشاقة يقول إن الدولة حين بدأت تطبيق الإصلاحات ومساواة الرعايا في الحقوق بصرف

النظر عن انتمائهم الديني، بالغ الجُهَّال من النصارى في تفسيرهم للمساواة، وحملهم هذا التمييز إلى المظاهرة ونفخ صدورهم تعنتًا وزاد عقولهم تصلبًا، وصاروا يتباهون به، وظنوا أن الحقير ليس عليه أن يخضع للعظيم، وأن الوضيع ليس عليه احترام الرفيع. بل إنهم ظنوا أن متواضعي المكانة من المسيحيين صاروا على قدم المساواة مع رفيعي المكانة من المسلمين.[13] عن طريق الاستهزاء بهذه الأعراف الراسخة أسهم مسيحيو دمشق بجهالة في إشعال نيران الاضطرابات الطائفية التي كانت فيما بعد سببًا في تدميرهم.

تابع مسلمو دمشق الأحداث الدامية التي وقعت في جبل لبنان بسرور مقيت، واعتقدوا — ولهم بعض العذر في هذا — أن مسيحيي لبنان تصرفوا بغرور، واستفزوا الدروز. وسعد مسلمو دمشق بهزيمة المسيحيين، ولم يظهروا أسفًا على الدماء التي سفكت. وعندما سمعوا عن سقوط مدينة زحلة احتفلوا «بإقامة الأفراح وتنوير الشوارع احتفالًا بفتوح زحلة كأن الدولة استولت على عاصمة القياصرة»، على حد قول مشاقة. وعندما رأى المسيحيون ازدياد عداوة مسلمي المدينة، بدءوا يخافون على سلامتهم.

عقب سقوط مدينة زحلة بدأت جماعات الدروز تغير على القرى المسيحية في المناطق النائية بدمشق. ترك الفلاحون المسيحيون قراهم المكشوفة التي تفتقر إلى الحماية، ولجئوا للاحتماء بجدران دمشق الأكثر أمانًا. بدأت شوارع الأحياء المسيحية في دمشق تعج باللاجئين المسيحيين الذين «اضطر أكثرهم مع عيالهم وأطفالهم أن يتوسدوا الثرى في الشوارع وباحات الكنائس وجعلوا الأرض فراشهم والسماء غطاءهم»، حسبما قال مشاقة. أصبح هؤلاء الذين لا حول لهم ولا قوة فريسةً للتوجه المعادي للمسيحيين الذي زاد مع الوقت، وبدا أن ضعفهم وفقرهم يحط من قيمتهم وإنسانيتهم في نظر أولئك الذين زاد عداؤهم للمسيحيين. وفي النهاية لجئوا إلى إخوانهم المسيحيين والوالي العثماني طلبًا للحماية.

لم يكن الوالي العثماني على دمشق — أحمد باشا — صديقًا لمسيحيي المدينة. وتوصل مشاقة — الذي تعامل كثيرًا معه بصفته مسئولًا بالقنصلية — إلى قناعة بأنه يؤجج الفتنة الطائفية. ويوضح مشاقة هذا قائلًا إن أحمد باشا اعتقد أن المسيحيين وصلوا إلى مكانة أعلى مما يستحقون بعد إصلاحات عام ١٨٥٦، وأنهم يتعمدون محاولة التملص من أداء واجباتهم — وخاصة التزاماتهم الضريبية — التي تصاحب الحقوق التي اكتسبوها حديثًا. ومع أن مسلمي دمشق يفوقون مسيحييها

عددًا بنسبة خمسة إلى واحد فقد أجج أحمد باشا مخاوف المسلمين بأن وضع مدافع «لحماية» مساجد المسلمين من هجمات المسيحيين. وبهذه الإجراءات المتطرفة شجع مسلمي دمشق على الاعتقاد بأنهم معرضون لهجوم مسيحيي المدينة.

عندما كانت القلاقل في ذروتها أمر أحمد باشا بخروج مسيرة نظمت بحيث تثير الشغب، ففي العاشر من يوليو/تموز ١٨٦٠ نظم موكبًا لمجموعة من المساجين المسلمين الذين ألقي القبض عليهم بسبب ارتكابهم جرائم ضد المسيحيين، وجعلهم يسيرون في قلب دمشق زاعمًا أنه يهدف من هذا إلى تلقينهم درسًا، وكما هو متوقع احتشد حولهم جمع من المسلمين، وحاولوا كسر سلاسلهم وإطلاق سراحهم. مشهد المسلمين وهم يتعرضون لإهانة لا مبرر لها عزز إحساس الناس بأن المسيحيين حصلوا على مكانة أعلى من التي يستحقونها بعد فرمان ١٨٥٦. وتوجه الجمع نحو الأحياء المسيحية عازمين على تلقينهم درسًا، وبدا للغوغاء القساة أن إبادة المسيحيين تمامًا حل معقول، إذ كانت أحداث جبل لبنان لا تزال حاضرة في ذاكرة الجميع.

وجد مشاقة نفسه بين براثن العنف الذي طالما توقع حدوثه، فكتب أن الغوغاء حطموا أبواب منزله واقتحموه، فهرب هو وأصغر أبنائه عبر باب خلفي آملين الاحتماء بمنزل جار مسلم. لكن عند كل منعطف من منعطفات الطريق كان مثيرو الشغب يعترضون طريقهم، فلجأ مشاقة إلى إلقاء حفنات النقود ليشتت انتباههم، ويهرب هو وأبناؤه أثناء اندفاعهم خلف نقوده. ونجح في الهرب من الغوغاء ثلاث مرات بهذه الحيلة، لكن في نهاية المطاف وجد حشدًا هائجًا يقطع طريقه، يقول مشاقة:

> فالتقيت بهم ولم يعد لي منهم منج فأحاطوني من كل الجوانب وتقدموا إلي يبغون سلبي أولًا وقتلي ثانيًا. وكانت ابنتي تصرخ اقتلوني قبل والدي وأبقوا عليه أو اقتلونا قبل أن توقعوا به شرًا فتقدم أحدهم إلى ابنتي وانتهرها بالسكوت ولما لم تفعل ضربها فشج رأسها وأسال دمها ثم أطلقوا علي النار وأخطأوني مع أن المسافة بيني وبينهم ستة أقدام فقط. ثم هجموا علي بالبلطات والنبابيت فجرحت بجبهتي وتهشم جانبي الأيمن ووجهي وذراعي من ضرب نبابيتهم وكثرة ازدحام أقدامهم حولي ولم يعودوا قادرين على إطلاق الرصاص لخوفهم من إصابة أحد منهم.

صار مشاقة أسيرًا لدى الحشد، وأُخذ بعيدًا عن أسرته إلى بيت أحد المسئولين بشارع جانبي. لقد كان على أي حال قنصلًا لدولة أجنبية. ووفر أحد جيران مشاقة

المسلمين الحماية لهذا الصديق المسيحي الذي أصيب في الهجوم العنيف، ولمَّ شمله مع أسرته التي نجا جميع أفرادها من المذبحة بمعجزة، بما في ذلك ابنته الصغيرة التي تعرضت للضرب المبرح من قبل الحشد.

لم ينج من المجزرة سوى المسيحيين الذين تمتعوا بمثل هذه الحماية، وأنقذ البعضَ منهم وجهاء مسلمون على رأسهم بطل المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي الذي كان منفيًّا في دمشق الأمير عبد القادر الذي خاطر هو وآخرون بحياتهم لإنقاذ المسيحيين الهاربين وحمايتهم. لجأ مسيحيون آخرون للقنصلية البريطانية والبروسية محدودتي المساحة، ونجح حراسهما في صد الغوغاء. ومعظم الذين نجوا كانوا قد لجئوا إلى قلعة دمشق، بيد أن ملجأهم لم يسوده الأمن، إذ أخافهم احتمال أن يسمح الجندُ للغوغاء بالدخول في أي لحظة. ووجد معظم مسيحيي المدينة ملجأً آمنًا، بيد أن هذا لم يتوفر للآلاف، فوقعوا تحت طائلة عنف رهيب على يد الغوغاء طوال الأيام الثلاثة التي ارتكبت خلالها المجزرة.

كتب مشاقة فيما بعد تقريرًا مفصلًا عن الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن المجازر، وأعطاه للقنصلية الأمريكية في بيروت. قال إن ما لا يقل عن خمسة آلاف مسيحي لقوا مصرعهم أثناء أحداث العنف، أي ربع هذه الطائفة التي بلغ عددها أساسًا عشرين ألفًا. وتعرضت نحو أربعمائة امرأة للخطف والاغتصاب، فحملت كثير منهن، ومن هؤلاء امرأة كانت تخدم في بيت مشاقة. أما الخسائر المادية فكانت فادحة جدًّا، إذ هدم أكثر من ألف وخمسمائة منزل، ونهبت جميع المحال التي يملكها المسيحيون، وأضرمت النيران في نحو مائتي محل كائن في الأحياء المسيحية، ونهبت الكنائس والمدارس والأديرة ودُمرت.[14] دُمرت الأحياء المسيحية بفعل النهب والتخريب والإحراق أثناء اندلاع العنف الطائفي الذي لم يشهد له تاريخ المدينة الحديث مثيلًا.

كانت الحكومة العثمانية قد أقرت المساواة القانونية بين مواطنيها المسلمين وغير المسلمين، وأرادت بهذا أساسًا أن تحول دون تدخل القوى الأوروبية في شئونها الداخلية، وأعقب العنفَ ضد المسيحيين في جبل لبنان ودمشق بروزُ احتمال تعرض الدولة لتدخل أوروبي كبير، وفور معرفة حكومة نابليون الثالث الفرنسية بالمذبحة أرسلت بعثة عسكرية يرأسها الجنرال شارل دي بوفور دوتبول — وهو أرستقراطي فرنسي عمل مستشارًا للجيش المصري أثناء غزوه للشام في ثلاثينيات القرن التاسع

عشر — وأُوكلت إليه مهمة حقن الدماء وتطبيق العدالة على مرتكبي أحداث العنف ضد مسيحيي المنطقة.

كان على العثمانيين أن يتصرفوا بسرعة، فأرسلوا واحدًا من أعلى مسئولي الحكومة رتبةً إلى دمشق، وهو فؤاد باشا، أحد الذين خططوا للإصلاحات العثمانية، وأوكلوا إليه مهمة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستعادة النظام قبل وصول البعثة الفرنسية إلى ساحل الشام. أنجز فؤاد مهمته باقتدار كبير، فشكل محكمة عسكرية لتنزل أقصى العقوبات بجميع المسئولين عن الإخلال بالنظام، وحكمت المحكمة على والي دمشق بالإعدام بسبب فشله في منع المجزرة، وأعدم عشرات المسلمين علنًا في شوارع دمشق بدءًا من الوجهاء وحتى أفقر عمال المدن. وواجه عدد كبير من الجنود العثمانيين فرقة إطلاق النار، لأنهم لم يلتزموا بالنظام، وشاركوا في أعمال القتل والنهب. وحُكم على مئات من أهل دمشق بالنفي والسجن لمدد طويلة مع الأشغال الشاقة، فاقتيدوا إلى السجون وهم مكبلون بالسلاسل.

شكلت الحكومة لجانًا للبت في مطالبات المسيحيين بالتعويض عما لحق بممتلكاتهم من خراب وسرقة، وأخليت الأحياء المسلمة من أجل توفير سكن مؤقت للمسيحيين المشردين إلى أن يعيد بناءون مولتهم الدولة بناء الأحياء المسيحية المدمرة. أسس المسئولون العثمانيون إجراءاتهم على توقع كل شكوى قد تثيرها القوى الأوروبية وقاموا بمعالجتها قبل أن يجد الأوروبيون فرصةً للتدخل. وعندما وصل الجنرال دي بوفور إلى ساحل لبنان كان فؤاد قد سيطر على الوضع، فشكر الفرنسيين شكرًا جزيلًا على خدماتهم، ووفر لهم معسكرًا على الساحل اللبناني بعيدًا عن مراكز السكان، لكن يسهل وصول الجنود منه حال الاحتياج إليهم، بيد أن هذه الحاجة لم تظهر قط، وسحب الفرنسيون قواتهم في غضون عام. احتوى العثمانيون الأزمة، وصانوا سيادتهم.

تعلم العثمانيون دروسًا هامة من تجربة عام ١٨٦٠، وبعد هذا لن يتخذوا أبدًا إجراءً إصلاحيًّا يتعارض صراحةً مع الشريعة الإسلامية، فحين تحالف مناصرو حركة إلغاء الرق مع الحكومة البريطانية في العقود التي تلت الضغط على الإمبراطورية العثمانية حتى تلغي الرق، تردد الباب العالي في تلبية طلبهم. فصحيح أن آيات القرآن تشجع مالكي العبيد على معاملتهم معاملةً حسنة، والسماح لهم بالزواج، وإعتاقهم، لكنها لا تحرم العبودية، فكيف للسلطان أن يجرم ما أباحه الله؟ وفي محاولة لاحتواء

الضغط البريطاني وافق الباب العالي أن يتخذ خطوات نحو حظر «تجارة» الرقيق بدلًا من إلغاء الرق، والقرآن سكت عن هذا. وفي عام ١٨٨٠ وقَّع الباب العالي ميثاقًا بريطانيًّا عثمانيًّا يقضي بحظر تجارة الرقيق الأسود، وكان هذا حلًّا وسطًا يهدف إلى حفظ السلام داخل الإمبراطورية وليس إلى وضع نظام يختص بالعبودية.[15]

أدرك العثمانيون أيضًا أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين تطبيق الإصلاحات وخلق المنافع حتى يكسبوا الدعم الشعبي للتنظيمات. فمعظم السكان لم ينتفعوا من توسع الحكومة بهدف تحسين التعامل الضريبي معهم وتجنيدهم على نحو أكثر كفاءةً في جيش يقوم على النموذج الغربي. وجميع التغيرات القانونية التي وضعت لجعل الدولة العثمانية أكثر توافقًا مع فكر أوروبا السياسي ونظامها كانت غريبة وغير مقبولة لدى المواطن العثماني العادي. ولكي تشجع الحكومة رعاياها على قبول هذه التغييرات الغريبة، كان عليها أن تزيد الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتعزز الرخاء الاجتماعي. فمن الأمور التي من الممكن أن تحشد دعم الناس لحكومة الإصلاح: القيام بمشاريع ضخمة تحرك في الشعب شعورًا بالفخر بحكومة السلطان والثقة فيه، مثل الإضاءة باستخدام الغاز، والمراكب البخارية، والترامات الكهربائية. كان الباب العالي في حاجة إلى تحقيق مثل هذه الإنجازات الظاهرة الملموسة على مستوى المجتمع والاقتصاد إن أراد ألا تتسبب مسيرة الإصلاح في مزيد من الاضطرابات.

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر استثمارًا حكوميًّا كبيرًا في مشروعات البناء والأشغال العامة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وتمتعت اثنتان من الدول التابعة للعثمانيين باستقلال مكنهما من تطبيق برامج الإصلاح الخاصة بهما، وهما مصر وتونس. وبعد أن تبنى العالم العثماني أفكار عصر التنوير بدأ يشتري التكنولوجيا الصناعية الأوروبية المتطورة مسرفًا إسرافًا كبيرًا. دخلت البضائع والمنتجات الصناعية الأسواق العربية، واتسمت بتنوع أخذ يزيد مع الوقت، إذ انجذب العالم العثماني إلى الاقتصاد العالمي في أواخر القرن التاسع عشر.

* * *

قادت مصر مسيرة مبادرات التحديث في القرن التاسع عشر، فاستثمر محمد علي استثمارات طائلة في مشروعات الصناعة والتكنولوجيا، مع أنه كان يقوم بهذه المشروعات وهو يضع الجيش نصب عينيه دائمًا. وشرع خلفاؤه في الاستثمار في البنية التحتية المدنية في مصر.

بدأ عباس باشا (تولى الحكم من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٤) بدايةً متواضعة في هذا الاستثمار عندما منح شركةً بريطانية امتيازًا بمد خط سكة حديد بين الإسكندرية والقاهرة. والامتيازات هي عقود إذعان قياسية تشجع بها الحكومات الشركات الخاصة على القيام باستثمارات كبيرة في أراضيها. تحدد بنود الامتياز الحقوق والمزايا المستحقة لكل من المستثمر والحكومة لمدة محددة. وكلما كانت بنود الامتياز سخية مجزية، صار جذب المستثمرين وأصحاب المشاريع أسهل. غير أنه كان على الحكومات أن تحرص ألا تقدم تنازلات مبالغًا فيها للأجانب إن أرادت أن تدر هذه المشروعات ربحًا على خزانتها. ومع تنافس حكومات دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا للحصول على التكنولوجيا الجديدة، سعى رجال الأعمال لعقد صفقات قاسية تصب أساسًا في مصلحتهم. كان عباس باشا رجلًا متحفظًا معتدلًا ففضل ألا يقدم التزامات كثيرة للمستثمرين الأجانب.

ورط سعيد باشا — الذي تولى حكم مصر بعد عباس (من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣) — البلاد في خطط أكثر طموحًا إلى حد بعيد. فمد خط سكة حديد ثانيًا بين القاهرة والإسكندرية، ومنح امتيازًا بمد خط جديد من القاهرة إلى السويس، وبهذا أتم الربط البري بين البحر المتوسط والبحر الأحمر الذي يصل إلى المحيط الهندي. وعزز الشراكات التي عقدت بين أوروبا ومصر من أجل جلب البواخر إلى النيل والبحر الأحمر. غير أن كل هذا لا يقارن بالامتياز الذي أعطاه سعيد عام ١٨٥٦ لمعلمه السابق فرديناند دي ليسبس لحفر قناة تربط بين البحرين الأبيض والأحمر هي قناة السويس. كان هذا المشروع أكبر المشروعات التنموية التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر، وأكبر مستنزف لموارد مصر على الإطلاق.

لم يكن منح الامتيازات في حد ذاته مكلفًا للخزانة، ولو أن جميع المشروعات التي قام بها أصحاب الامتيازات في مصر نجحت لاستفاد المستثمرون والحكومة على حد سواء. لكن مع الأسف كانت المخاطر عالية واحتمال الفشل كبيرًا في كثير من هذه المشروعات، وفشلت بالفعل، وكان هذا في حد ذاته كارثة للبلد مانحة الامتياز التي كانت تأمل في أن تبني اقتصادًا محليًّا أكثر قوةً عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا الأوروبية. وتفاقمت الخسائر عندما كان القناصل الأوروبيون يطالبون بالحصول على تعويضات حين تفشل استثمارات مواطنيهم في البلد.

كان كل قنصل يتابع التعويضات التي يحصل عليها قناصل الدول الأخرى، ويسعى للحصول على أكبر منها باعتبار هذا مدعاة للفخر الوطني. وعندما أفلست

شركة الملاحة النيلية كان على مصر أن تعوض حملة الأسهم الأوروبيين بدفع مبلغ ٣٤٠ ألف جنيه استرليني.[16] ووضع النمساويون معيارًا جديدًا لمستوى المطالبات الشخصية حين نجح قنصل النمسا في انتزاع ٧٠٠ ألف فرانك من حكومة مصر تعويضًا لمستثمر نمساوي بزعم أن ثمانية وعشرين صندوقًا من صناديق شرانق الحرير أصابها التلف بسبب تأخر رحيل قطار السويس القاهرة. ويقال إن سعيد قطع اجتماعًا مع رجل أعمال أوروبي ليطلب من خادم إغلاق النافذة، وقال ساخرًا: «إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسيكلفني هذا عشرة آلاف جنيه استرليني.»[17]

جلب مشروع قناة السويس على مصر حكمًا بدفع أكبر مبلغ تعويض على الإطلاق، كان البريطانيون قد اعترضوا على الخطط الفرنسية الهادفة إلى شق قناة تربط البحر المتوسط بالأحمر، فهم بلا شك سيكونون أكثر القوى البحرية اعتمادًا على القناة، إذ إن لهم مستعمرة في الهند، ولم يقبلوا نهائيًّا فكرة وضع هذا الطريق المائي الاستراتيجي في يد شركة «فرنسية». لم يكن لهم الحق في منع الحكومة المصرية من منح امتياز يتعلق بأراض تتمتع بالسيادة عليها، لكن البريطانيون اعترضوا تحديدًا على تعهد مصر بتوفير عمالة مجانية لحفر القناة باعتبار أن هذا نوعًا من العبودية، وطالبوا مصر بإلغاء البنود التي تمنح شركة قناة السويس حقوقًا بتنمية ضفتي القناة تطبيقًا لخطة استعمارية. كانت حكومة مصر تعتمد على رضا إنجلترا اعتمادًا لا يسمح لها برفض اعتراضاتها، ولهذا فقد أخطرت شركة قناة السويس برغبتها في إعادة التفاوض بشأن بعض البنود الأساسية الواردة في الامتياز الأساسي الذي منحته لها عام ١٨٥٦. أحالت الشركة النزاع إلى الحكومة الفرنسية لحماية حقوقها بصفتها صاحبة امتياز من الضغط البريطاني.

امتد الخلاف إلى عهد إسماعيل باشا خليفة سعيد (تولى الحكم من ١٨٦٣–١٨٧٩)، وكان عليه أن يخضع لحكم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث الذي لم يكن طرفًا محايدًا. في الحكم الذي أصدره نابليون الثالث عام ١٨٦٤ طالب الحكومة المصرية بدفع ٣٨ مليون فرانك لشركة قناة السويس تعويضًا لها عن خسارة العمالة المجانية، و٣٠ مليون فرانك تعويضًا عن الأراضي الواقعة بطول ضفتي القناة التي أعيدت إلى مصر. إضافة إلى هذا اختلق سببًا للحكم على الحكومة بدفع ١٦ مليون فرانك أخرى مما جعل إجمالي التعويضات يبلغ نحو ٨٤ مليون فرانك (أي ٣٣٦٠٠٠٠ جنيه استرليني، وهو ما كان يعادل ٣٣,٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٨٦٤)؛ وهو مبلغ تعويض غير مسبوق.[18]

مع ما تكبدته حكومة مصر من خسائر فادحة بسبب مشروعات التنمية، ظلت متفائلة بشأن مستقبلها الاقتصادي. كان أهم محصول تصدره مصر هو القطن طويل التيلة الذي حظي بتقدير النساجين الأوروبيين. وفي عام ١٨٦١ انقطعت الواردات من القطن الأمريكي بسبب قيام الحرب الأهلية الأمريكية. وفيما بين ١٨٦١ و١٨٦٥ ارتفعت أسعار القطن أربعة أضعاف، فارتفع الدخل السنوي الذي يدره تصدير القطن على مصر ارتفاعًا كبيرًا من مليون جنيه استرليني في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر إلى أحد عشر مليونًا ونصف المليون جنيه استرليني بحلول منتصف ستينيات القرن التاسع عشر. ومع تدفق أموال القطن إلى خزانة مصر اعتقد إسماعيل باشا أنه يستطيع الوفاء بالتزاماته لشركة قناة السويس في نفس الوقت الذي ينجز فيه مشروعات جديدة طموحة.

كان إسماعيل يأمل في تحويل مصر إلى قوة عظمى وفي أن يكسب لنفسه تقديرًا شخصيًّا أكبر كحاكم لها. وفي عام ١٨٦٧ سعى للحصول على إذن من الإمبراطورية العثمانية بتغيير لقب الحكم الذي يحمله من باشا إلى خديوي، وهو لقب فارسي أكثر إبهارًا يعني نائب الملك. وبعد أن صار خديوي سعى لإعادة بناء العاصمة — القاهرة — وأخذ باريس نموذجًا يقلده. استعدادًا لاحتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ شرع إسماعيل في إدخال تغييرات جذرية سريعة على القاهرة. فبنى بين مصر القديمة والنيل أحياءً حديثة بها مباني شيدت على الطراز الأوروبي تصطف في شوارع واسعة مستقيمة، وبنى جسرًا جديدًا على النيل، وشيد لنفسه قصرًا جديدًا على أكبر جزر النيل (حولته الحكومة المصرية بعد ذلك إلى فندق عندما أفلست)، ورَصَفَ الطرق، وأنارها بمصابيح الغاز. وحول مهندسو المناظر الطبيعية الترع القديمة التي كانت تمتلئ عند فيضان النيل، مثل ترعة الأزبكية، إلى حدائق عامة بها مقاهي ومتنزهات. وبنى إسماعيل مسرحًا قوميًّا ودارًا للأوبرا.[19] وأوكل إلى مؤلف الموسيقى الإيطالي فيردي مهمة كتابة أوبرا تقوم حول فكرة مصرية تعرض في حفل افتتاح دار الأوبرا، لكن إتمام أوبرا عايدة استغرق وقتًا أطول من اللازم، فافتتحت الدار على ألحان أوبرا ريجوليتو. وبلغت فورة الإنشاءات ذروتها مع زيارة الإمبراطورة الفرنسية أوجيني لمصر للاحتفال بافتتاح قناة السويس في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٦٩.

صاحب محاولة إسماعيل تأمين مكان لمصر بين الدول المتحضرة في العالم إسرافٌ شديد. ومع أن الاحتفالات بلغت بلا شك أعلى درجات الإبهار، فإن تأسيس

القاهرة الجديدة كان مشروعًا يعكس الخيلاء، إذ قام على أموال مقترضة مما جعل حكومة إسماعيل على شفا حفرة من الانهيار المحتوم. والمفارقة في هذا الموقف هي أن مصر أخذت على عاتقها القيام بمشروعات التنمية من أجل ضمان الاستقلال عن الهيمنة العثمانية والأوروبية، لكن الحكومة المصرية كانت تجعل نفسها أكثر عرضة للانتهاكات الأوروبية لسيادتها مع كل امتياز جديد تمنحه للأجانب. وكانت دولة أخرى من دول شمال أفريقيا تزيد من اعتمادها على أوروبا بسبب القيام بإصلاحات ومشروعات تنمية طموحة.

تمتعت تونس — كمصر تمامًا — باستقلال عن الإمبراطورية العثمانية مكنها من القيام بمشروعات تنمية خاصة بها في القرن التاسع عشر. كانت أسرة الحسينيين ترأس حكومة تونس التي كانت تعرف بمجلس الوصاية على العرش منذ مطلع القرن الثامن عشر. انتهت أيام قرصنة ساحل البربر، فمنذ عام ١٨٣٠ حظر مجلس الوصاية جميع أشكال القرصنة، وسعى لتنمية اقتصاد البلاد عن طريق الصناعة والتجارة.

بين عامي ١٨٣٧ و١٨٥٥ حكم تونس مصلح يدعى أحمد باي. تأثر أحمد باي تأثرًا شديدًا بنموذج محمد علي في مصر، فأسس جيشًا نظاميًّا في تونس، ومدرسة عسكرية، وصناعات مساعدة تنتج الأسلحة والملابس المطلوبة لتزويد الجيش الجديد بها. كان من العسكريين الذين تدربوا للانضمام للجيش الجديد مملوك شاب يدعى خير الدين، سيتضح فيما بعد أنه واحد من أعظم المصلحين في القرن التاسع عشر، وسيصل في نهاية المطاف إلى رئيس الوزراء في تونس وفي الإمبراطورية العثمانية نفسها.

كان خير الدين آخر المماليك الذين ترقوا من مرتبة العبيد حتى وصلوا إلى المناصب السياسية العليا. ويكشف لنا خير الدين في سيرته الذاتية التي يوجه الحديث فيها لأبنائه عن رؤية نادرة لشعوره كمملوك، فيقول: «مع أنني أعرف يقينًا أنني شركسي، فإنني لا أذكر شيئًا عن بلدي أو عن والديّ. لا بد أنني انفصلت عن أسرتي في أعقاب حرب أو هجرة ما، وفقدت أثرهم إلى الأبد.» وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها خير الدين للعثور على أسرته التي أنجبته، فإنه لم ينجح في مسعاه أبدًا. كتب يقول: «أولى ذكريات طفولتي كانت في إسطنبول التي انطلقت منها إلى خدمة البك في تونس عام ١٨٣٩.»[20]

بعد أن تعلم خير الدين اللغة العربية وتعاليم الإسلام، التحق بالجيش ودربه ضابط فرنسي. وكان خير الدين ضابطًا شابًّا ممتازًا، فترقى حتى وصل إلى قمة

سلك الضباط، وحصل على رتبة لواء قبل أن يدخل الحياة السياسية، وكل هذا في غضون أربعة عشر عامًا من وصوله إلى تونس. وكان متمكنًا من اللغة الفرنسية والعربية والتركية، فسافر إلى كثير من بقاع أوروبا والإمبراطورية العثمانية أثناء حياته المهنية؛ فجعله اطلاعه المباشر على التطور الأوروبي من أقوى مؤيدي إصلاحات عصر التنظيمات، وداعمي ضرورة الاعتماد على تجارب أوروبا وتكنولوجيتها؛ لتتمكن الدول المسلمة من تحقيق أقصى نجاح تستطيع تحقيقه. أعرب عن آرائه في مؤلَّف سياسي مؤثر نشر باللغة العربية عام ١٨٦٧، ثم نشرت ترجمة فرنسية موثقة له بعد عامين.

خاطب خير الدين بأجندة الإصلاح جمهورًا أوروبيًّا يشك في قدرة العالم الإسلامي على التكيف مع العصر الحديث، وجمهورًا مسلمًا يرفض المستجدات الأجنبية باعتبارها تتنافى مع دين الإسلام وقيمه. في هذا المؤلَّف يبني خير الدين آراءه على الأطروحة التي كان أول من أعلنها المصلح المصري رفاعة الطهطاوي (كان خير الدين قد قرأ الكتاب الذي ألفه الطهطاوي عن فرنسا، وأعجب به)، والتي سيستشهد بها المصلحون المسلمون كثيرًا على مدار القرن التاسع عشر، ألا وهي أن ما يستعيره المسلمون من العلوم الأوروبية الحديثة ليس سوى ديون مستحقة على أوروبا لعلوم المسلمين التي ازدهرت في العصور الوسطى.[21]

مع أن خير الدين كان ينادي بجرأة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، فقد اتبع سياسة ترشيد الإنفاق، وتجنب الاقتراض، وأراد أن تشهد تونس تنمية في قاعدتها الاقتصادية حتى تتمكن من تحمل تكاليف التكنولوجيا الحديثة، واعتقد أن على الحكومة الاستثمار في المصانع حتى تحول محاصيلها إلى بضائع تباع في سوقها المحلية. وشعر بالحسرة لأن العمالة التونسية تبيع المواد الخام من قطن وحرير وصوف «للأوروبيين بأسعار زهيدة ثم يشترونها منهم بعد مدة قصيرة وقد صُنعت وصارت أقمشة بأضعاف الأسعار التي باعوها بها».[22] ورأى أنه من الأفضل كثيرًا للمصانع التونسية أن تغزل وتنسج الخيوط التي تنتجها حتى تصنع أقمشة تستهلك محليًّا، وبهذا يعم الرخاء البلاد مما يمكن الحكومة من الاستثمار في عدد أكبر من مشروعات البنية التحتية. تطلبت هذه الإدارة المالية الرشيدة الاستعانة بحكومة ذكية. وشاهد خير الدين برعب متزايد حكام تونس وهم يأخذون بلادهم في هوة التعسر بسبب القيام بمشروعات تافهة أقاموها للتباهي، وبسبب سوء الاستثمار.

تونس دولة صغيرة نسبيًّا، وتعد المبالغ التي أنفقتها على الإصلاح ضئيلة إذا ما قورنت بالمشروعات التي أقيمت في مصر، وأكبر المبالغ التي أنفقت في عهد أحمد باي أنفقت على الجيش النظامي. ولأن أحمد باي كان يطمح إلى الاحتفاظ بفرقة مشاة مكونة من ٢٦ ألف رجل بما يلزمها، فقد جلب من فرنسا كل ما يلزم لهذا من تكنولوجيا وقوى عاملة حتى يؤسس صناعات مساعدة للجيش، من ترسانات، ومصانع سبك المعادن، ومصانع أنسجة لصناعة الأزياء الموحدة، ومدابغ لصناعة السروج والأحذية طويلة الرقبة، وما إلى ذلك. غير أن أحمد باي، مثل إسماعيل باشا في مصر، قام أيضًا بمشروعات تافهة بغرض التباهي. وأبرز مظاهر إسرافه هو بناء مجمع قصور في المحمدية التي تقع على بعد ١٠ أميال جنوب غرب العاصمة تونس والتي وصفها بأنها تشبه مدينة فيرساي الفرنسية. واضطر أحمد باي إلى تحجيم طموحاته، إذ كانت نفقاته آخذة في التزايد المستمر مقارنة بموارده، وفي النهاية ترك كثيرًا من المصانع الجديدة في حالة خراب تام.

واصل خلفاء أحمد باي مسيرة الإصلاح منفقين نفقات مرتفعة على المشروعات العامة في الوقت الذي كانت فيه الموارد ضئيلة، فتأسس خط تلغراف عام ١٨٥٩ لتحسين الاتصالات، وشقت قناة تزود تونس بالمياه العذبة، ومُنحت شركة بريطانية امتياز بناء خط سكة حديد يبلغ طوله ٢٢ ميلًا يصل تونس بميناء حلق الوادي ومدينة المرسى الساحلية، وأنيرت تونس بمصابيح الغاز، ورصفت شوارع المدينة.[23] ومثل إسماعيل باشا في مصر، أراد حكام تونس أن يكسوا عاصمتهم بكل مظاهر الحداثة الأوروبية.

اتخذت مسيرة الإصلاح وتيرةً مختلفةً في إسطنبول وغيرها من الأراضي العثمانية، ولأن إسطنبول هي مركز الدولة وتتحمل مسئولية أراضيها المنتشرة في أنحاء البلقان والأناضول والعالم العربي، كان عليها ضمان تنمية عواصم أراضيها جميعًا، وأخذت الحكومة على عاتقها القيام بمشروعات مدنية كبرى في العالم العربي، فبنت أسواقًا جديدةً، ومكاتب للحكومة، ومدارس. إضافةً إلى هذا زودت كثيرًا من المدن الكبرى في الدولة بمصابيح الغاز وخطوط الترام، وغيرها من مظاهر الحياة الحديثة.

منح العثمانيون أيضًا شركات أوروبية امتيازات القيام بمشروعات كبرى تتعلق بالبنية التحتية، فحدَّثوا الموانئ الموجودة في إسطنبول وإزمير وتركيا وبيروت. وأسسوا شركات ملاحة تدير بواخر في البحر الأسود وبحر مرمرة. وحصلت شركة بريطانية

على امتياز بناء أول خط سكة حديد في تركيا عام ١٨٥٦، وهو خط يمتد ١٣٠ كيلومترًا (٨١ ميلًا) من ميناء إزمير إلى منطقة أيدين الزراعية النائية. وحصلت شركة فرنسية على امتياز مد خط آخر من مدينة سميرنا إلى مدينة كاسابا (يمتد مسافة ٩٣ كيلومترًا، أو ٥٨ ميلًا)، أنشأته فيما بين ١٨٦٣ و١٨٦٥. بعد مد هذين الخطين زادت عائدات الحكومة من السكك الحديدية زيادةً كبيرة مما شجعها على القيام باستثمارات أخرى في السكك الحديدية بالأناضول. قامت الحكومة بعدد من المشروعات الصناعية في عصر التنظيمات، وحفرت المناجم لاستخراج الفحم والمعادن، غير أن الأرباح التي عادت عليها من المشروعات الناجحة لم تواكب الخسائر التي تكبدتها من المشروعات التي فشلت، وعائدات ما بذله العثمانيون من استثمارات في التكنولوجيا الأوروبية لم تعوض قط تكلفة هذه التكنولوجيا الجديدة.

انزعج المصلحون في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وشمال أفريقيا من طيش الحكومة في الإنفاق، وأدى الحصول على التكنولوجيا الأوروبية إلى عكس النتيجة المرجوة، وبدلًا من أن تجعل مسيرة التطوير دول الشرق الأوسط دولًا قوية مستقلة، أدت إلى إفقارها وإضعافها مما جعلها أكثر عرضةً للتدخل الأوروبي. كتب خير الدين عن تونس يقول: «من الواضح أن النفقات الزائدة التي تُحمل الدولة ما لا تطيق هي نتيجة الحكم الاستبدادي، وأن الاقتصاد في الإنفاق — الذي هو سبيل رفاهية الدولة — يحرز عن طريق تنظيم كل النفقات في إطار قيود التنظيمات.»[24] يرى خير الدين أنه لكي تؤتي مشروعات التنمية ثمارها، يجب على الحكومات ألا تتجاوز حدود إمكاناتها المادية. وقد تقوضت مزايا وفوائد إصلاحات عصر التنظيمات بفعل الحكم الاستبدادي والإسراف في الإنفاق.

رأى المفكرون المهتمون بالإصلاح مثل خير الدين أن الحل لمشكلة طيش الإنفاق الحكومي واستبداد الحكم يكمن في القيام بإصلاحات دستورية وتأسيس حكومة نيابية. ترددت أصداء تحليل الطهطاوي للدستور الفرنسي عاليةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي ظل حكم دستوري، تزدهر البلاد، وتزيد معارف الشعب، وتنمو ثروته، ويطمئن قلبه. تلك هي النظرية على الأقل.

خيب الدستور التونسي الذي صدر عام ١٨٦١ آمال المصلحين خيبةً عظيمةً، إذ اعتمد نص الدستور على فرماني الإصلاح العثماني اللذين صدرا عام ١٨٣٩ و١٨٥٦، ووضع قيودًا قليلة على السلطة التنفيذية للباي، واحتفظ الباي بحق تعيين الوزراء

وفصلهم، لكنه دعا إلى تأسيس مجلس نيابي — عُرِف بالمجلس الأكبر — يضم ستين عضوًا يعينهم الحاكم، وسرعان ما اكتشف خير الدين حقيقة الوضع، إذ عُين رئيسًا للمجلس، واكتشف أن المجلس لا يتمتع بسلطات واسعة تمكنه من تحجيم شطحات الباي، وأدرك أن أحمد باي ورئيس وزرائه كانا يدعوان المجلس للاجتماع فقط للمصادقة رسميًّا على قراراتهما، ولذا قدم استقالته عام ١٨٦٣. كانت القضية التي جعلته يقدم على هذا هي اتخاذ الحكومة قرارًا بأخذ قرض أجنبي، وهو قرار تنبأ خير الدين بأنه سيؤدي بالبلد الذي انتمى إليه إلى التهلكة.[25]

تأسست الحركة الدستورية المصرية في ستينيات القرن التاسع عشر أيضًا. ووفقًا للنهج الذي وضعه رفاعة الطهطاوي في دراسته التحليلية، اعتقد كثير من المصلحين أن الحكومة الدستورية هي أساس قوة الأوروبيين ورخائهم والحلقة المفقودة في إصلاحات مصر، غير أن أي تغيير لم يكن ممكنًا دون الحصول على موافقة الحاكم، كما هي الحال في تونس. كان الخديوي في مصر، إسماعيل باشا، هو من دعا إلى تأسيس مجلس شورى النواب الأول لأول مرة عام ١٨٦٦. ضم المجلس خمسة وسبعين عضوًا ينتخبون انتخابًا غير مباشر لدورات برلمانية مدتها ثلاث سنوات. وكما فعل الباي في تونس، سعى حاكم مصر إلى توريط الوجهاء مالكي الأراضي في سياساته المالية المثيرة للجدل عن طريق اجتماع المجلس الذي كان دوره قاصرًا على الشورى (لم يكن للنواب دور في وضع قوانين مصر). ومع أن الحاكم هو من أسس المجلس، فقد صار ملتقى يبدي فيه الصفوة انتقادهم لسياساته هو وحكومته، ومثل بداية زيادة المشاركة في شئون الدولة.[26]

ظهرت أهم حركة دستورية بين دول شرق المتوسط في تركيا العثمانية. اجتمع عدد من أبرز مفكري تركيا في باريس ولندن في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، والتقوا بليبراليين أوروبيين، ووضعوا مجموعة من المطالب المتعلقة بإنشاء حكومة دستورية، وسيادة الشعب، وتأسيس برمان منتخب يمثل الشعب. عُرفوا بجمعية شباب العثمانيين، وانتقدوا الحكومة محملين إياها مسئولية فقر العثمانيين وتدهور الوضع المالي للدولة. واستنكر أعضاؤها اعتماد الإمبراطورية العثمانية المتزايد على القوى الأوروبية والتدخل الأجنبي في الشئون العثمانية، وحملوا سياسات السلطان وحكومته الطائشة المسئولية الكاملة عن المشكلات التي تعانيها تركيا. نشر شباب العثمانيين جرائد، وحاولوا إقناع الحكومات الأجنبية بقضيتهم لكسبها في صفهم. لكنهم مع هذا كانوا يدركون أن التغيير لن يحدث إلا بموافقة السلطان. أخبر نامق

كمال — وهو واحد من المفكرين الأتراك العظماء الذين عاشوا في القرن التاسع عشر — أصدقاءه من أعضاء الجمعية أن الأمة العثمانية تدين بالولاء لحكامها العثمانيين، وأنهم لن يستطيعوا فعل أي شيء إلا إن كان موافقًا لرغبة السلطان.[27] انحلت الجمعية عام ١٨٧١، لكنها عادت تضغط من أجل قضيتها في إسطنبول حيث لاقت دعمًا بين المصلحين من مسئولي الحكومة. آتت جهود الشباب العثمانيين ثمارها عام ١٨٧٦، إذ صدر الدستور العثماني، وانعقد أول برلمان عثماني.

إن كان مصلحو تونس ومصر والإمبراطورية العثمانية قد تطلعوا إلى وقف الانهيار الاقتصادي عن طريق القيام بإصلاحات دستورية، فقد خابت آمالهم خيبةً عظيمة. فالحركات الدستورية الأولى كانت تحترم السلطة إلى حد يجعلها لا تفرض قيودًا على حكامها. ويبدو أنهم أملوا أن يقبل البك في تونس والباشا في القاهرة والسلطان في إسطنبول القيود طوعًا وأن يشركوا المجالس النيابية معهم في الحكم، وأن يكون هذا عمل خير مستنير. ولم تكن هذه توقعات واقعية، إذ ظل البك والباشا والسلطان يحكمون البلاد بنفس السياسة، ولم تفرض قيود تمنعهم من الإسراف الذي أدى بحكوماتهم إلى الإفلاس.

* * *

لم يكن أخطر تهديد واجه استقلال الشرق الأوسط هو جيوش أوروبا وإنما بنوكها. أصاب المصلحين العثمانيين رعب شديد من المخاطر التي ينطوي عليها قبول القروض الأوروبية؛ ففي عام ١٨٥٢، عندما سعى السلطان عبد المجيد للحصول على أموال من فرنسا، انفرد به أحد مستشاريه، وألح في نصحه بعدم الاقتراض قائلًا: «إن والدك [السلطان محمود الثاني] خاض حربين مع روسيا وقام بعدد من الحملات العسكرية، وكانت عليه ضغوط كثيرة لكنه من يقترض مالًا من الخارج، وتجاوزت الدولة الأزمات بسلام. ماذا سيقول الناس إن اقترضت المال؟»، وأردف قائلًا: «ستنهار الدولة إذا اقترضت ولو خمسة قروش، لأنها لو أخذت قرضًا مرة، فلن تتوقف عن الاقتراض أبدًا وستغرقها الديون.» اقتنع عبد المجيد بما قاله مستشاره، وألغى أمر القرض، لكنه لجأ إلى الدائنين الأوروبيين بعد سنتين من هذا.[28]

في عام ١٨٦٣ فضل خير الدين الاستقالة من منصب رئيس المجلس الأكبر عن أن يشارك في أول علمية اقتراض أجنبي تقوم بها بلاده. وبعد هذا كتب بمرارة عن

السياسات التي أدت إلى إفلاس تونس عام ١٨٦٩ قائلًا: «بعد أن استنزف موارد الولاية ألقى [رئيس الوزراء] بنفسه في طريق الاقتراض المؤدي إلى التهلكة، وفي أقل من سبع سنوات ... وجدت تونس — التي لم تكن تدين لأحد بأي شيء — نفسها تدين بـ ٢٤٠ مليون قرش [٦ ملايين جنيه استرليني، أو ٣٩ مليون دولار أمريكي] اقترضتها الحكومة من أوروبا.»[29] وفقًا لتقدير خير الدين فإن الدخل السنوي لدولة تونس ظل ثابتًا عند نحو ٢٠ مليون قرش طوال عصر الإصلاح، ونتج عن هذا أن ظلت النفقات تزيد عن العائدات بنسبة ١٧٠ بالمائة سنويًّا طوال سبع سنين، مما أسفر عن خضوع سيادة تونس للجنة مالية دولية.

أوشكت الحكومة المركزية العثمانية على إشهار إفلاسها في عام ١٨٧٥. فعلى مدار عشرين عامًا أخذ العثمانيون ستة عشر قرضًا أجنبيًّا وصل إجمالي مبالغها نحو ٢٢٠ مليون جنيه استرليني (أي ما يعادل ١,٢١ مليار دولار أمريكي). ومع كل قرض كان الاقتصاد العثماني يسقط أكثر في هُوَة سيطرة الاقتصاد الأوروبي. لم تحصل الحكومة العثمانية من هذا المبلغ إلا على ١١٦ مليون جنيه استرليني (ما يعادل ٦٣٨ مليون دولار)، إذ ضاع الباقي على الخصومات التي منحتها لتجذب المستثمرين الذين زادت شكوكهم في قدراتها الاقتصادية، وعلى العمولات المختلفة وتكاليف طرح القروض في الأسواق الأوروبية، وأنفق القدر الأكبر من المبلغ الذي حصلت عليه الدولة على خدمة الدين (نحو ١٩ مليون جنيه استرليني، أو ١٠٤,٥ مليون دولار على أقساط السداد، وما يزيد على ٦٦ مليون جنيه استرليني، أو ٣٦٣ مليون دولار على الفوائد). ولم يتبق للعثمانيين من إجمالي المبلغ المقترض — وهو ٢٢٠ مليون جنيه استرليني (١,٢١ مليار دولار) — سوى ٤١ مليون جنيه استرليني (٢٢٥,٥ مليون دولار) ليستثمروه في تحقيق أهدافهم الاقتصادية. وكما تنبأ مستشار عبد المجيد، تدهور حال الدولة العثمانية، وغرقت في الديون.

على مدار السنوات الست التالية، وفي خضم حرب مدمرة أخرى مع روسيا (١٨٧٧–١٨٧٨) وإبرام معاهدة برلين عام ١٨٧٨ التي أنهت الحرب موثقةً ما خسره العثمانيون من أراضٍ، توصل العثمانيون في النهاية إلى اتفاق مع دائنيهم الأوروبيين في عام ١٨٨١ يقضي بتأسيس صندوق إدارة الدين العثماني. ترأس الصندوق مجلس من سبعة رجال يمثلون الدول الرئيسية حاملة السندات (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا وهولندا والإمبراطورية العثمانية)،

وتناوبت فرنسا وبريطانيا على رئاسة الصندوق. وضعت قطاعات كاملة من الاقتصاد العثماني تحت سيطرة الصندوق، وكرست لسداد الدين المبالغ العائدة على الدولة من احتكار الملح، وضرائب السمك، وأعشار الحرير، وضرائب المشروبات الكحولية والطوابع، وكذلك حصص من الضريبة السنوية التي تحصل عليها الإمبراطورية من عدد من الأراضي التابعة لها. سيطر الصندوق أيضًا على تجارة التبغ المربحة، لكن سرعان ما تأسست إدارة منفصلة للإشراف على احتكار شراء التبغ وبيعه. كان للصندوق سلطة هائلة على الأمور المالية المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية كلها، واستغلت القوى الأوروبية هذه السلطة للتحكم في الإجراءات التي تتخذها حكومة السلطان ولفتح باب الاقتصاد العثماني أمام الشركات الأوروبية العاملة في مجالات السكك الحديدية، والتعدين، والأشغال العامة.[30]

مع أن مصر كانت آخر من أعلن الإفلاس من دول الشرق الأوسط — في عام ١٨٧٦ — فإن موقف الحكومة كان سيصبح أقوى كثيرًا لو أنها أعلنت تعسرها عاجلًا لا آجلًا. وأوجه الشبه بين ما حدث في مصر وفي الدولة العثمانية مذهلة، ففيما بين ١٨٦٢ و١٨٧٣ أخذت مصر ثمانية قروض أجنبية وصل إجمالي مبلغها إلى ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني (٣٧٦,٧٥ مليون دولار أمريكي) لم يتبق منها بعد الخصومات سوى ٤٧ مليون جنيه استرليني (٢٥٨,٥ مليون دولار) أنفق منها نحو ٣٦ مليون جنيه استرليني (١٩٨ مليون دولار) على سداد أصل الديون الأجنبية وفوائدها. وبهذا لم تنتفع الحكومة المصرية من الدين الذي وصل إلى ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني (٣٧٦,٧٥ مليون دولار) إلا بـ ١١ مليون جنيه استرليني (٦٠,٥ مليون دولار) لتستثمرها في بناء اقتصادها.

وعندما واجه الخديوي إسماعيل صعوبات متزايدة في جمع أموال يغطي بها ديونه بدأ يبيع أصول الدولة المصرية، واقترض نحو ٢٨ مليون جنيه استرليني (١٥٤ مليون دولار) من الداخل. وفي عام ١٨٧٢ أصدرت الحكومة المصرية قانونًا يمنح من يدفع ضرائب ست سنوات عن أرضه مقدمًا خصمًا بنسبة ٥٠ بالمائة على جميع الضرائب التي تفرض على الأرض مدى الحياة. وبعد أن فشل هذا الإجراء اليائس في تدارك الأمر باع الخديوي حصص الحكومة في شركة قناة السويس للحكومة البريطانية عام ١٨٧٥ نظير ٤ ملايين جنيه استرليني (٢٢ مليون دولار أمريكي)، مما عوضه فقط عن ربع التكلفة التي قدر أن الحكومة تكبدتها لشق القناة والتي

بلغت ١٦ مليون جنيه استرليني (٨٨ مليون دولار). ولما فقدت الخزانة الأصول الأساسية حاولت أن تؤجل سداد فوائد الدين في أبريل/نيسان ١٨٧٦، وهو ما عُدَّ إشهارًا للإفلاس، فتداعى على مصر ديانة الاقتصاد العالمي كالطاعون.

بين عامي ١٨٧٦ و١٨٨٠ تولى أمر الشئون المالية المصرية خبراء أوروبيون من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وروسيا انصب جل اهتمامهم على تحقيق مصالح حملة السندات، ومثلما حدث في إسطنبول، شكلوا لجنة رسمية، وأسرعوا بوضع خطة غير واقعية تلو الأخرى مما حمل دافعي الضرائب المصريين أعباءً رهيبة. ومع كل خطة، كان المستشارون الاقتصاديون الأجانب يتمكنون من التدخل بدرجة أكبر في إدارة الشئون المالية المصرية.

أحكم الأوروبيون قبضتهم على مصر عام ١٨٧٨ عندما دُعي مندوبون أجانب للانضمام لحكومة الخديوي. عين رجل الاقتصاد البريطاني تشارلز ريفرز ويلسون وزيرًا للمالية، وعين الفرنسي إرنست جابرييل دو بلينيير وزيرًا للأشغال العامة. أظهرت أوروبا سلطتها على مصر في عام ١٨٧٩ عندما سعى الخديوي إسماعيل لطرد ويلسون ودو بلينيير في تعديل وزاري، فضغطت حكومتا بريطانيا وفرنسا على السلطان العثماني لطرد حاكم مصر. وبين عشية وضحاها، أطيح بإسماعيل الذي لم يعد مذعنًا للأجانب، وحل محله ابنه توفيق الأكثر إذعانًا.[31]

مع تعرض تونس وإسطنبول والقاهرة للإفلاس، عادت مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط إلى الصفر. الحركة التي بدأت وهي تضع نصب عينيها دعم وتقوية العثمانيين والدول التابعة لهم ضد التدخل الأجنبي أدت بدلًا من هذا إلى أن جعلت دول الشرق الأوسط عرضةً للهيمنة الأوروبية المتزايدة. وبمرور الوقت، اتخذ التحكم الاستبدادي غير الرسمي صورة أكثر صلابةً هي الحكم الاستعماري المباشر، إذ قسمت منطقة شمال أفريقيا بالكامل، ووزعت بين الإمبراطوريات الأوروبية المتنامية.

الفصل الخامس

أولى موجات الاستعمار: شمال أفريقيا

مع أن استعمار الأراضي العربية بُنيَ على أسس وُضعت في وقت سابق فإن الإمبريالية الأوروبية لم تبدأ في حث الخطى بجدية لاستعمار العالم العربي إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكما أشرنا في الفصل السابق تمكنت القوى الأوروبية من بسط نفوذها على الأراضي العثمانية الممتدة من شمال أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية عن طريق الإفراط في تزويدها بالتكنولوجيا والأموال على نحو فتح الباب أمام حكوماتها المتعثرة ماليًّا لإنفاق مبالغ أكبر مما تسمح به إمكانياتها. زالت العقبات التي حالت دون اتخاذ الهيمنة الأوروبية صورة مباشرة مع إفلاس الإمبراطورية العثمانية والولايات المستقلة التابعة لها في شمال أفريقيا.

ومع زيادة المصالح الأوروبية في شمال أفريقيا زادت الدوافع التي تحفزها لحكم تلك الأراضي حكمًا استعماريًّا صريحًا. وبحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر صارت أوروبا تهتم بخدمة مصالحها القومية في جنوب المتوسط أكثر مما تهتم بالحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية. وتجاهلت الدول الأوروبية البروتوكول الذي اتفقت عليه عام ١٨٤٠، وتنازلت بموجبه عن السعي لتحقيق مصالحها في الأراضي العثمانية مما أفضى إلى تقسيم شمال أفريقيا؛ فبسطت فرنسا حكمها على تونس عام ١٨٨١، واحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢، واستولت إيطاليا على ليبيا عام ١٩١١، ووافقت القوى الأوروبية في عام ١٩١٢ على إخضاع المغرب لحماية فرنسية إسبانية (والمغرب هي الدولة الوحيدة من بين دول شمال أفريقيا التي حافظت على استقلالها عن الحكم العثماني). وبهذا خضع شمال أفريقيا كله للحكم الأوروبي المباشر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كانت شمال أفريقيا هي المنطقة التي شهدت بداية الإمبريالية الأوروبية في العالم العربي لعدد من الأسباب. فالأراضي العربية الواقعة في تلك المنطقة بعيدة عن مركز الثقل العثماني، وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر زاد استقلالها عن إسطنبول. أما الأراضي العربية الواقعة في الشرق الأوسط — في الشام وبلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية — فهي أقرب إلى مركز الأراضي العثمانية، وأصبحت أكثر انصهارًا في الحكم العثماني في ظل الإصلاحات التي تمت في القرن التاسع عشر (١٨٣٩–١٨٧٦). فمثلًا كانت دمشق وحلب جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، في حين أصبحت تونس ومصر دولًا مستقلة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وصارت بلاد شمال أفريقيا أكثر عرضةً للاحتلال الأوروبي بسبب نفس التطورات التي عززت استقلالها والتي تمثلت في ظهور أسر حاكمة مستقلة ترأست حكومات زادت مساحة استقلالها مع الوقت.

إضافةً إلى هذا، دول شمال أفريقيا أقرب من غيرها إلى جنوب أوروبا؛ خاصةً إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وهذا القرب المكاني أوقعها بدرجة أكبر في نطاق النفوذ الأوروبي في سبيل الحصول على المساعدات العسكرية والسلع الصناعية ورأس المال. ولأن دول شمال أفريقيا ليست بعيدة عن حدود أوروبا مثلما هي بعيدة عن حدود الإمبراطورية العثمانية، كان طبيعيًّا جدًّا أن تلتفت إليها أوروبا أولًا عندما بدأت تتوسع خارج حدودها في موجة إمبريالية جديدة في نهاية القرن التاسع عشر.

وكان هناك سبب آخر دفع الدول الأوروبية إلى احتلال دول شمال أفريقيا جميعًا هو: وجود سابقة مماثلة، فالوجود الفرنسي في الجزائر الذي دام طويلًا مثَّل تجربة هامة أرادت تكرارها في تونس والمغرب لإشباع أطماعها، ومنح إيطاليا ذريعةً لإشباع أطماعها الإمبريالية في ليبيا. ولولا المصادفة التاريخية التي أدت إلى احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٢٧ لما تعرضت كثير من أراضي شمال أفريقيا للتقسيم قط على الأرجح.

* * *

كما كان حال تونس، تبعت ولاية الجزائر الإمبراطورية العثمانية اسميًّا، وحكمها نائب للخليفة العثماني تمتع باستقلال كبير في إدارة الشئون الداخلية والخارجية. ضمت الصفوة الحاكمة أتراكًا عسكريين جاءوا من إسطنبول، وشكلوا مجلس حكم

ينتخب حاكمًا، أو داي، له صلاحية الدخول في علاقات مباشرة مع حكومات أوروبا. كان سلطان إسطنبول يقر الداي المنتخب رسميًّا في منصبه، ويطلب ضريبة من الجزائر. المسئول العثماني الوحيد الذي كانت إسطنبول تعينه في الجزائر هو قاضي المحكمة الإسلامية، وفيما عدا هذا تعد سلطة السلطان على الجزائر اسمية تمامًا.

استغل دايات الجزائر استقلالهم، وبنوا علاقات تجارية وسياسية مع أوروبا بعيدًا عن سلطة إسطنبول، لكنهم حين فقدوا ثقل الإمبراطورية العثمانية لم يعد لهم وزن أمام الأوروبيين الذين شاركوهم التجارة، ولذا لم يجد الدايات آذانًا صاغية عندما طالبوا الحكومة الفرنسية مرارًا وتكرارًا بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، إذ أخذت منهم حبوبًا بالدين لتزود بها حملاتها العسكرية على إيطاليا ومصر في الفترة بين ١٧٩٣ و١٧٩٨. مرت عقود طويلة دون أن يسدد الفرنسيون ديونهم، وصارت هذه الصفقة سببًا لاحتقان العلاقات بين الدولتين.

في عام ١٨٢٧ وصلت العلاقة بين داي الجزائر حسين باشا (تولى الحكم من ١٨١٨ إلى ١٨٣٠) والقنصل الفرنسي بيير دوفال إلى نقطة الانهيار، إذ لم ترد الحكومة الفرنسية على الخطابات التي أرسلها الداي مطالبًا بسداد دين الحبوب. وفي محادثة خاصة بين حسين باشا ودوفال، فقد الباشا السيطرة على أعصابه، وضرب القنصل الفرنسي بمنشة الذباب.

قدم كل منهما روايةً مختلفةً تمامًا لوقائع اجتماعهما في التقرير الذي أرسله لرئيسه.[1] ادعى دوفال في التقرير الذي رفعه إلى وزير الخارجية الفرنسي أنه عندما زار حسين باشا في قصره وجده في حالة هياج.

سأل حسين باشا القنصل بحدة: «لماذا لم يرد وزيرك على الخطاب الذي أرسلته له؟» وادعى دوفال أنه رد بنبرة هادئة قائلًا: «كان لي شرف توصيل الرد إليك بمجرد أن تلقيته.» وعندها انفجر الداي، حسب رواية دوفال التي قال فيها:

«قال الداي: «ولماذا لم يبعث لي الرد مباشرةً؟ أيهزأ بي؟ هل يراني صعلوكًا حافي القدمين؟ إنك لئيم، كافر، وثني» ثم قام من مجلسه ووجه لي ثلاث ضربات عنيفة في أنحاء جسدي بمقبض منشة الذباب، وقال لي إنني يجب أن أتقاعد.»

يصنع العرب منشة الذباب عن طريق جمع خصلات شعر ذيل الحصان ولصقها بمقبض؛ وعلى هذا لا يتضح تمامًا كيف يمكن لأحد أن يوجه «ضربات عنيفة» بها. إلا أن القنصل الفرنسي جزم بأن كرامة فرنسا صارت في خطر، وختم التقرير الذي

عرضه على الوزير قائلًا: «إن لم تكن معاليك على استعداد لأن تعطي هذا الأمر ما يستحقه من اهتمام، فيجب على الأقل أن يُسمح لي بالتنحي.»

وفي التقرير الذي قدمه الداي للصدر الأعظم، أقر بأنه ضرب دوفال بالمنشة، لكنه قال إن هذا حدث بعد أن استفزه دوفال. وأوضح أنه كتب ثلاثة خطابات للفرنسيين يطالبهم فيها بسداد الدين دون أن يلقى أدب الرد. وأثار الموضوع مع القنصل الفرنسي بلياقة وبأسلوب راعى أن يكون ودودًا:

> لماذا لَم يصلني رد على الخطابات التي كتبتها وأرسلتها لحكومتك [أي الحكومة الفرنسية]؟ فرد عليَّ القنصل الفرنسي ردًّا مهينًا يشوبه العناد والغرور قائلًا: «إن ملك فرنسا والدولة الفرنسية قد لا ترسل ردًّا على الخطابات التي وجهتها لها.» وجرؤ على سب الدين الإسلامي وأظهر احتقاره لجناب السلطان، حامي حمى العالم. ولما لم أستطع تحمل الإهانة التي تجاوزت الحدود المحتملة استعنت بالشجاعة التي لم تعهد إلا في المسلمين، وضربته ضربتين أو ثلاث ضربات خفيفة بمنشة الذباب التي أحملها بيدي.

وبصرف النظر عن الحقيقة في هاتين الروايتين المتباينتين، فقد صار واضحًا بحلول عام ١٨٢٧ أن الفرنسيين لا ينوون الوفاء بالديون التي اقترضوها قبل ثلاثة عقود، وأن الجزائريين لا يرغبون في إعفائهم من سدادها. بعد حادث منشة الذباب طالب الفرنسيون الجزائريين بتدارك ما لحق بكرامة فرنسا من أذى في حين ظل الجزائريون يصرون على أن تسدد فرنسا الديون المستحقة عليها منذ زمن بعيد. جعل الخلاف الطرفين يسيران في طريق يفضي حتمًا إلى الصدام، إذ رفض الجزائريون التراجع عن موقفهم، ولم يكن بمقدور الفرنسيين التنازل أيضًا.

رد الفرنسيون على «إهانات» الداي بعدد من الإنذارات؛ فطالبوا الجزائريين بأداء تحية عسكرية للعلم الفرنسي، لكن الداي رفض، ففرض الفرنسيون حصارًا على ميناء الجزائر، لكن الحصار أضر بتجار مرسيليا أكثر مما أضر بالقراصنة الجزائريين، إذ كانت سفنهم السريعة تفلت بسهولة من صف السفن الفرنسية الذي انتشر على مساحة شاسعة على نحو غير استراتيجي. وبعد مرور عامين دون حدوث تطور في الموقف سعى الفرنسيون للوصول إلى حل يحفظ ماء وجههم، فأرسلوا دبلوماسيًّا يتفاوض مع الداي. لكن الجزائريون أطلقوا بعض طلقات المدفعية على

السفينة الرئيسية مانعين المفاوض من الوصول إلى الشاطئ. وبهذا تحول سوء التفاهم الجزائري إلى وضعٍ سبب إحراجًا كبيرًا لحكومة الملك الفرنسي شارل العاشر التي كانت أصلًا محاصرة بالمشكلات.

واجه شارل العاشر (تولى الحكم من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٠) معارضة كبيرة في الداخل والخارج؛ إذ تسبب في إشعال أزمة حين علق العمل بالوثيقة الدستورية (التي أسهب في وصفها رفاعة الطهطاوي في الدراسة التي كتبها عن فرنسا) عام ١٨٣٠ في إطار محاولاته لاستعادة الحكم المطلق إلى الملكية الفرنسية بحيث يعود بالوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة. اقترح رئيس الوزراء الأمير جول دي بولياناك أن مغامرة خارجية قد تحشد الرأي العام خلف العرش. لقد أدرك بولياناك أن على فرنسا مواجهة اعتراضات القوى الأوروبية الأخرى — خاصة بريطانيا — على هذا الإجراء الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيير ميزان القوى في البحر المتوسط، فأرسل سفراء إلى لندن وغيرها من دول أوروبا ليوضح أن أهداف غزو الجزائر الوشيك هي القضاء على القرصنة قضاءً تامًّا، وحظر تجارة العبيد المسيحيين، ووضع حد لاضطرار الدول الأوروبية إلى دفع إتاوة للجزائر تأمينًا لملاحتها. كان بولياناك يطمح في أن يحظى بدعم دولي لغزو فرنسا للجزائر عن طريق ادعاء السعي لتحقيق هذه المصالح العامة.

في يونيو/حزيران ١٨٣٠ نزلت حملة عسكرية تضم ٣٧ ألف جندي غرب مدينة الجزائر، وسرعان ما هزمت قوات الداي، ودخلت مدينة الجزائر في ٤ يوليو/تموز. ولم يكن هذا النصر كافيًا لإنقاذ شارل العاشر، إذ أطيح به في آخر ذاك الشهر في ثورة يوليو/تموز ١٨٣٠. أشار الشيخ رفاعة الطهطاوي الذي كان يعيش في باريس في ذلك الوقت إلى أن الفرنسيين أظهروا الفرح بالإطاحة بالملك المكروه أكثر مما فرحوا بغزو الجزائر الذي استند إلى «أسباب واهية»، حسبما قال.[2] مع هذا ظل الفرنسيون يقبضون على الجزائر بعد سقوط حكم آل بوربون مدة طويلة، وظلت تلك البلد واحدةً من الموروثات القليلة التي خلفها حكم شارل العاشر غير المتميز. مثَّل استسلام حسين باشا في ٥ يوليو/تموز نهاية ثلاثة قرون من الحكم العثماني وبداية ١٣٢ عامًا من الحكم الفرنسي للجزائر.

ومع أن الفرنسيين ألحقوا الهزيمة بالحامية التركية في الجزائر، فإن هذا لم يمكنهم من بسط سيطرتهم على البلاد بأكملها. وطالما ظلت أطماع الفرنسيين قاصرة على

المدن الساحلية الرئيسية كان من المستبعد أن يواجهوا مقاومة منظمة كبيرة في الجزائر، فلطالما سيطرت قوى أوروبية على موانئ استراتيجية واقعة على ساحل شمال أفريقيا، ولم يختلف الاحتلال الفرنسي للعاصمة الجزائر في يوليو/تموز ١٨٣٠ ووهران في يناير/كانون الثاني ١٨٣١ اختلافًا كبيرًا عن وضع إسبانيا في معقليها سبتة ومليلية (اللتين لا تزالان تحت السيادة الإسبانية إلى يومنا هذا). لكن الفرنسيين لم يكتفوا بالسيطرة على المدن الأساسية، بل طمحوا إلى استعمار السهل الساحلي الخصب بالمستوطنين الفرنسيين في إطار سياسة عرفت باسم «الاحتلال المحجم»، وكانت تلك سياسة من شأنها حتمًا استبعاد سكان الجزائر الأصليين.

تكوَّن الشعب الجزائري من عرب وبربر تمتعوا باستقلال تام، والبربر هم جماعة عرقية غير عربية اعتنقت الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية التي تمت في القرن السابع، وهم ينتشرون في أنحاء شمال أفريقيا، وخاصة في الجزائر والمغرب، ويتحدثون لغةً مختلفة، ويتمسكون بعادات خاصة. احتفظ العرب والبربر الذين عاشوا خارج المدن الكبرى الجزائر وقسنطينة ووهران باستقلالهم عن دايات الجزائر، وقاوموا كل محاولة قامت بها الحامية التركية لفرض الضرائب عليهم أو بسط الحكم العثماني خارج تلك المدن. ولذا لم يأسفوا على سقوط الولاية، ومع هذا لم يذعنوا للحكم الفرنسي تمامًا كما لم يذعنوا للحكم التركي من قبله.

عندما بدأ الفرنسيون احتلال السهول الساحلية الجزائرية نظمت القبائل المحلية حركة مقاومة بدأت في غرب البلاد قرب مدينة وهران. لجأ العرب والبربر إلى قادة الطرق الصوفية التي ينتمون إليها، وكان هؤلاء القادة يتمتعون بشعبية كبيرة، وكثيرًا ما جمعت الطرق الصوفية بين الشرعية الدينية ونبل الأصل، إذ ينحدر أفرادها من نسل النبي محمد. تنتظم الطرق الصوفية في شبكات تنتشر في الجزائر وتحظى بولاء وجهاء المجتمع، ولذا صار طبيعيًّا أن تمثل الإطار الذي نشأت في ظله حركة المقاومة.

تعد الطريقة القادرية من أقوى الجماعات الصوفية في غرب الجزائر، وكان يرأسها عجوز حكيم يدعى محيي الدين، وطلبت الكثير من القبائل البارزة التي تسكن المنطقة من محيي الدين أن يقبل لقب السلطان، ويقود عرب غرب الجزائر في الجهاد ضد الفرنسيين، وعندما رفض متعللًا بكبر سنه وضعف صحته اختارت القبائل ابنه عبد القادر الذي أظهر من قبل شجاعةً في هجمات شنوها على الفرنسيين.

نُصب عبد القادر (١٨٠٨–١٨٨٣) أميرًا أو قائدًا للقبائل المتحالفة ضد الحكم الفرنسي في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣٢ وهو في الرابعة والعشرين من عمره. وكانت هذه بداية واحدة من أبرز مسيرات شخصيات التاريخ الحديث في الشرق الأوسط. فعلى مدار الخمسة عشر عامًا التالية، وحد عبد القادر شعب الجزائر في حركة مقاومة قوية ضد الاحتلال الفرنسي لبلاده، وإننا لا نبالغ حين نقول إنه كان أسطورة أثناء حياته؛ في الغرب والعالم العربي على حد سواء.

رأى فيه الفرنسيون النموذج الأسمى للعربي النبيل، ورمزًا على غرار صلاح الدين ارتفعت قناعاتُه الدينية واستقامتُه الشخصية بدوافعه — الدفاع عن بلاده ضد الاحتلال العسكري — فوق أي شبهة. اتسم بالشجاعة والجرأة في أرض المعركة، وخاض الحرب على طريقة حرب العصابات مما مكن قواته الصغيرة من إحراز انتصارات على جيوش فرنسية أكثر تطورًا من تلك التي هزمت المماليك في مصر. وسجل مآثره الفنان الرومانسي هوراس فيرنيه (١٧٨٩–١٨٦٣) في لوحاته الزيتية الرائعة، وكان هذا الفنان مسئولًا رسميًّا عن تسجيل الغزو الفرنسي للجزائر. ومدحه فيكتور هوجو في قصيدة يمكن ترجمة عنوانها حرفيًّا بمعنى: «جندي شجاع وقديس نبيل».

وفي نظر تابعيه من العرب، كان عبد القادر يتمتع بشرعية دينية لكونه شريفًا من نسل النبي محمد، ولأن أباه شيخ قدير لإحدى الطرق الصوفية المرموقة ومن أكثر من حظوا بالاحترام من بين شيوخها؛ فحلفوا على الولاء له، وحققوا انتصارات ضد جيوش تفوقهم قوةً. أبهرت مآثر عبد القادر معاصريه في أنحاء العالم العربي والإسلامي، إذ نظروا إليه على أنه «أمير للمؤمنين» يدافع عن الأراضي الإسلامية ضد المحتلين الأجانب.

خاض عبد القادر حربًا تميزت بذكاء شديد، فذات مرة حين أمسك الفرنسيون ببعض أوراقه انبهروا حين اكتشفوا أنه حصل على معلومات وثيقة جدًّا بشأن نقاشات دارت في مجلس النواب الفرنسي حول حرب الجزائر. أدرك عبد القادر أن الرأي العام الفرنسي لا يؤيد الحرب، وكان واعيًا للضغوط التي تدفع الحكومة إلى التوصل إلى اتفاق مع المتمردين الجزائريين.[3] وتسلح بهذا الذكاء، وخاض حربًا تهدف إلى دفع الفرنسيين إلى السعي للسلام.

أجبر عبد القادر القادة الفرنسيين مرتين على إبرام معاهدات سلام وفقًا لشروطه تعترف بسيادته وتحدد بوضوح الأراضي التي تبقى تحت سيطرة الفرنسيين. أُبرمت

المعاهدة الأولى في فبراير/شباط ١٨٣٤ مع الجنرال لويس دي ميشيل، وأُبرمت المعاهدة الثانية مع الجنرال روبير بيجو في مايو/أيار ١٨٣٧، وهي اتفاقية اعتراف متبادل — تعرف بمعاهدة تافنة — منحت عبد القادر السيادة على ثلثي أرض الجزائر.[4] لكن أيًّا من المعاهدتين لم تدم طويلًا بسبب طموحات كلا الجانبين التوسعية.

سعى كل من عبد القادر والفرنسيين إلى بسط سيطرتهم على مدينة قسنطينة الشرقية. قال الفرنسيون إن قسنطينة تقع خارج نطاق الأراضي التي أقرت معاهدة عام ١٨٣٧ بأنها جزء من دولة عبد القادر، ورد الجزائريون بأن المعاهدة تبين بجلاء حدود الأراضي الفرنسية، وأن الفرنسيين تجاوزوا هذه الحدود حين غزوا قسنطينة. ومرةً أخرى لم يكن التوفيق بين الفرنسيين والجزائريين ممكنًا، واتهم عبد القادر الفرنسيين بنقض عهدهم، واستأنف الحرب. وفي ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٣٩ كتب إلى الحاكم العام الفرنسي يقول:

> كان بيننا سلام، وكانت الحدود بين أرضنا وأرضكم واضحة ... لكنكم [الآن] أذعتم [الادعاء] أن جميع الأراضي الواقعة بين الجزائر وقسنطينة يجب أن تكف عن أخذ الأوامر مني، وعلى هذا فإنكم أنتم من نقض العهد. ومع هذا حتى لا تتهموني بالخيانة، أحذركم أنني سأستأنف الحرب. لذا أعدوا أنفسكم، وحذروا المسافرين المنتمين لبلادكم، وجميع من يعيشون في أماكن نائية. باختصار اتخذوا جميع التدابير الوقائية التي ترونها مناسبة.[5]

أغارت قوات عبد القادر على المستعمرات الزراعية الفرنسية غير الحصينة في سهل متيجة الواقع شرق مدينة الجزائر، وأثارت ذعرًا شديدًا، وأوقعت مئات المستوطنين الفرنسيين ما بين قتيل وجريح، وأحرقت بيوتهم. وصار أمام حكومة باريس خياران لا ثالث لهما: إما الانسحاب وإما الشروع في احتلال الجزائر احتلالًا كاملًا. وتبنت الحكومة الخيار الثاني، وأرسلت الجنرال بيجو على رأس قوة عسكرية ضخمة إلى الجزائر بهدف إخضاع المقاومة للحكم الفرنسي إخضاعًا تامًّا.

وجد بيجو أن مهمة إحراز نصر حاسم في الجزائر مهمة شاقة للغاية. كان الجزائريون منظمين تنظيمًا جيدًا، ويتمتعون بحماس كبير. قسم عبد القادر دولته في الجزائر إلى ثمانية أقاليم يرأس كل واحد منها حاكم يمتد حكمه حتى مستوى القبائل. وكان هؤلاء الحكام يحصلون على رواتب ثابتة، ويتحملون مسئولية تطبيق القانون

وحفظ النظام وجمع الضرائب للدولة. وعين قضاة لتطبيق الشريعة الإسلامية. اتسم رجال الحكومة بالتواضع، وقاموا بعملهم في إطار الشريعة الإسلامية، مما شجع المزارعين والبدو على دفع الضرائب المستحقة عليهم.

وعن طريق الضرائب جمعت الحكومة الجزائرية ما يكفي من الأموال لتمويل جيش من المتطوعين أثبت كفاءة عالية في ميدان القتال. ووفقًا لتقديرات عبد القادر بلغ عدد جيشه ٨٠٠٠ جندي من المشاة النظاميين، و٢٠٠٠ فارس، و٢٤٠ جندي مدفعية مزودين بـ ٢٠ مدفعًا، وتوزعت هذه القوات بالتساوي على الأقاليم الثمانية. استطاعت هذه القوات المتحركة أن تنهك القوات الفرنسية بشن هجمات متكررة عليها والانسحاب من أرض المعركة كلما لاح خطر الهزيمة على يد الأعداد الفرنسية الغفيرة مطبقةً بذلك أحد فنون حرب العصابات المعهودة.

أنشأ عبد القادر أيضًا سلسلة من المدن الحصينة بطول سلسلة الهضاب المرتفعة ليوفر لجيشه ملاذًا آمنًا يهرب إليه من أي هجوم فرنسي مضاد. تحدث عبد القادر عن استراتيجيته مع معتقليه الفرنسيين في طولون عام ١٨٤٨ قائلًا: «كنت على قناعة بعد استئناف الحرب بأنني سأضطر لأن أترك لكم جميع المدن المركزية الداخلية، ولكن كان من المستحيل بالنسبة لكم أن تصلوا إلى الصحراء لأن وسائل الانتقال التي تُثقل جيوشكم ستحول دون تقدمكم إلى ذلك الحد.»[6]

تلخصت الاستراتيجية التي اتبعها القائد الجزائري في استدراج الفرنسيين إلى الداخل؛ حيث تكون قوات الغزاة منتشرة على مساحات واسعة ومنعزلة ومنهكة بصورة تسهل معها هزيمتهم. وتحدث عبد القادر مع أحد الأسرى الفرنسيين في مدينة تاقدمت الحصينة، وقال له محذرًا: «ستموتون مرضًا في جبالنا، ومن ينجو من المرض سيحمل له فرساننا الموت مع رصاصهم.»[7] شعر عبد القادر بالثقة في تحقيق نصر آخر على الفرنسيين، إذ نظم حكومته ودفاعاته على نحو أفضل من أي وقت سبق.

غير أن عبد القادر لم يتوقع شدة العنف التي ضرب بها الفرنسيون الشعب الجزائري. اتبع القائد بيجو سياسة الأرض المحروقة في المناطق الداخلية الجزائرية بهدف إضعاف الدعم الشعبي للمقاومة التي يقودها عبد القادر؛ فأحرق القرى، وأفزع الماشية، ودفعها للهرب، وأتلف المحاصيل، واقتلع البساتين، وأجهز على الرجال والنساء والأطفال، وأمر ضباطه بأن يقتلوا الجميع، ولا يأسروا أحدًا. وإذا حاول أحد رجال عبد القادر الاستسلام يكون مصيره الموت. وبدأت القبائل والقرى تنقلب

على عبد القادر تجنبًا لمعاناة مصير مؤيديه. وأدت هذه الإجراءات أيضًا إلى تحطيم اقتصاد الريف، مما أدى إلى خفض عائدات عبد القادر من الضرائب.

ترنح الجزائريون تحت وطأة الهجوم الفرنسي، وبدأ انهيار الدعم الشعبي لحركة المقاومة التي يقودها عبد القادر. وعندما بدأت أُسر جنود عبد القادر تخاف التعرض لهجوم بني وطنهم من الجزائريين، جمع عبد القادر جميع من يعولهم الجنود — زوجاتهم وأبنائهم وكبار السن — في معسكر ضخم عرف باسم «الزمالة». ووفقًا لوصف عبد القادر نفسه يُعد معسكر الزمالة مدينة متحركة تضم ما لا يقل عن ستين ألف نسمة. وحتى يستوعب القارئ حجم الزمالة نورد ما يلي على لسان عبد القادر: «إذا حدث وتاه أحد عن أسرته، كان أحيانًا يستغرق يومين حتى يعثر عليهم [وسط الحشد].» كانت الزمالة وحدة دعم متنقلة لجيش عبد القادر، فبها صانعو الدروع والسروج والخياطون وجميع العمال الذين يحتاجهم تنظيمه.

وبطبيعة الحال أصبح معسكر الزمالة هدفًا رئيسيًّا للقوات الفرنسية إذ حرصت على توجيه صفعة لمعنويات جنوده وللقاعدة التي تدعم جيشه. بيد أن عبد القادر تمكن من الحفاظ على أمن الزمالة طوال أول ثلاث سنوات من الصراع بفضل بقائه على اطلاع جيد بمواقع الجيش الفرنسي ومعرفته بالأرض. لكن في مايو/أيار ١٨٤٣ كشف خائن موقع المعسكر، وهاجمه الجيش الفرنسي، وعلم عبد القادر ورجاله بالهجوم في وقت متأخر إلى حد لم يسمح لهم بالتدخل. قال عبد القادر لمعتقليه الفرنسيين: «لو كنا هناك لقاتلنا دفاعًا عن نسائنا وأبنائنا وأريناكم يومًا عصيبًا لا ريب، لكن الله لم يشأ هذا؛ فلم أعلم بتلك الكارثة إلا بعد وقوعها بثلاثة أيام، وكان الأوان قد فات.»[8]

حقق الهجوم الفرنسي على الزمالة النتائج المرجوة، فوفقًا لتقديرات عبد القادر نفسه قتل الفرنسيون عشر سكان المعسكر المتحرك، وتأثرت معنويات الجند تأثرًا بالغًا بفقد ذويهم من كبار السن والزوجات والأبناء. وجه الهجوم أيضًا ضربةً عنيفةً للمجهود الحربي، إذ فقد معظم ممتلكاته وثروة خزانته، وكانت هذه بداية نهاية حرب عبد القادر ضد الفرنسيين. وتراجع عبد القادر وقواته، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٤٣ قاد القائد الجزائري أتباعه إلى المنفى في المغرب.

على مدار السنوات الأربع التالية كان عبد القادر يحشد قواته ليهاجم الفرنسيين في الجزائر ويتقهقر إلى الأراضي المغربية تجنبًا للأسر. ولم يكن سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن يرغب في أن تجر قدمه إلى الصراع الجزائري، ومع هذا هاجم الفرنسيون

مدينة وجدة المغربية الواقعة قرب الحدود الجزائرية بسبب إيواء أعدائهم، وأرسلوا أسطولهم لقصف ميناءي طنجة والصويرة. وفي سبتمبر/أيلول ١٨٤٤ وقعت حكومتا فرنسا والمغرب معاهدة تهدف لإعادة العلاقات الطيبة بين البلدين نصت صراحةً على أن عبد القادر لا يحظى بحماية القانون في أنحاء مملكة المغرب.[9] وجد عبد القادر أن صعوبة مواجهة الفرنسيين تزيد، إذ صار بلا ملجأ يحميه معزولًا عن القاعدة التي تمده بالموارد، فاستسلم للفرنسيين في ديسمبر/كانون الأول ١٨٤٧.

احتفل الفرنسيون بهزيمته معتبرين هذا نصرًا على عدو خطير. يتأمل أحد كاتبي سيرة القائد الجزائري (وأحد معجبيه) ذلك الموقف بنبرة ساخرة متعجبة قائلًا: «يحتار العقل حين يفكر في أن تدمير ما بناه الأمير في عامين وخمسة أشهر فحسب تطلب من الفرنسيين خوض حرب دامت سبع سنوات كاملة استعانوا فيها بمائة ألف رجل من رجال أعظم جيش في العالم.»[10] كان للحرب التي شنت على أهل الجزائر آثار مدمرة، إذ قدر عدد ضحاياها المدنيين بمئات الألوف.

رحَّل الفرنسيون عبد القادر إلى فرنسا، وهناك حبسوه مع أسرته؛ كان عبد القادر من المشاهير، وأرادت حكومة الملك لويس فيليب الاستفادة من شهرة أسيرها بمنحه عفوًا يجذب الانتباه إليها. لكن هذه الخطة انهارت بسبب اندلاع ثورة عام ١٨٤٨ والإطاحة بالملك لويس فيليب، ونُسي أمر القائد الجزائري في خضم الاضطراب السياسي الذي ساد أثناء تغيير الأنظمة في باريس، ولم تعاد له حريته حتى عام ١٨٥٢ على يد الرئيس الجديد لويس نابليون (الذي توج إمبراطورًا باسم نابليون الثالث). دعا لويس نابليون القائد الجزائري ليكون ضيف شرف له يجوب باريس معه على حصان أبيض ويستعرض القوات الفرنسية. ومع أن الفرنسيين لم يسمحوا له قط بالعودة إلى الجزائر فقد أعطوه معاشًا مدى الحياة، وباخرة تحمله إلى المنفى الذي يختاره. وأبحر عبد القادر إلى الأراضي العثمانية واستقر في دمشق حيث استقبله الناس استقبال الأبطال، ورحبت كبرى العائلات بانضمامه هو وأسرته إليها، وقام بدور مهم في السياسة المحلية. وفي آخر حياته كرس نفسه لطلب العلم والتصوف، وتوفي في دمشق عام ١٨٨٣.

لم يكن النصر الذي حققه الفرنسيون على عبد القادر سوى بداية هزيمة الجزائر، فعلى مدار العقود التي تلت واصلت فرنسا بسط سيادتها الاستعمارية جنوبًا، وبحلول عام ١٨٤٧ بلغ عدد من استوطنوا الجزائر من الأوروبيين نحو ١١٠ آلاف، وفي العام التالي فاز هؤلاء المستوطنون بحق انتخاب نواب في البرلمان

الفرنسي، وفي عام ١٨٧٠ بلغ عدد المستوطنين الفرنسيين نحو ٢٥٠ ألف مستوطن، وصارت الجزائر جزءًا من فرنسا رسميًّا، وأصبح سكانها من غير الأوروبيين رعايا (وليسوا مواطنين) للدولة الفرنسية. وباستثناء الاحتلال الصهيوني لفلسطين، لم يشهد الشرق الأوسط استعمارًا استيطانيًّا يشبه الاحتلال الفرنسي للجزائر.

* * *

فيما عدا الحرب الإمبريالية العنيفة التي شنتها فرنسا على الجزائر، أوفت القوى الأوروبية بالالتزام الذي يقضي بالحفاظ على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية منذ «معاهدة لندن» لتهدئة المشرق عام ١٨٤٠ وحتى عام ١٨٧٨ حين عقدت معاهدة برلين. واستؤنف الاحتلال الرسمي لشمال أفريقيا عام ١٨٨١ عندما احتلت فرنسا تونس.

شهدت أوروبا والإمبراطورية العثمانية على حد سواء تغير أمور كثيرة فيما بين عام ١٨٤٠ و١٨٨١ مع تجذر فكرة جديدة مؤثرة كان أول ظهورها في أوروبا، وهي فكرة: القومية. تعد فكرة القومية ثمرة حركة التنوير الأوروبية التي سادت في القرن الثامن عشر، وانتشرت هذه الفكرة في أنحاء أوروبا بسرعات متفاوتة على مدار القرن التاسع عشر. كانت اليونان من أوائل معتنقي الفكرة، ونالت استقلالها عن الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٣٠ بعد عقد من الحروب. وتشكلت دول أوروبية أخرى — مثل ألمانيا وإيطاليا — على مدار عقود بفضل حركات التوحيد التي اتخذت من فكرة القومية ملهمًا لها، ولم تنضم لقائمة الدول القومية الحديثة إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر. بدأت الإمبراطورية النمساوية المجرية تواجه تحديات قومية متزايدة في الداخل، وكان اتباع الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية في أوروبا الشرقية نفس هذا النهج مسألة وقت فحسب.

بدأت دول البلقان — رومانيا وصربيا والبوسنة والهرسك ومونتينيجرو وبلغاريا ومقدونيا — تسعى للاستقلال عن العثمانيين في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وزاد دعم القوى الأوروبية للعثمانيين المسيحيين الذين يسعون لتخليص أنفسهم من «نير» الأتراك. قدم السياسيون البريطانيون والفرنسيون مقترحات للمجالس التشريعية تدعم الحركات القومية في البلقان، وقدمت الحكومة الروسية دعمًا شاملًا للمسيحيين الأرثوذكس والسلافيين في أنحاء البلقان. وطمح النمساويون إلى الاستفادة من الحركات

الانفصالية التي قامت في البوسنة والهرسك ومونتنيجرو لتوسيع أراضي النمسا على حساب العثمانيين (وأثناء هذا أسهمت النمسا في توحيد الحركات القومية التي أدت إلى انهيارها وإشعال فتيل الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤).

شجع هذا الدعم الخارجي قوميي دول البلقان في صراعهم مع الدولة العثمانية، فاندلعت ثورة كبرى في البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥. وفي العام التالي ثار القوميون البلغاريون على العثمانيين، وأدى هذا النزاع إلى تدمير الريف، إذ تورطت القرى المسيحية والمسلمة في العنف المشتعل بين المحاربين القوميين والجنود العثمانيين. تجاهلت الصحف الأوروبية أعداد الخسائر في صفوف البلغاريين المسلمين مع أنها فاقت خسائر المسيحيين، وبالغت في توصيف المذابح التي تعرض لها المسيحيون مصورةً إياها على أنها «فظائع بلغارية». ومع انشغال العثمانيين بالصراعات المشتعلة في البوسنة والهرسك وبلغاريا، أعلن الأمير ميلان حاكم صربيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية في يوليو/تموز ١٨٧٦، وحذت روسيا حذوه دعمًا للسلافيين الذين يعيشون في دول البلقان.

كان من الطبيعي أن تتدخل بريطانيا في هذه المرحلة، فطالما وصف رئيس الوزراء المحافظ بنجامين ديزرائيلي دعم الإمبراطورية العثمانية بأنه إجراء يحول دون جموح الأطماع الروسية في قارة أوروبا. غير أن الرأي العام كبل يدي ديزرائيلي؛ فأحداث العنف التي وقعت — وتغطية الصحافة للأفعال الوحشية — أفقدت الناس الثقة في السياسات المحابية لتركيا، وجعلت ديزرائيلي عرضةً لضربات خصمه الليبرالي ويليام جلادستون. ففي عام ١٨٧٦ نشر جلادستون كتيبًا مؤثرًا بعنوان «الفظائع البلغارية وقضية الشرق». كتب جلادستون هذا الكتيب الهجومي ببلاغة، وأدان فيه الأتراك بأنهم أكثر من عادى الإنسانية من البشر، ودعا لطرد العثمانيين من جميع الأراضي الأوروبية قائلًا: «لنفسح للأتراك الطريق الوحيد الذي يمكن أن يسلكوه ليجنبونا ما يقومون به من انتهاكات، وهو أن يرحلوا.» اتفق ما قاله جلادستون مع الرأي العام إلى حد أجبر ديزرائيلي والحكومة البريطانية على التخلي عن دعم وحدة الأراضي العثمانية.

فور انتهاك مبدأ سيادة تركيا على أراضيها، بدأت القوى الأوروبية تفكر في تفكيك الإمبراطورية العثمانية. قال منتقدو الدولة العثمانية من الأوروبيين إن الجهود التي بذلها العثمانيون من أجل الإصلاح لم تثمر دولةً تتمتع بالاستقرار والقوة. وأشاروا إلى أن إفلاسها في عام ١٨٧٥ دليل جديد على أنها «رجل أوروبا المريض»،

وأنه من الأفضل للقوى الأوروبية أن تتفق على توزيع الأراضي العثمانية بينها. اقترحت ألمانيا تقسيم الإمبراطورية العثمانية، بحيث تقسم دول البلقان بين النمسا وروسيا، وتكون سوريا من نصيب فرنسا، وتذهب مصر وجزر البحر المتوسط الرئيسية إلى بريطانيا. أصاب الفزع البريطانيين من هذا الاقتراح فسارعوا باقتراح عقد مؤتمر عالمي في إسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٧٦ لحل أزمة البلقان وفض النزاع الروسي التركي.

أخرت المساعي الدبلوماسية وقوع البلاء، لكن القوى المتصارعة كانت عازمة على الحرب، ووفرت الأوضاع المضطربة فرصًا كبيرة لتحقيق هدفها. أعلنت روسيا الحرب مرةً أخرى في أبريل/نيسان ١٨٧٧، وشرعت في غزو الإمبراطورية العثمانية من الشرق والغرب في آن واحد، وألحقت خسائر فادحة بالجيش العثماني، إذ تقدمت بسرعة في شرق الأناضول ودول البلقان. وبحلول بداية عام ١٨٧٨ كانت دفاعات العثمانيين قد انهارت، إذ اجتاحت القوات الروسية بلغاريا وتراقيا وزحفت نحو إسطنبول نفسها مما أجبر العثمانيين على الاستسلام دون شرط ليحولوا دون احتلال عاصمتهم.

بعد أن تكبد العثمانيون هزيمة نكراء كاملة على يد الروس لم يعد لديهم رأي بشأن الشروط التي فرضت عليهم في مؤتمر برلين الذي عقد في نفس العام. تخلت القوى الأوروبية عن مبدأ الالتزام بوحدة الأراضي العثمانية بعد أن عملت به طويلًا، وشرعت في تقسيم هذه الأراضي لأول مرة. وفي مؤتمر السلام الذي عقد ببرلين حصلت بلغاريا على استقلال نسبي عن الإمبراطورية العثمانية، وخضعت البوسنة والهرسك لاحتلال النمسا وإن ظلتا تابعتين للأراضي العثمانية صوريًّا، وحصلت رومانيا وصربيا ومونتنيجرو على الاستقلال التام. واستولت روسيا على مساحات واسعة من أراضي شرق الأناضول. وبسبب هذه الإجراءات أُجبرت الإمبراطورية العثمانية على التخلي عن خمسي أراضيها وخمس سكانها (ونصفهم من المسلمين).[11]

ولما كانت بريطانيا عاجزة عن منع تقسيم الإمبراطورية العثمانية عزمت على تأمين مصالحها الاستراتيجية في الأراضي العثمانية، حتى قبل بدء مؤتمر برلين. وحيث إنها قوة بحرية سعت بريطانيا كثيرًا للحصول على قاعدة بحرية في شرق المتوسط تستطيع منها ضمان سلاسة سير الملاحة في قناة السويس. وكانت جزيرة قبرص تفي تمامًا بهذا الغرض. وكان السلطان عبد الحميد الثاني المحاصر بالمشكلات (تولى الحكم من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٩) يحتاج إلى حليف أكثر مما يحتاج إلى الجزيرة،

ولهذا وقع عشية مؤتمر برلين معاهدة تحالف دفاعي مشترك مع بريطانيا في مقابل إعطائها قبرص.

كانت مطالبة بريطانيا بالحصول على قبرص سببًا في أن طالت عملية تقسيم الأراضي العثمانية شمال أفريقيا بعد أن كانت قاصرةً على البلقان. وافقت ألمانيا على حصول بريطانيا على قبرص، وإن أقرت الدولتان بضرورة تعويض فرنسا عن هذا من أجل إعادة توازن القوى في البحر المتوسط، فاتفقتا على «منح» تونس لفرنسا لتعزز إمبراطوريتها في شمال أفريقيا، وتؤمن حدودها مع الجزائر. رحبت ألمانيا كثيرًا بمنح فرنسا هذه الهدية على أمل تعزيز التقارب معها بعد أن استولت منها على إقليم الألزاس واللورين بعد الحرب الفرنسية البروسية بين عامي ١٨٧٠ و١٨٧١. ولم تعترض على هذا سوى إيطاليا التي كان لها عدد كبير من المستوطنين في تونس، وبذلت فيها استثمارات كبيرة؛ لكن الدول الأخرى تجاهلت تلك الاعتراضات واقترحت بدلًا من ذلك ترضية إيطاليا بالسماح لها باحتلال ليبيا (وهو ما فعلته إيطاليا بالفعل عام ١٩١١).

بهذا حصلت فرنسا على تصريح باحتلال تونس، لكنها لم تملك ذريعةً تبرر القيام بفعل عدائي ضد تلك الدولة المسالمة، فمنذ إفلاس الحكومة التونسية عام ١٨٦٩ وهي تتعاون تعاونًا كاملًا مع المستشارين الماليين الفرنسيين من أجل تسديد ديونها الخارجية. اقترحت الحكومة الفرنسية فرض الحماية على تونس لأول مرة عام ١٨٧٩، لكن حاكمها محمد الصادق باي (تولى الحكم من ١٨٥٩ إلى ١٨٨٢) رفض بأدب تسليم بلاده للحكم (الإمبريالي) الأجنبي.

وزاد من صعوبة الأمر أن اتخذ الرأي العام الفرنسي موقفًا ضد المشروعات الاستعمارية، إذ اعتقد الأغلبية أن الفوز بالجزائر كبد فرنسا ثمنًا باهظًا، ولذا لم يحظ التوسع في الوجود الفرنسي في شمال أفريقيا بدعم كبير. ودون دعم شعبي من الداخل أو ذريعة من الخارج، لن تتمكن فرنسا من مواصلة جهودها لضم تونس إلى المملكة التي تبنيها في شمال أفريقيا. في نفس الوقت كانت إيطاليا تستغل تأخر فرنسا عن احتلال تونس للتوسع في وجودها في هذا البلد الذي يزيد عدد المستوطنين الإيطاليين فيه عن عدد الفرنسيين زيادة كبيرةً، وكانت هذه المنافسة الفرنسية الإيطالية هي التي دفعت فرنسا للتصرف في النهاية.

كان على فرنسا أن تجد ذريعةً تبرر غزو تونس، وفي عام ١٨٨٠ فشل رجل أعمال فرنسي مغامر في الوفاء بما عليه من التزامات وفقًا لامتياز حصل عليه، فطرده

التونسيون جزاء هذا، واعترض القنصل الفرنسي، ووجه للباي إنذارًا أخيرًا يطالب فيه بتعويض المواطن الفرنسي وإنزال العقوبة بالتونسيين المسئولين عن طرد الرجل الفرنسي المعسر. لم تكن هذه إهانة تكافئ حادثة منشة الذباب التي وقعت في الجزائر عام ١٨٢٧، لكنها اعتبرت إساءة لمواطن فرنسي كافية لإباحة تعبئة جيش لغزو تونس إنقاذًا لكرامة الوطن. غير أن حاكم تونس الذي تمتع بحكمة غير معقولة فوت على فرنسا فرصة التذرع لغزو بلاده بأن أذعن لجميع طلباتها غير المعقولة، فأعيدت القوات إلى ثكناتها انتظارًا لفرصة أفضل.

حُشدت القوات الفرنسية مرة أخرى في مارس/آذار ١٨٨١ حين زُعِمَ أن مجموعة من رجال القبائل عبرت الحدود من تونس إلى الجزائر، وشنت غارة على القوات الفرنسية هناك. ومع أن الباي عرض على فرنسا دفع تعويضات عن الخسائر ومعاقبة رجال القبائل فقد أصروا على أن يتصرفوا بأنفسهم. عبرت كتيبة من الفرسان الفرنسيين الحدود التونسية، وتجنبت أراضي القبيلة المذنبة متوجهةً مباشرةً إلى العاصمة تونس حيث قابلتها قوات قادمة من البحر في أبريل/نيسان ١٨٨١. ولما وجد محمد الصادق باي نفسه في مواجهة قوات فرنسية تغزو بلاده من البر والبحر وقع معاهدة مع فرنسا في ١٢ مايو/أيار ١٨٨١ تقطع صلته تمامًا بالإمبراطورية العثمانية، وتتنازل عن سيادته لفرنسا. تسببت تجربة الإصلاح التي خاضتها تونس وما تبعها من إفلاس في نقل البلاد من الخضوع غير الرسمي للسيطرة الأوروبية إلى الهيمنة الإمبريالية التامة.

أثناء انشغال فرنسا بضم تونس إلى إمبراطوريتها في شمال أفريقيا ثارت المتاعب ناحية الشرق، في مصر. فكما أشرنا في الفصل السابق، أدت سياسة الإصلاح التي اتبعتها مصر وما تبعها من إفلاس إلى تدخل الأوروبيين في الأمور المالية وشئون الحكم. وبدلًا من أن تعيد الإجراءات التي اتخذتها القوى الأوروبية الاستقرار إلى البلاد، أدت إلى زعزعة استقرار السياسة الداخلية إلى حد أفضى إلى ظهور حركة معارضة قوية هددت حكم الخديوي. وما بدأ كعمل مشترك بين بريطانيا وفرنسا لتعزيز سلطة الخديوي انتهى باحتلال بريطانيا لمصر صدفةً عام ١٨٨٢.

* * *

وجد الخديوي الجديد توفيق باشا (تولى حكم مصر من ١٨٧٩ إلى ١٨٩٢) نفسه ممزقًا بين مطالب أوروبا وجماعات الضغط الداخلية. تولى الخديوي العرش فجأة

حين دفعت فرنسا وبريطانيا السلطان العثماني إلى خلع سَلَفِه (ووالده) الخديوي إسماعيل لتسببه في إعاقة عمل المراقبين الماليين في مصر. لهذا أدرك أنه ليس من الحكمة معارضة القوى الأوروبية، بيد أن الإذعان لمطالب البريطانيين والفرنسيين جعله عرضة لموجة انتقاد داخلي أخذت تعلو مع الوقت. فصارت أصوات كبار ملاك الأراضي والصفوة من أهل المدن تعلو أكثر فأكثر منتقدةً سوء حكم الخديوي، إذ أغضبتهم إجراءات التقشف الاقتصادي التي فرضت على مصر حتى تسدد ديونها الأجنبية.

وجد صفوة المصريين في مجلس شورى النواب منبرًا سياسيًّا، ومجلس شورى النواب هو أول برلمان مصري أسسه إسماعيل باشا عام ١٨٦٦. بدأ نواب المجلس يطالبون بأن يكون لهم دور في اعتماد الميزانية، وأن يصبح الوزراء مسئولين بدرجة أكبر أمام المجلس، وأن يسن دستور ليبرالي يقيد سلطات الخديوي. ولم يسع توفيق باشا الموافقة على هذه الطلبات — ولم يرغب في هذا — وحل المجلس عام ١٨٧٩ بدعم القوى الأوروبية، فرد الصفوة من ملاك الأراضي على هذا بأن وجهوا دعمهم لحركة معارضة نامية في الجيش المصري.

كان الجيش قد تأثر تأثرًا سلبيًّا كبيرًا بإجراءات التقشف التي فرضت بعد إفلاس البلاد، وخاصة رجاله المصريين، وحدث انشقاق كبير بين الصفوة الناطقة بالتركية في سلك الضباط وأهل البلاد المصريين الناطقين بالعربية. تعود أصول الضباط المتحدثين بالتركية المعروفين بالأتراك الشراكسة إلى المماليك بوصفهم طبقة من المحاربين يتمتعون بعلاقات قوية مع أسرة الخديوي وصفوة العثمانيين في إسطنبول. وكان هؤلاء ينظرون نظرة احتقار إلى أهل البلاد المصريين، ويصفونهم بأنهم جند فلاحون احتقارًا لهم. وعندما أمر المراقبون الماليون بتقليص حجم الجيش المصري بشدة، حمى قادة الأتراك الشراكسة أنفسهم، وطبقوا القرار على أهل البلاد المصريين. دعم الضباط المصريون قضية رجالهم، وبدءوا يحتشدون لاتخاذ إجراء ضد الطرد غير العادل من وظائفهم، وقادهم واحد من أرفع الضباط المصريين منصبًا وهو العقيد أحمد عرابي.

كان أحمد عرابي (١٨٤١–١٩١١) من أوائل المنضمين إلى صفوف الضباط من أهل البلاد. ولد أحمد عرابي في قرية بشرق الدلتا، ودرس بالأزهر، ثم تركه عام ١٨٥٤ ليلتحق بالمدرسة الحربية الجديدة التي فتحها سعيد باشا، كان عرابي يرى أنه مؤهل لأن يصبح ضابطًا كأي من أبناء جيله من الأتراك الشراكسة، وكان يقول

إن نسب أمه وأبيه يعود إلى النبي محمد؛ وهذا يعني من وجهة النظر الإسلامية أنه يحظى بنسب رفيع جدًّا لا يستطيع أي مملوك أن يباريه، إذ إن المماليك أصلًا مسيحيون من القوقاز اعتنقوا الإسلام بعد أن أُخذوا عبيدًا ليخدموا في الجيش. كان عرابي موهوبًا طموحًا، فتميز وحفر اسمه في كتب التاريخ بوصفه ثائرًا، وليس جنديًّا وحسب، بيد أن الثورة التي حملت اسمه أسهمت في احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢.

رسم عرابي في مذكراته صورةً مثاليةً للجيش، وقال إنه يُدار وفقًا لمبدأ الجدارة فيترقى فيه الجند عن طريق دخول الامتحانات، «فمن فاق أقرانه في الامتحان ترقى إلى الرتبة التي يستحقها».[12] ومن الواضح أن أداء عرابي في الامتحانات كان جيدًا، ففي ست سنوات فقط — فيما بين ١٨٥٤ و١٨٦٠ — ترقى من رتبة جندي عادي ليصبح وهو في التاسعة عشرة أصغر عقيد في مصر طوال تاريخها. وكان عرابي يكن الولاء لسعيد باشا، الخديوي الذي فتح باب الالتحاق بالخدمة العسكرية أمام المصريين.

بعد تولي إسماعيل باشا العرش عام ١٨٦٣ عاد هذا الخديوي الجديد إلى التحيز التقليدي للضباط الناطقين بالتركية في الجيش المصري، ومنذ ذلك الوقت حلت المحسوبية والتحيزات العرقية محل الجدارة أساسًا للترقي في الجيش، واصطدم عرابي الطموح بالحواجز التي فرضها الصفوة من الأتراك الشراكسة. فطوال مدة حكم إسماعيل التي امتدت من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ ودامت ستة عشر عامًا، لم يحصل عرابي على ترقية واحدة، وهذا جعله يشعر بالحنق على رؤسائه في الجيش وعلى خديوي مصر.

بدأ صدام عرابي مع الشراكسة فور اعتلاء إسماعيل العرش تقريبًا. وضع أحمد عرابي تحت قيادة اللواء (القومندان) الشركسي خسرو باشا، الذي يقول عنه شاكيًا إنه كان «متعصبًا لأبناء جنسه تعصبًا أعمى ... ولما وجدني وطنيًّا حقًّا عظم عليه وجودي في الالاي [الفوج العسكري] وسعى في رفتي من الالاي لأجل إخلاء محلي لترقية أحد أبناء المماليك».[13]

واتت الفرصة خسرو باشا عندما انضم عرابي للجنة الامتحانات المسئولة عن الترقيات والتي تضمن أن يترقى الضباط بناءً على جدارتهم وليس على علاقاتهم. أمر خسرو باشا عرابي بتزوير نتائج الامتحان حتى يرقي شركسيًّا، وحين رفض عرابي اشتكاه إلى ناظر الحربية متهمًا إياه بعصيان الأوامر. رفعت المشكلة للخديوي

إسماعيل نفسه، وأدت إلى إقالة عرابي إقالةً مؤقتةً من الجيش ونقله إلى الخدمة المدنية. ثم أصدر الخديوي عفوًا عنه عام ١٨٦٧، لكنه لم يعد للقيام بجميع مهام رتبة العقيد إلا في ربيع عام ١٨٧٠، وكان لا يزال يشعر باستياء شديد من رؤسائه الشراكسة والظلم الذي ألحقوه به.

شهدت سبعينيات القرن التاسع عشر خيبة أمل للجيش المصري. أسهم عرابي في الحملة المشئومة التي شنها الخديوي إسماعيل على الحبشة في محاولة لبسط الحكم الإمبريالي المصري على أراضي الصومال والحبشة، وكانت نتيجة الحملة أن ألحق الملك يوحنا الرابع حاكم الحبشة هزيمةً فادحة بالمصريين في مارس/آذار ١٨٧٦ طاردًا الغزاة من أرضه. عاد الجيش المحبط إلى وطنه بعد أن تكبد خسائر فادحة ولحق به العار في الخارج ليواجه قرار تسريحه عقب إفلاس مصر عام ١٨٧٦؛ إذ قضى أحد الإجراءات الاقتصادية التي فرضها المراقبون الماليون الأوروبيون بخفض عدد الجيش المصري من ١٥ ألف إلى قوة رمزية قوامها سبعة آلاف رجل، وبأن يعمل ٢٥٠٠ ضابط بنصف الأجر. وفي يناير/كانون الثاني ١٨٧٩ تلقى عرابي أمرًا بالانتقال بفرقته من رشيد إلى القاهرة ليتم تسريحها.

عندما وصل عرابي إلى هناك وجد المدينة تعج بجند وضباط مصريين ينتظرون التسريح. ثارت ثائرة الرجال إذ وجدوا حياتهم العسكرية الواعدة تنتهي فجأة، ووجدوا البطالة في انتظارهم، فقام مجموعة من الجنود والضباط المصريين بمظاهرة خارج وزارة المالية في ١٨ فبراير/شباط ١٨٧٩ احتجاجًا على طردهم الظالم. وعندما خرج رئيس الوزراء نوبار باشا والوزير البريطاني السير تشارلز ريفارز ويلسون من الوزارة عاملهما الضباط الغاضبون بعنف. حكى عرابي — الذي لم يشارك في هذا الاحتجاج — ما حدث لأحد البريطانيين المتعاطفين معه قائلًا إنهم وجدوا نوبار يركب عربته، فهاجموه وشدوا شاربه، ولكموا أذنه.[14]

خدمت أحداث الشغب التي قام بها الجيش أهداف الخديوي إسماعيل خدمةً عظيمة إلى حد جعل عرابي وزملاءه يشكون في أن له يدًا في تنظيم المظاهرة. أراد إسماعيل التخلص من الوزيرين الفرنسي والبريطاني المنضمين لوزارته، وأن تطلق يده بدرجة أكبر في إدارة ميزانية مصر، فقال إن التقشف الشديد الذي فرضه المستشارون الماليون الأوروبيون على مصر أدى إلى زعزعة استقرار السياسة الداخلية، وأن هذا خطر يهدد قدرة البلاد على سداد ديون الدائنين الأجانب. وفي اليوم الذي تلا المظاهرة العسكرية قبل إسماعيل استقالة وزارة نوبار المختلطة، لكن

بريطانيا وفرنسا لم تكونا لتستسلما لمحاولة الخديوي استعادة سلطاته، وخلعتاه في يونيو/حزيران ١٨٧٩.

سعد عرابي وزملاؤه الضباط المصريون برحيل الخديوي إسماعيل، إلا أن وضع الضباط المصريين لم يزد إلا سوءًا في ظل حكم خلفه الخديوي توفيق. نحى وزير الجهادية الشركسي الجديد عثمان رفقي باشا عددًا من الضباط المصريين من مناصبهم، وعين مكانهم رجالًا من بني جنسه. وفي يناير/كانون الثاني ١٨٨١ علم عرابي أنه على وشك التعرض للفصل هو وعدد من زملائه في حركة وصفها بأنها إحياء لعهد المماليك، فقد وصله أن الشراكسة كثر اجتماعهم «بمنزل خسرو باشا [قائده الشركسي السابق] وهم يتذاكرون في تاريخ دولة المماليك في كل ليلة بحضور عثمان رفقي باشا ... ويقولون قد حان الوقت ... وظنوا أنهم قادرون على استخلاص مصر وامتلاكها كما فعل أولئك المماليك».[15]

قرر عرابي وزملاؤه أن يتصرفوا ولا يقفوا مكتوفي الأيدي، فكتبوا عريضةً للخديوي توفيق أوضحوا فيها شكاواهم ومطالبهم. وبهذه العريضة في يناير/كانون الثاني ١٨٨١ دخل عرابي ساحة السياسة القومية ممثلًا نموذجًا خطيرًا لتدخل العسكريين في السياسة سيتكرر كثيرًا في التاريخ العربي على مدار القرن العشرين.

كان لعرابي وزملائه من الضباط المصريين ثلاثة أهداف رئيسية: زيادة حجم الجيش المصري بإلغاء قرار خفض عدد القوات الذي فرضه المراقبون الماليون، وإعادة النظر في اللوائح وتحقيق المساواة بين جميع رجال الجيش بحيث لا يميز أحد على أساس العرق أو الدين، وتعيين مصري من أهل البلاد في منصب ناظر الجهادية. (ويبدو أن عرابي لم ينتبه للتناقض بين مطالبته بالمساواة وبين تفضيل أهل البلد لشغل منصب ناظر الجهادية).

عدت مطالب عرابي ثورية في ذلك الوقت، فعندما قدمت العريضة التي كتبها الضباط لرئيس الوزراء رياض باشا هددهم تهديدًا صريحًا، وحذرهم قائلًا: «إن هذا الطلب مهلك وهو أشد خطرًا من العرض الذي قدمه أحمد أفندي فني (زميلهم) الذي أرسل بسببه إلى السودان.» والسودان بالنسبة للمصريين كسيبيريا لدى الروس.[16] غير أن الضباط رفضوا سحب العريضة، وطالبوا بأن ترفع إلى الخديوي.

وعندما وصلت عريضة عرابي إلى الخديوي دعا لعقد اجتماع طارئ في قصر عابدين مع كبار قادة الجيش. طالب القادة باعتقال عرابي والضابطين اللذين وقعا العريضة معه بتهمة التحريض على العصيان، واتفقوا على تشكيل محكمة عسكرية

لمحاكمة الرجال الثلاثة. استُدعي عرابي ورفيقاه إلى وزارة الجهادية في اليوم التالي، وهناك طلب منهم تسليم سلاحهم. وفي طريقهم إلى السجن الواقع داخل النظارة مروا بصفين من الضباط الشراكسة العدائيين، واستهزأ بهم عدو عرابي اللدود خسرو باشا عند باب السجن. يتذكر عرابي تلك الذكرى قائلًا بمرارة: «بعد إقفال باب السجن جاء خسرو باشا وكان رجلًا صلفًا جاهلًا فوقف خارج السجن وقال (إيه زنبيل لي هرفلر) يعني فلاحين شغالين بالمقاطف».[17]

أثار القبض على عرابي ورفيقيه تمردًا في الجيش المصري، وفي فبراير/شباط ١٨٨١ اقتحمت وحدتان من الحرس الخديوي وزارة الحربية، فهرب الوزير وغيره من الشراكسة من المبنى، وأطلق الجنود سراح عرابي ورفيقيه، وعادوا بهم إلى قصر عابدين حيث قاموا بمظاهرة صاخبة أعربوا خلالها عن ولائهم للخديوي توفيق. مكث الجند في ميدان عابدين إلى أن طُرد ناظر الجهادية الشركسي عثمان رفقي الذي كرهه الجيش، وحل محله رجل اختاروه، وأصدر الخديوي أوامر تقضي بتغيير اللوائح العسكرية بحيث تلبي مطالب الجنود المتعلقة بالأجور ومدة الخدمة.

بعد هذا انفضت المظاهرة، وعادت القوات إلى ثكناتها، وهدأت الأجواء، إلا أن تلك الأحداث غيرت سياسة مصر؛ إذ صار عرابي قائدًا شعبيًّا، وأجبر الجيشُ الخديوي وحكومَتَه على قبول مطالبه.

تابع كبار ملاك الأراضي وصفوة أهل المدن من أعضاء مجلس شورى النواب المنحل نجاحات الجيش باهتمام كبير، وأدركوا أنهم سيحظون بفرصة أكبر في فرض الإصلاحات الدستورية الليبرالية على الخديوي غير الراغب في ذلك إن اتحدوا مع القوات المسلحة. وفيما بين فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول ١٨٨١ تشكل ائتلاف بين ضباط الجيش المصري وكبار ملاك الأراضي ونواب المجلس والصحفيين وعلماء الدين، وأطلق المتحالفون على أنفسهم اسم «الحزب الوطني». وحسبما أوضح المصلح الإسلامي الشيخ محمد عبده لمراقب بريطاني فقد شهدت تلك الشهور نشاطًا سياسيًّا كبيرًا أسهمت فيه جميع الطبقات، وفاز عرابي بشعبية كبيرة بفضل ما قام به وصار يتواصل مع أعضاء الحزب الوطني المدنيين، وكان أعضاء الحزب هم من طرح فكرة العودة للمطالبة بوضع دستور.[18]

كان لكل عضو من أعضاء التحالف أهدافه وشكاواه، لكنهم اجتمعوا على فكرة واحدة هي أن المصريين يستحقون معاملةً أفضل في وطنهم، وجعلوا شعارهم

«مصر للمصريين»، ودعموا قضايا بعضهم بعضًا حتى يعود هذا بنتيجة أفضل على قضاياهم الخاصة. رأى عرابي ورفاقه أن الدستور سيفرض قيودًا على الخديوي وحكومته تحميهم من التعرض لأي انتقام تعسفي، ويعزز دورهم في الدفاع عن مصالح الشعب المصري كافةً وليس مصالح رجال الجيش وحسب.

رأى المراقبون الأوروبيون المعاصرون في تحالف الإصلاح النامي حركةً قوميةً، لكن هذا لم يكن صحيحًا. فقد رضيَ عرابي ورفاقه المصلحون تمامًا بمكانة مصر بوصفها أرضًا عثمانية تتمتع بمساحة من الاستقلال. وكثيرًا ما أعلن عرابي ولاءه لكل من الخديوي والسلطان العثماني، وقلده عبد الحميد الثاني وسامًا لما قام به؛ وإنما انصب اعتراض المصلحين على سلطة الوزراء والقناصل الأوروبيين على سياسة مصر واقتصادها وهيمنة الشراكسة على الجيش ومجلس الوزراء. وعندما كان ينزل المتظاهرون إلى الشوارع هاتفين «مصر للمصريين» كانوا يطالبون بالتخلص من التدخل الأوروبي والشركسي، وليس بالاستقلال الوطني.

غير أن الأوروبيين لم يدركوا هذا وفسروا ما قام به الجيش المصري على أنه بداية حركة قومية تهدد مصالحهم الاستراتيجية والمالية، وبدأت بريطانيا وفرنسا تناقشان أفضل سبل مواجهة التهديد الذي يمثله عرابي.

تابع الخديوي ظهور حركة المعارضة بقلق متزايد؛ فقد سبق وقلصت القوى الأوروبية استقلاله، وأقحمت مسئولين أوروبيين في حكومته، وسيطرت على نصف ميزانية مصر. والآن يسعى رعاياه لتقليص سلطاته بدرجة أكبر عن طريق فرض الدستور وإعادة تشكيل مجلس النواب. وانفض الناس عن توفيق فلم يستطع أن يستعين بدعم أحد سوى صفوة الشراكسة. وفي يوليو/تموز ١٨٨١ حل توفيق الوزارة الإصلاحية، وعين عديله الشركسي داوود باشا يكن ناظرًا للجهادية، وقد وصفه عرابي بأنه «رجل جاهل أحمق مشئوم».

رد الضباط على هذا بأن نظموا مظاهرةً أخرى خارج قصر الخديوي في ميدان عابدين. وأخطر عرابي الخديوي في صباح التاسع من سبتمبر/أيلول ١٨٨١ بالآتي: «سنحضر بجميع العساكر الموجودين في القاهرة إلى ساحة عابدين لعرض طلباتنا على فخامة الحضرة الخديوية» في عصر ذلك اليوم.[19] وأزعج توفيق باشا احتمال قيام تمرد جديد في الجيش، وذهب مع رئيس الوزراء ورئيس الأركان الأمريكي ستون باشا ليحاول حشد قوات موالية له في ثكنات عابدين والقلعة تتدخل لمواجهة

عرابي؛ لكن هذا لم يُجدِ نفعًا. لقد كان عرابي يحظى بولاء رجال الجيش المصريين أكثر من الخديوي نفسه.

اضطر توفيق أن يقابل عرابي أمام قصر عابدين دون أن يكون معه سوى حاشيته والقناصل الأجانب. وطرح الضباط مطالبهم على الخديوي وتمثلت في: تشكيل مجلس وزراء جديد يرأسه المصلح الدستوري شريف باشا، وإعادة تشكيل مجلس النواب، وزيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي. ولم يكن أمام توفيق سوى الموافقة؛ وكانت الغلبة للجيش ومؤيديه المدنيين.

خضع الخديوي لضغوط الإصلاحيين وأعاد مجلس النواب. وفي يناير/كانون الثاني ١٨٨٢ قدم النواب مشروع دستور إلى الخديوي، وتمت الموافقة على الدستور في فبراير/شباط وتشكل مجلس وزراء جديد شغل فيه أحمد عرابي نظارة الجهادية. وأخيرًا أطاح العقيد أحمد عرابي — الذي لم يحصل على ترقية منذ عام ١٨٦٣ — بالهرم التركي الشركسي، وضمن السيطرة على الجيش المصري.

لاشك في أن الضباط المصريين استغلوا الفرصة لتصفية حساباتهم القديمة مع المماليك؛ إذ اتهموا ناظر الجهادية الأسبق عثمان رفقي باشا بالتآمر لاغتيال عرابي، وأدانوا خمسين من ضباطه — جميعهم شراكسة — بنفس التهمة، وتعرض كثير ممن ألقي القبض عليهم للتعذيب بعلم عرابي، الذي قال في وقت لاحق إنه لم يذهب إلى السجن قط ليشهد تعرضهم للعذاب أو سوء المعاملة، وإنه لم يقترب منهم قط.[20]

زاد انزعاج مسئولي باريس ولندن من انفضاض الناس عن توفيق، فكلما قدم الخديوي تنازلًا لحركة الإصلاح، ضعفت سلطته، وضعف نفوذ القوى العظمى على الاقتصاد المصري، وخشيَ البريطانيون والفرنسيون أن تؤدي هذه التنازلات إلى الإخلال بالنظام السياسي في مصر. ولم يكن وجود عرابي في الحكومة كافيًا لتهدئة مخاوف أوروبا؛ إذ أجبر عرابي رئيس الوزراء الجديد محمود سامي البارودي على طرد المسئولين الأوروبيين الذي عُينوا في الحكومة المصرية. حدثت هذه التطورات بسرعة كبيرة، وكانت أكبر مما تحتمله القوى الأوروبية المحافظة. وبدأت حركة عرابي تبدو كثورة، وشرع البريطانيون والفرنسيون في اتخاذ إجراء لدعم نظام الخديوي المتداعي. ومن المفارقات أن ما اتخذوه من إجراءات أدى إلى تفاقم عزلة الخديوي، وعزز موقف عرابي.

في يناير/كانون الثاني ١٨٨٢ أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية بيانًا مشتركًا عرف بمذكرة جامبتا في محاولة لإعادة سلطة الخديوي. وربما كان لنا أن نتوقع تصرفًا أفضل من دولتين تفتخران بقدرتهما على التصرف الدبلوماسي السليم. أمل البريطانيون والفرنسيون أن يؤدي تأكيدهما على توحيد جهودهما ضد جميع التهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النظام المصري إلى أن يحول دون وقوع أي مخاطر قد تتعرض لها حكومة الخديوي، إذ ستتحد الدولتان حتمًا لمواجهتها. وما كان لشيء أن يُضعف موقف توفيق باشا أكثر من هذا التهديد الصريح بحماية الخديوي من شعبه.

تلت تلك المذكرة الخرقاء مطالبات أوروبية بطرد عرابي من مجلس الوزراء، إلا أن موقف عرابي في الداخل صار أقوى كثيرًا حين سعت القوى الأوروبية التي يكرهها الشعب للإطاحة به، وفي المقابل زادت عزلة توفيق. اتهم عرابي توفيق باشا بالعمل لصالح الأوروبيين وخيانة وطنه، واستقال رئيس الوزراء ومعظم الوزارة، وفي ظل هذه الظروف لم يكن أحد على استعداد لتشكيل حكومة جديدة، وظل عرابي في منصبه، وهو ما كان يعني أن الحكومة خضعت تمامًا لسيطرة أقوى الوزراء وأكثرهم شعبية. وهكذا أدت المساعي الأوروبية الهادفة للإطاحة بعرابي — عن غير قصد — إلى وضع الحكومة المصرية تحت سيطرته.

مع تصاعد حدة الموقف لجأت بريطانيا وفرنسا إلى التهديد بالتدخل العسكري. وفي مايو/أيار ١٨٨٢ أرسلتا وحدة من أسطول مشترك إلى مصر. وأدى استعراض القوة هذا إلى جعل الخديوي توفيق في موقف لا يحسد عليه. وفي ٣١ مايو/أيار ترك الخديوي القاهرة، وذهب إلى قصر رأس التين بالإسكندرية ليصبح أكثر قربًا من حماية السفن البريطانية والفرنسية. كانت مصر تخضع في الواقع لحكم رجلين: الحاكم المعترف به شرعيًّا، الخديوي توفيق الذي كان حبيس قصره في الإسكندرية، والزعيم الشعبي أحمد عرابي الذي ترأس الحكومة في القاهرة.

بينما كانت السفن الحربية الأوروبية تجوب على مقربة من الساحل تحولت التوترات بين المصريين والأوروبيين إلى عنف اندلع في الإسكندرية في الحادي عشر من يونيو/حزيران ١٨٨٢. وما بدأ بشجار في شارع بين أحد الرعايا البريطانيين وسائق حنطور مصري تحول إلى شغب ضد الأجانب راح ضحيته أكثر من خمسين شخصًا، وأصيب المئات بجروح، وتعرضت بيوت الآلاف للتدمير وكذا أماكن عملهم، مما جعلهم في حالة عوز. بالغت الصحافة الأوروبية في وصف أحداث الشغب التي

وقعت في الإسكندرية مصورةً إياها على أنها مذبحة للمسيحيين والأوروبيين مما وضع ضغوطًا على الحكومتين البريطانية والفرنسية دفعتهما لاتخاذ رد فعل قوي لما حدث من إخلال بالنظام في مصر.

علم عرابي أن أحداث الشغب التي اندلعت ضد الأوروبيين من المحتمل أن تدفع البريطانيين والفرنسيين للتدخل، بل إنه شك أن الخديوي توفيق حرض على أحداث الشغب حتى يعجل بالتدخل الأجنبي، غير أنه لا يوجد دليل يدعم هذا الزعم. أرسل عرابي ١٢ ألف جندي إلى الإسكندرية ليعيد إليها النظام ويحمي المدينة من رد الفعل الأوروبي المتوقع، وتأهب للحرب فلجأ إلى مؤيديه من كبار ملاك الأراضي يطلب تجنيد الفلاحين تعزيزًا للجيش، وفرض ضرائب طارئة حتى تتوفر لحكومة عرابي الموارد المالية اللازمة للتصدي للهجوم الأوروبي.

وكما هو متوقع أصدر قائد الأسطول البريطاني سير بوشامب سيمور سلسلةً من الإنذارات المتوالية شديدة اللهجة مهددًا بقصف الإسكندرية ما لم تُفكك دفاعاتها البحرية. ولم يهتز الجيش المصري، وشرع في تعزيز دفاعات المدينة باسطًا الاستحكامات في المناطق القريبة من الشاطئ وناصبًا منصات للمدافع حتى يواجه خطر السفن الأوروبية. ولما لم يكن الأوروبيون ولا المصريون على استعداد للتنازل، أصبح النزاع المسلح وشيكًا.

جاء احتمال التدخل العسكري بنتيجة غير متوقعة، ألا وهي انسحاب الأسطول الفرنسي بعد شهور من الجهود الأنجلوفرنسية المشتركة، فالدستور الفرنسي يلزم الحكومة بالحصول على موافقة البرلمان قبل الدخول في حرب مع أي دولة. وكانت فرنسا لم تتعافى بعد من الهزيمة الساحقة التي لحقت بها على يد ألمانيا عام ١٨٧٠، ومن تكلفة إخضاع الجزائر عام ١٨٧١، ونفقات احتلال تونس عام ١٨٨١. كان حجم النفقات التي تكبدتها خزانة فرنسا يرهق مواردها، ولم يكن المجلس راغبًا في الوقوع في أي ورطة خارجية. وفي الخامس من يوليو/تموز أوضحت الحكومة الفرنسية موقفها لبريطانيا، وسحبت سفنها من الإسكندرية.

صار على بريطانيا الآن اتخاذ قرار حاسم: إما أن تتراجع أو تمضي قدمًا وحدها. ولم تكن لدى بريطانيا أي رغبة في احتلال مصر؛ فهي دولة مفلسة حاكمها لا يحظى بثقة شعبه وجيشها متمرد، ولذا لا تجد أي قوة إمبريالية ما يغريها باحتلالها. إضافةً إلى هذا فإن وجود بريطانيا في مصر يخل بميزان القوى في أوروبا الذي طالما جاهدت لندن للحفاظ عليه. بل إن المشكلة الأكبر تكمن في استراتيجية الخروج:

فبعد أن تدخل القوات البريطانية مصر، فمتى ستصبح قادرةً على الانسحاب؟ ولما كانت أهداف بريطانيا تنحصر في تأمين قناة السويس وسداد ديون مصر للدائنين البريطانيين، بدت مخاطر التدخل العسكري أكبر من مزاياه.

إلا أن التراجع لم يكن خيارًا مطروحًا، فبريطانيا في العهد الفكتوري ما كانت لتعتبر نفسها «عظمى» إن خضعت لضباط متمردين في دولة أقل منها تقدمًا. منحت الحكومة الأميرال سيمور موافقتها على التدخل، وفي ١١ يوليو/تموز فتح النيران على مدينة الإسكندرية واستحكاماتها، ومع غروب الشمس اضطرمت النيران في المدينة، وانسحبت القوات المصرية، واحتلت كتيبة من الجنود البريطانيين الإسكندرية في ١٤ يوليو/تموز، ولم تكن هذه بداية حرب وحسب وإنما بداية احتلال بريطاني دام ثلاثة أرباع القرن.

فيما بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول ١٨٨٢ عمل أحمد عرابي قائدًا لحكومة الثورة، وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة المصرية في دفاعها ضد البريطانيين. تمتع عرابي بدعم كبير في المدن والريف بفضل وقوفه في وجه الغزاة. وفي حين ظل الخديوي يلزم قصره في الإسكندرية، منح كثير من الأمراء ورجال القصر ونساء الأسرة الملكية دعمهم لعرابي، وزودوه بالمال والحبوب والخيل استعدادًا للحرب.[21] وظل يحظى بدعم هائل من صفوة ملاك الأرض والتجار المدنيين والمؤسسة الدينية، وبذل مؤيدو عرابي كل ما في وسعهم استعدادًا للحرب القادمة، إلا أن الجيش النظامي لم يكن بالعدد أو الثقة اللازمين لمواجهة البريطانيين، وافتقر المتطوعون الفلاحون إلى النظام والتدريب اللازمين للثبات في مواقعهم عند التعرض للهجوم. وظلت فرصة عرابي في الفوز ضئيلة وإن زادت أعداد جيشه.

كان من دواعي دهشة البريطانيين أن لاقوا مقاومة عنيفة من الجيش غير النظامي التابع لعرابي. وصل السير جارنيت ولزلي إلى الإسكندرية في ذروة الصيف على رأس قوة قوامها ٢٠ ألف رجل، وانطلق بقواته من الإسكندرية للاستيلاء على القاهرة، إلا أن قوات عرابي حالت دون تقدمه طوال خمسة أسابيع مما أجبر البريطانيين على الكف عن المحاولة. عاد ولزلي إلى الإسكندرية ليبحر برجاله إلى منطقة قناة السويس، إذ استطاع البريطانيون الاستيلاء عليها بقوة بحرية جبارة في بداية سبتمبر/أيلول ١٨٨٢. وعندما كان ولزلي في منطقة القناة حصل على تعزيزات من الهند البريطانية، وبعدها تأهب للانطلاق غربًا نحو القاهرة. ونجح عرابي في

مفاجأة القوات البريطانية قبل أن تنطلق من منطقة القناة، وألحق بهم خسائر فادحة قبل أن ينسحب من أمام قواتهم التي تفوقه عددًا. تراجعت القوات المصرية إلى منطقة في الصحراء الشرقية تقع في منتصف الطريق بين القناة والدلتا تعرف بالتل الكبير لحماية القاهرة، لكن قوات ولزلي هاجمتها قبل أن تحظى بالوقت الكافي لإعداد الدفاعات المناسبة. اخترق البريطانيون الصفوف المصرية حتى مسافة ٣٠٠ ياردة قبل الفجر، وفاجئوهم بأن هاجموا القوات المدافعة بالبنادق المزودة بالحراب في فجر ١٣ سبتمبر/أيلول. ووضعت المعركة أوزارها في غضون ساعة واحدة واستسلمت القوات المصرية المنهكة للقوات البريطانية التي تفوقها قوةً، وبهذا صار الطريق إلى القاهرة ممهدًا للقوات الغازية.

انهارت حكومة الثورة التي رأسها أحمد عرابي مع انهيار دفاعاتها في التل الكبير، وألقي القبض على زعيمها بعد يومين، وحوكم هو ورفاقه بتهمة الخيانة، وأدين بها، وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام خففت إلى النفي لمستعمرة سيلان البريطانية [سريلانكا حاليًّا]. وأُعيد الخديوي توفيق إلى العرش، لكنه لم يستعد سيادته الكاملة أبدًا، فمع احتلال بريطانيا لمصر عين مستشارين بريطانيين في جميع مستويات الحكومة، وصار الحاكم الحقيقي لمصر هو المعتمد البريطاني السير إيفلين بيرينج (الذي ارتقى فيما بعد إلى طبقة النبلاء، وعرف باسم لورد كرومر).

ترك عرابي تراثًا مختلطًا تباينت فيه الآراء، فعقب انهيار الحركة التي قام بها تعرض لانتقادات كثيرة رمته بأنه استفز البريطانيين دافعًا إياهم لاحتلال مصر، إلا أن أحدًا لا ينكر الدعم الكبير الذي حظي به حين دافع عن حقوق أهل البلاد المصريين. وكان من أجرأ مؤيديه بعض نساء الأسرة الحاكمة، سجل محامي عرابي — أيه إم برودلي — حوارًا مع إحدى الأميرات قالت فيه بحماس إنهن جميعًا تعاطفن سرًّا من البداية مع عرابي، لأنهن علمن أنه لا يسعى إلا لخير المصريين، وأنهن رأين فيه مخلصًا، وأن حماسهن له لم يعرف حدودًا.[22] وأرجعت الأميرة نازلي — إحدى حفيدات محمد علي — شعبية عرابي إلى أسباب عامة أكثر، فقالت:

> كان عرابي أول وزير مصري يجعل الأوروبيين يطيعونه، ففي عهده تمكن المسلمون على الأقل من أن يرفعوا رءوسهم ولم يجرؤ اليونانيون والإيطاليون على خرق القانون، ومن بعده لم يعد هناك أحد يحفظ النظام،

وخضع المصريون وحدهم للاضطهاد على يد رجال الشرطة، في حين أخذ الأوروبيون يتصرفون كما يحلو لهم.[23]

قضى عرابي ثمانية عشر عامًا في المنفى قبل أن يسمح له خليفة توفيق — عباس حلمي الثاني (تولى الحكم من ١٨٩٢ حتى ١٩١٤) — بالعودة عام ١٩٠١. ولما منحته الحكومة المصرية عفوًا رسميًّا حلف بالولاء للخديوي، واعتزل السياسة. وتطلع جيل جديد من الشباب القوميين لأن يحظوا بدعمه في حربهم ضد الاحتلال البريطاني، لكنه حافظ على عهده، وبقي بمعزل عن السياسة، إذ صار عجوزًا يريد أن ينهي حياته في بلده المحبوب مصر. أدار عرابي ظهره للمستقبل، ولم ينظر إلا للماضي، وقضى آخر عقد من حياته يقرأ جميع ما ورد في الكتب والجرائد عن الثورة العرابية، وكرس ما تبقى من عمره لتبرئة نفسه من الجرائم التي اتهم بارتكابها،[24] فكتب عددًا من المقالات عن حياته، ووزعها على عدد كبير من المؤلفين في مصر والخارج.

وعلى الرغم مما بذله من جهود ظلت تهمتان تلطخان اسمه سنواتٍ بعد وفاته عام ١٩١١، وهما: مسئوليته عن استفزاز بريطانيا ودفعها لاحتلال مصر، وخيانته لأسرة محمد علي، الحاكم الشرعي لمصر. ولم يُرد لعرابي اعتباره إلا بعد أن قام جيل جديد من الضباط المصريين الشبان بالإطاحة بآخر أبناء محمد علي في ثورة ١٩٥٢، وحينها ضمه الناس لمصاف أبطال مصر القوميين.

* * *

أثار الاحتلال البريطاني اضطرابًا تجاوز الحدود المصرية، فتحول ذعر الفرنسيين إلى عداء، إذ رأوا منافسيهم البريطانيين يحظون بوجود إمبريالي قوي في مصر التي ظلت دولة مهمة موالية لهم منذ عهد نابليون؛ إذ اعتمد المصريون على المستشارين العسكريين الفرنسيين، وأرسلوا أكبر بعثاتهم التعليمية إلى باريس، واستوردوا التكنولوجيا الصناعية الفرنسية، وتأسست شركة قناة السويس شركة فرنسية. رفضت فرنسا قبول خسارتها لمصر، وسعت بكافة السبل لتصفية حساباتها مع تلك الدولة التي لقبتها فرنسا بالغادرة. انتقم الفرنسيون بأن استولوا على أراضٍ استراتيجية في أفريقيا حتى يعيدوا مجدهم الإمبريالي، ويمارسوا ضغوطًا على مصالح البريطانيين في الخارج. وتبع هذا ظهور تيار عرف بتيار «التكالب على أفريقيا»، إذ لُونت خريطة أفريقيا بالألوان الإمبريالية التي تشير إلى كل من بريطانيا وفرنسا، ويتبعهما مباشرةً البرتغال وألمانيا وإيطاليا.

بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٤ أدى التنافس الاستعماري إلى عداء شديد بين بريطانيا وفرنسا، وبلغ هذا ذروته في عام ١٨٩٨، إذ أوشكت القوتان الإمبرياليتان على الدخول في حرب بسبب إدعاء كل منهما الأحقية في جزء منعزل من النيل في السودان. ولم تسمح أي منهما بإيقاد نار العداء والتهديد بالدخول في صراع مفتوح، ولم يكن أمامهما من حل سوى إعادة توازن القوى الإمبريالية في البحر المتوسط عن طريق التنازل عن أرض لفرنسا تعويضًا لها عن وجود بريطانيا في مصر، وبما أن فرنسا استولت على تونس والجزائر فالحل الوحيد هو إعطاؤها المغرب أيضًا.[25]

كانت المشكلة تكمن في أن فرنسا ليست هي القوة الأوروبية الوحيدة التي لها مصالح في المغرب، فالإسبان أسسوا مستعمرات على ساحل البحر المتوسط، والبريطانيون لهم مصالح تجارية كبيرة، والألمان صاروا يطالبون بحقهم بقوة تزيد مع الوقت، إضافةً إلى هذا كان على القوى الاستعمارية أن تأخذ في اعتبارها أن أهل المغرب — بعد قرون من تمتعهم بالاستقلال — لا يريدون الاحتلال، ولم يثيروا أحدًا ليغزو أرضهم. حدد وزير الخارجية الفرنسي ثيوفايل ديكلاسيه الاستراتيجية التي اتبعها عام ١٩٠٢ قائلًا إنه مهتم بالتمييز بين القضية العالمية والقضية الفرنسية المغربية، وأنه سيحل القضية الأولى بمعزل عن الثانية مع كل قوة من القوى على التوالي حتى يصل في النهاية إلى حرية التعامل مع قضية المغرب.[26] وعلى مدار السنوات العشر التالية ساومت فرنسا كل قوة من القوى الأوروبية على حدة، ثم بسطت سيطرتها على المغرب.

كانت إيطاليا هي القوة الأقل اهتمامًا بالمغرب، ولهذا بدأ ديكلاسيه بالتوجه إليها عاقدًا معها صفقةً في عام ١٩٠٢ أقرت فيها فرنسا بمصالح إيطاليا في ليبيا مقابل دعم إيطاليا للأطماع الفرنسية في المغرب.

ومثلت بريطانيا تحديًا، إذ كان البريطانيون يتطلعون للحفاظ على مصالحهم التجارية في المغرب، ولم تكن لهم رغبة في السماح لأي قوة بحرية بتحدي هيمنة أسطولهم على مضيق جبل طارق، غير أنهم كانوا مهتمين اهتمامًا صادقًا بتسوية خلافاتهم الاستعمارية مع فرنسا. وفي أبريل/نيسان ١٩٠٤ توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق — عرف بالوفاق الودي — كان صفحةً جديدة في علاقاتهما الدبلوماسية. وفقًا لبنود الاتفاقية أقرت فرنسا وضع بريطانيا في مصر، وتعهدت بعدم المطالبة بتحديد وقت محدد لإنهاء الاحتلال البريطاني. وفي المقابل أقرت بريطانيا بالوضع الاستراتيجي لفرنسا كقوة ترتبط سيادتها ارتباطًا وثيقًا بأرض المغرب، وتعهدت

بعدم الوقوف في وجه أي إجراء تتخذه فرنسا للحفاظ على النظام في هذا البلد، وبمد يد العون للقيام بكافة الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي قد يتطلبها هذا.[27]

وسارعت فرنسا للفوز بموافقة إسبانيا على احتلال للمغرب، فطمأنت مخاوفها هي وبريطانيا بأن تنازلت عن ساحل المغرب المطل على البحر المتوسط ليقع تحت دائرة نفوذ إسبانيا. وكان هذا أساس اتفاقية عقدت بين فرنسا وإسبانيا بشأن المغرب في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٠٤.

كادت فرنسا تحل القضية العالمية مما يمهد الطريق لاحتلال المغرب، إذ وافقت جميع القوى الأوروبية على هذا، ما عدا ألمانيا. تطلع ديكلاسيه إلى المضي في احتلال المغرب دون الرجوع إلى ألمانيا، فالإمبراطورية الألمانية لم تمتد قط نحو البحر المتوسط. إضافةً إلى هذا فقد علم ديكلاسيه أن ألمانيا ستطالب فرنسا بأن تقر باستيلائها على منطقة الألزاس واللورين التي استولت عليها إثر الحرب التي دارت بينهما فيما بين ١٨٧٠ و١٨٧١ مقابل إقرارها بأطماع فرنسا في المغرب، وهذا ثمن أكبر من أن تدفعه فرنسا في مقابل الحصول على موافقة ألمانيا. إلا أن حكومة القيصر فيلهلم الثاني أبت تجاهل فرنسا لها. كانت ألمانيا تبرز كقوة استعمارية كبرى لها ممتلكات في أفريقيا وجنوب المحيط الهادي، وصارت المغرب منطقة نزاع بينها وبين فرنسا.

بدأ الألمان يؤكدون مصالحهم في المغرب ليجبروا فرنسا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وفي مارس/آذار ١٩٠٥ رتب وزير الخارجية الألماني الأمير برنارت فون بولوف لزيارة يقوم بها القيصر فيلهلم الثاني إلى سلطان المغرب مولاي عبد العزيز في طنجة. وأثناء هذه الزيارة أكد الإمبراطور الألماني احترامه لسيادة المغرب وللمصالح الألمانية في أرض السلطان، وبهذا وضع أول عقبة في سبيل أطماع فرنسا في المغرب. هذه الخطوة التي اتخذتها ألمانيا أجبرت فرنسا على التفاوض معها، وأعيد فتح القضية المغربية أثناء انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في يناير/كانون الثاني ١٩٠٦.

زعم أن هدف هذا المؤتمر الذي حضرته إحدى عشرة دولة هو مساعدة سلطان المغرب في وضع برنامج إصلاح تسير عليه حكومته، لكن في الواقع تطلعت فرنسا لاستغلال المؤتمر لحشد مزيد من الدعم الأوروبي لتؤثر على ألمانيا، وتتغلب على معارضة القيصر لأطماعها في المغرب. وعلى الرغم مما بذلته ألمانيا من جهود لحشد حاضري المؤتمر ضد فرنسا، كانت ثلاث من الدول المشاركة في المؤتمر قد أبدت

موافقتها بالفعل على مطالبة فرنسا باحتلال المغرب — هي إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا — وأجبرت حكومة القيصر على الاستسلام. وفي عام ١٩٠٩ أقرت ألمانيا أخيرًا بالدور الخاص لفرنسا في الحفاظ على أمان المغرب.

بعد أن فازت فرنسا بموافقة القوى الأوروبية الأخرى على احتلال المغرب وجهت اهتمامها إلى العلاقات الفرنسية المغربية. حكم أشراف المغرب البلاد حكمًا مستقلًا عن الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية منذ عام ١٥١١ بلا انقطاع، لكن بدءًا من عام ١٨٦٠ بدأت القوى الأوروبية تتدخل في الشئون السياسية والاقتصادية للسلطنة العريقة تدريجيًّا. أيضًا مرت المغرب بسلسلة من الإصلاحات قادتها الدولة أثناء حكم مولاي حسن (تولى الحكم من ١٨٧٣ إلى ١٨٩٤) في محاولة معهودة للقضاء على الاختراق الأوروبي عن طريق تبني تكنولوجية أوروبا وأفكارها. وكما هو متوقع أفضى هذا إلى زيادة التدخل الأوروبي وضعف الخزانة القومية بسبب ما أنفقته من مبالغ طائلة على المشروعات العسكرية ومشروعات البنية التحتية.

تولى مولاي عبد العزيز الحكم (من ١٨٩٤ إلى ١٩٠٨) بعد السلطان المصلح مولاي حسن وهو في الرابعة عشرة من عمره، وكان يفتقر إلى النضج والخبرة اللازمين لقيادة المغرب في خضم الأطماع الأوروبية المتنافسة بحيث يحافظ على سيادتها واستقلالها. صارت فرنسا تستغل غياب الترسيم الواضح للحدود بين الجزائر والمغرب استغلالًا كبيرًا، فترسل جنودًا إلى الأراضي المغربية بحجة إيقاف غارات القبائل، ومع اعتداء الفرنسيين على أراضي المغرب كانوا يكبلون حكومة السلطان بقروض عامة. وفي عام ١٩٠٤ منحت الحكومة الفرنسية المغرب قرضًا بقيمة ٦٢,٥ مليون فرانك (١٢,٥ مليون دولار أمريكي) أخذته من بنوك باريس مما زاد من اختراق فرنسا لاقتصاد المغرب.

استاء أهل المغرب من استفحال الوجود الفرنسي في بلادهم، وبدءوا يهاجمون المشروعات التجارية الأجنبية. ردت فرنسا على هذا باحتلال بعض المدن المغربية، وكانت الواقعة الأسوأ سمعة هي قصف الدار البيضاء من البحر واحتلالها على يد قوات بلغ عددها خمسة آلاف جندي عام ١٩٠٧ بعد هجوم عنيف على مصنع يملكه فرنسي. ومع زيادة توغل فرنسا في المغرب، بدأ الشعب يفقد الثقة في السلطان، وبدأ أخوه مولاي عبد الحفيظ ثورة ضده، وأجبره على التنازل عن العرش واللجوء لحماية فرنسا عام ١٩٠٨.

بعد نجاح الثورة التي قام بها مولاي عبد الحفيظ خلف أخاه على العرش منذ عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٢، غير أنه لم يكن أكثر نجاحًا في التصدي للانتهاكات الأوروبية. كانت ألمانيا آخر حليف تبقى للسلطان في أوروبا، وأرسلت سفينة مزودة بالمدافع لميناء أغادير في يوليو/تموز ١٩١١ في محاولة أخيرة لوقف توسع فرنسا في المغرب، لكن حل أزمة أغادير جاء في النهاية على حساب المغرب؛ إذ وافقت حكومة القيصر على الأطماع الفرنسية في المغرب مقابل موافقة فرنسا على التنازل لألمانيا عن أراضٍ في الكونغو الفرنسية.

أتمت فرنسا احتلال المغرب في مارس/آذار ١٩١٢ عندما وقع مولاي عبد الحفيظ معاهدة فاس التي أخضعت المغرب للحماية الفرنسية. ومع أن الأشراف ظلوا على العرش — حتى إن الملك محمد السادس الذي يتولى العرش حاليًّا هو سليلهم — فقد انتقلت سيادة المغرب للإمبراطورية الفرنسية طوال الأربعة والأربعين عامًا التالية. وصار بوسع فرنسا أخيرًا أن تسامح بريطانيا على احتلالها لمصر.

* * *

كانت ليبيا آخر أرض في شمال أفريقيا لا تزال خاضعة للحكم العثماني المباشر، وبحلول الوقت الذي فازت فيه فرنسا بالحماية على المغرب كانت إيطاليا في حرب بالفعل مع الإمبراطورية العثمانية نزاعًا على ملكيتها. وفي حين ظل إقليما طرابلس وبرقة جزءًا من الإمبراطورية العثمانية اسميًّا منذ القرن السادس عشر، فإنهما لم يخضعا للسيطرة العثمانية المباشرة إلا في أربعينيات القرن التاسع عشر؛ وقد حكم الباب العالي ليبيا دون تدخل كبير في أمورها. كانت عاصمتا هاتين الولايتين، طرابلس وبنغازي، قاعدتين ينحصر الوجود العثماني فيهما في مجموعة صغيرة من المسئولين والضباط اللازم وجودهم لحفظ السلام.

وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس واحتلال بريطانيا لمصر رأى العثمانيون قيمة استراتيجية كبيرة في الأراضي الليبية. وبعد اندلاع ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ وصعود مجموعة جديدة من القوميين إلى السلطة، بدأت حكومة إسطنبول تتخذ اجراءات فعالة للحد من الانتهاكات الإيطالية في ليبيا مانعةً الإيطاليين من شراء أراضي طرابلس وبرقة أو امتلاك المصانع فيهما. بالتأكيد أراد العثمانيون أن يحولوا دون خسارة آخر موضع نفوذ لهم في شمال أفريقيا لصالح الطموح الإمبريالي الأوروبي.

لسنوات طويلة ظلت القوى الأوروبية تعد إيطاليا بمنحها ليبيا؛ قطع البريطانيون هذا العهد عام ١٨٧٨، والألمان عام ١٨٨٨، والفرنسيون عام ١٩٠٢. ومن الواضح أن الدول الأوروبية الأخرى توقعت من إيطاليا أن تجد سبيلًا سلميًّا لضم ليبيا لممتلكاتها. غير أن الإيطاليين اختاروا دخول ليبيا بالقوة، فأعلنوا الحرب على العثمانيين في ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩١١ متذرعين بأن الرعايا الإيطاليين تعرضوا لسوء المعاملة في الأراضي الليبية. قاوم العثمانيون الموجودون في ليبيا الغزاة مقاومة عنيفة، فقرر الإيطاليون نقل الحرب إلى قلب الأراضي العثمانية. قصفت السفن الإيطالية بيروت في فبراير/شباط ١٩١٢، وهاجمت المواقع العثمانية في مضيق الدردنيل في أبريل/نيسان، واحتلت جزيرة رودس وباقي جزر الدوديكانيز في المدة من أبريل/نيسان إلى مايو/أيار ١٩١٢ مدمرةً التوازن الاستراتيجي في شرق المتوسط.

وسارعت القوى الأوروبية الأخرى إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية لاحتواء الخراب الذي حل، إذ خافوا أن يشعل الإيطاليون الحرب في منطقة البلقان المضطربة (وكان الإيطاليون بالفعل يؤججون نيران الحركة القومية الألبانية المناهضة للعثمانيين). رحبت إيطاليا ترحيبًا كبيرًا بالسماح لنظام المؤتمرات الأوروبي بأن يحسم المسألة الليبية؛ فقد كانت قواتها مكبلة بالمقاومة الشديدة للحاميات التركية الصغيرة والليبيين، ولم تبسط سيطرتها على المناطق الداخلية من البلاد.

عاد السلام على حساب آخر ما يملكه العثمانيون من أراضٍ في شمال أفريقيا؛ إذ قامت الدول الأوروبية بدور الوسيط بين العثمانيين والإيطاليين، وأبرمت معاهدة سلام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٢ أُخضعت بموجبها ليبيا للحكم الإمبريالي الإيطالي. إلا أن إيطاليا واجهت مقاومة عنيفة من الليبيين بعد انسحاب القوات العثمانية، إذ واصلوا حربهم ضد الحكم الأجنبي حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

* * *

بحلول نهاية عام ١٩١٢ خضع ساحل شمال أفريقيا كله للهيمنة الاستعمارية، من مضيق جبل طارق وحتى قناة السويس، فخضع اثنان من بلاد هذه المنطقة للحكم الاستعماري المباشر، وهما الجزائر وليبيا، في حين خضعت تونس ومصر والمغرب لحماية فرنسا وبريطانيا، وإن ظل يحكمها ملوكها صوريًّا. بدأت القواعد الأوروبية تحل محل القواعد العثمانية، مما كان له تبعات عظيمة على مجتمعات شمال أفريقيا.

كُتِب الكثير عن التاريخ الإمبريالي من منظور السياسة العليا والدبلوماسية العالمية، إلا أن الإمبريالية أضفت أيضًا تغييرات هامة جدًّا على حياة شعوب شمال أفريقيا، ويمكننا أن ننظر إلى تجارب شخص واحد فقط فنرى آثار هذه التغيرات على مجتمعه كافة.

ولد المفكر أحمد أمين (١٨٨٦–١٩٥٤) في القاهرة بعد أربع سنوات من احتلال بريطانيا لمصر، وتوفي قبل انسحابها منها بعامين، فلم يعرف مصر إلا وهي تحت الاستعمار. أثناء دراسته في الأزهر وبداية عمله مدرسًا بإحدى المدارس قابل كثيرًا من المفكرين البارزين الذين عاشوا في عصره، والتقى ببعض من أكثر المصلحين الإسلاميين تأثيرًا في ذلك العصر، وشهد ظهور الحركات القومية والأحزاب السياسية في مصر، ورأى نساء مصر يخرجن من عزلة الحجاب والخدور إلى الحياة العامة، وأودع تأملاته حول هذه التغيرات الكبيرة السيرةَ الذاتية التي كتبها في نهاية حياته، تلك الحياة الناجحة التي أنهاها وهو أستاذ جامعي وشخصية أدبية مرموقة.[28]

نشأ الشاب أحمد في عالم شهد تغيرًا سريعًا، وكانت الفجوة التي تفصل جيله عن جيل والده — طالب العلم الإسلامي — كبيرة إلى حد لافت للنظر؛ فقد كان والده يعيش في عصر اليقين بما هو إسلامي، إذ أمضى حياته بين الدراسة في الأزهر والقيام بمهام إمامة مسجد الإمام الشافعي. أما جيل أحمد فشكلته الأفكار الجديدة والمستجدات، ومنها الصحف التي مكنت الصحفيين من القيام بدور رئيسي في تشكيل الرأي العام.

بدأ أحمد أمين قراءة الصحف وهو مدرس شاب بإحدى المدارس، إذ كان يرتاد مقهى يقدم الجرائد لروّاده، وحسبما يوضح أمين عُرفت كل جريدة بتوجهها السياسي. وكان أمين كثيرًا ما يختار الجرائد المحافظة ذات التوجه الإسلامي، إذ توائم قيمه الشخصية، لكنه اطلع أيضًا على ما صدر في عصره من جرائد قومية وأخرى تؤيد الإمبريالية.

دخلت المطابع مصر لأول مرة في عشرينيات القرن التاسع عشر، وكانت من أول البضائع الصناعية التي صدرها الغرب إلى الشرق الأوسط. أرسل محمد علي واحدةً من أوائل البعثات الفنية إلى ميلان بإيطاليا لتتعلم المعارف والتكنولوجيا الخاصة بالمطابع، وبعد هذا مباشرةً بدأت الحكومة المصرية تنشر جريدة رسمية كانت أول إصدار دوري يُنشَر باللغة العربية، وكان هدفها الأول هو «تحسين أداء الحكام

المبجلين وكبار المسئولين الذي يتولون شئون العامة ويديرون مصالحهم».[29] وفي الفترة بين ١٨٤٢ و١٨٥٠ تولى رفاعة الطهطاوي — مؤلف الدراسة الشهيرة عن باريس — رئاسة تحرير هذه الجريدة الرسمية التي حملت اسم «الوقائع المصرية».

استغرق الأمر بضعة عقود حتى يبدأ أصحاب المشروعات الخاصة إصدار الجرائد، ثم صدرت كثير من هذه الصحف تحت رقابة حكومية غير مباشرة، وكان عدد الطبعات أصغر من أن يمكن الصحف من الازدهار دون دعم الحكومة، فمثلًا نشر القطاع الخاص صحيفة «الجوائب» في إسطنبول، وهي من أوائل الصحف الصادرة بالعربية، وبدأ صدورها عام ١٨٦١ إلى أن تعرضت لمشكلات مادية بعد صدورها بعدة أشهر، فشمل السلطان عبد العزيز الجريدة المستقلة بعنايته، وقال الناشر لقرائه: «تقرر أن تتحمل وزارة المالية العثمانية تكاليف الجوائب من الآن فصاعدًا، وأن تطبع في مطابع الإمبراطورية، وفي ظل هذه الظروف يصبح علينا أن نتعهد بالولاء لسيدنا السلطان العظيم.»[30] ورغم هذه القيود التي فرضت على حرية الصحافة كان للجوائب تأثير فعال، ووصلت إلى الجمهور الذي يقرأ بالعربية في المغرب وشرق أفريقيا والمحيط الهندي. وتبع هذه الصحيفة صدور صحف أخرى.

صارت بيروت والقاهرة مركزين مهمين للصحافة والنشر في العالم العربي، وهما تحتفظان بهذه المكانة حتى يومنا هذا. وفي منتصف القرن التاسع عشر شهدت لبنان ذروة حركة بعث أدبية كبرى عرفت بالنهضة؛ إذ انهمك المفكرون المسلمون والمسيحيون في إعداد القواميس والموسوعات وطبعات أمهات كتب الأدب والفكر العربي، وشجعتهم على هذا إمكانات المطابع (التي غالبًا ما امتلكها المبشرون).

تُعد النهضة مرحلةً مثيرة أعاد عرب الإمبراطورية العثمانية فيها اكتشاف التراث الفكري، وحددوا هويتهم الثقافية، إذ بدءوا يرتبطون بأمجاد عصر ما قبل الإمبراطورية العثمانية. احتضنت هذه الحركة جميع الشعوب المتحدثة بالعربية دون تفرقة على أساس عرق أو دين، وغرست بذور فكرة ستؤثر في السياسة العربية تأثيرًا كبيرًا، ألا وهي أن العرب أمة تتسم بوحدة اللغة والثقافة والتاريخ. وفي أعقاب الصراعات العنيفة التي شهدها جبل لبنان ودمشق عام ١٨٦٠ احتلت هذه الرؤية الإيجابية الجديدة أهمية خاصة لقدرتها على حل الخلافات الطائفية. وقامت الصحف بدور رئيسي في نشر هذه الأفكار، حتى إن أحد رواد النهضة — وهو بطرس البستاني — قال في ١٨٥٩ إن الصحف «من أهم وسائل تعليم الجماهير».[31] وبحلول نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر صار ببيروت ما لا يقل عن خمس وعشرين صحيفة ودورية تتناول الأحداث الجارية.

لكن في هذا الوقت أيضًا بدأت الحكومة العثمانية فرض قيود جديدة على الصحافة، تطورت لتصبح رقابة صارمة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩). انتقل كثير من الصحفيين والمفكرين من سوريا ولبنان إلى مصر، حيث كانت القيود التي يفرضها الخديوي على الصحافة أقل من تلك المفروضة في بلادهم، ومثلت هذه الهجرة بداية ظهور الصحافة الخاصة في القاهرة والإسكندرية. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تأسس في مصر ما يربو على مائة وستين جريدة ودورية صادرة باللغة العربية.[32] تأسست جريدة الأهرام — إحدى أشهر الصحف في العالم العربي اليوم — على يد الأخوين سليم وبشارة تقلا اللذين انتقلا من بيروت إلى الإسكندرية في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر. وعلى عكس كثير من الصحف المعاصرة التي اعتادت نشر مقالات عن موضوعات ثقافية وعلمية كانت صحيفة الأهرام بحق صحيفةً إخبارية من أول طبعة صدرت منها في الخامس من أغسطس/آب ١٨٧٦. استغل الأخوان تقلا وجود مكتب تلغراف في الإسكندرية، واشتركا في الخدمات التي تقدمها وكالة أنباء رويترز، وصارا ينشران أنباء عن الداخل والخارج في غضون أيام — بل ساعات — من وقوع الأحداث في حين كانت الصحف الصادرة في بيروت — التي لم يتح لها استخدام التلغراف فاعتمدت على البريد — تنشر التقارير عن الوقائع الأجنبية بعد حدوثها بشهور.

ومع ازدياد تأثير الصحافة المصرية سعى الحُكام لإحكام قبضة الدولة على الإعلام المزدهر، فأغلقت الحكومة الصحف التي رأت أن آراءها السياسية متطرفة. وعقب إفلاس مصر في عام ١٨٧٦ وما تبع هذا من تدخل أوروبا في شئون البلاد السياسية، قام الصحفيون بدور فعال مع المصلحين المتحالفين لدعم الزعيم أحمد عرابي، فما كان من الحكومة إلا أن فرضت قانونًا صارمًا بشأن الصحافة في عام ١٨٨١ ليصبح نموذجًا خطيرًا للقيود المفروضة على حريات الصحافة.

خفت القيود المفروضة على الصحافة في ظل الاحتلال البريطاني، وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر لم يطبق اللورد كرومر قانون عام ١٨٨١ على الإطلاق، وظل يقدم معونات مادية للصحف الأكثر تعاطفًا مع الوجود البريطاني في مصر — جريدة إجيبشيان جازيت الصادرة بالإنجليزية وجريدة المقطم الصادرة بالعربية — بيد أنه لم يتخذ أي إجراء ضد الصحف التي تنتقد إدارته صراحةً. لقد أدرك كرومر أن الصحف لا يقرؤها إلا عدد محدود جدًّا من الصفوة المتعلمة،

وأن حرية الصحافة متنفس يتيح للحركة القومية الصاعدة التنفيس عن الكبت مما يعود عليه بالنفع.

كان هذا هو عالم الصحافة الذي اختبره أحمد أمين في العقد الأول من القرن العشرين؛ إعلام عربي كان ثمرةً للتكنولوجيا الأوروبية يعبر عن نطاق واسع جدًّا من الآراء بدءًا من التوجهات الدينية وحتى القومية ومناهضة الإمبريالية.

عُدَّت الأفكار القومية التي روجت لها الصحف في عصر أحمد أمين جديدة نسبيًّا، فكانت فكرة النظر إلى «الأمة» باعتبارها وحدة سياسية — مجتمع أسس على أرض محددة يتطلع إلى الحكم الذاتي — ثمرة فكر حركة التنوير الأوروبية التي وصلت إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم خلال القرن التاسع عشر. في بداية ذلك القرن رفض كثيرون في العالم العربي القومية؛ إذ ارتبطت بالمجتمعات المسيحية في دول البلقان التي سعت إلى الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، والتي كثيرًا ما كانت تفعل هذا بدعم أوروبي. وقد استجاب جند مصر وشمال أفريقيا لدعوة السلطان، وخاضوا الحرب ضد الحركات القومية في البلقان بدءًا من عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى السبعينيات.

مع ذلك عقب انتزاع شمال أفريقيا من العالم العثماني مع قدوم الحكم الاستعماري الأوروبي، صارت الحركة القومية بديلًا للهيمنة الأجنبية، بل إن الإمبريالية زودت الحركة القومية بعاملين ساعداها على الظهور في شمال أفريقيا هما: الحدود التي وضحت الأرض القومية التي تسعى الشعوب لتحريرها، والعدو المشترك الذي تتحد الشعوب ضده في صراع مشترك من أجل الحرية.

مقاومة الاحتلال الأجنبي وحدها لا تخلق توجهًا قوميًّا؛ فنحن لا ننظر إلى الحرب التي خاضها عبد القادر في الجزائر ولا إلى ثورة عرابي في مصر على أنهما حركتان قوميتان لافتقارهما إلى أساس أيديولوجي واضح. ففي ظل غياب أساس من الأيديولوجية القومية لم تكن هناك حركة سياسية تواصل مسيرة الاستقلال بعد هزيمة الجيوش ونفي القادة.

ولم تسر عملية تحديد الهوية القومية بخطى حثيثة إلا بعد احتلال أوروبا لشمال أفريقيا. فما معنى أن يكون المرء «مصريًّا» أو «ليبيًّا» أو «تونسيًّا» أو «جزائريًّا» أو «مغربيًّا»؟ هذه الصفات القومية لم تُشر إلى هوية واضحة المعالم في ذهن كثير من الناس في العالم العربي. فعندما كانوا يُسألون: من هم ومن أين أتوا،

كانوا إما يشيرون إلى هوية محلية جدًّا — كمدينة (إسكندراني) أو قبيلة، أو منطقة على أقصى تقدير (منطقة القبائل الجبلية) — أو ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من مجتمع أكبر كثيرًا، كالأمة الإسلامية.

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تشهد دولة سوى مصر ثورةً قوميةً مهمة. تعامل رجال الدين المسلمون الإصلاحيون مع مفارقة وقوع المسلمين تحت الحكم الأوروبي المسيحي بأن بدءوا صياغة رد فعل إسلامي ضد الإمبريالية. وفي نفس الوقت وضعت مجموعة أخرى من المصلحين الذين تأثروا بالمجددين الإسلاميين أجندةً قومية علمانية. وأثر كل من المجددين الإسلاميين والقوميين العلمانيين في الفكر العربي وكانوا مصدر إلهام للحركات القومية التي نشأت بعد هذا في العالم الإسلامي.

أسهم رجلان في تحديد ملامح الحديث الذي دار حول الإسلام والحداثة في نهاية القرن التاسع عشر، هما: السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩–١٨٩٧) والشيخ محمد عبده (١٨٤٩–١٩٠٥). اشترك الرجلان في وضع أجندة إصلاح إسلامية شكلت رؤية الإسلام والقومية حتى وقت بعيد من القرن العشرين.

كان الأفغاني مفكرًا لا يهدأ ولا يكل، سافر في كثير من أنحاء العالم الإسلامي والأوروبي ملهمًا أتباعه ومُزعِجًا الحكام أينما حل. أمضى ثمانية أعوام في مصر، من ١٨٧١ حتى ١٨٧٩، حيث درس في جامعة الأزهر التي كانت تقوم بدور فعال في المجتمع، وأهله التعليم الذي تلقاه لأن يكون عالم دين، لكن ميوله الطبيعية دفعته لأن يصبح مشاغبًا سياسيًّا. جعلته أسفاره في الهند وأفغانستان وإسطنبول يدرك عظم الخطر الذي توجهه أوروبا للعالم الإسلامي وعجز زعماء الدول الإسلامية عن مواجهة هذا الخطر. ولم ينصب اهتمام فلسفة الأفغاني السياسية على جعل الدول الإسلامية تحقق القوة والنجاح السياسيين كما كان حال مصلحي عهد التنظيمات في مصر وتونس والإمبراطورية العثمانية، وإنما قال إن مسلمي العصر الحديث لو طبقوا مبادئ دينهم، فستستعيد بلادهم سابق قوتها، وتتغلب على التهديدات الخارجية التي توجهها لها أوروبا.[33]

ورغم اقتناع الأفغاني بأن الإسلام يوافق تمامًا العصر الحديث فقد اعتقد أن المسلمين في حاجة إلى تحديث دينهم حتى يواجهوا قضايا العصر. ومثل جميع المسلمين المتدينين آمن الأفغاني بأن رسالة القرآن خالدة وصالحة لكل العصور،

وأن الأمر الوحيد الذي صار غير مواكب للعصر هو تفسير القرآن، وأن الباحثين الإسلاميين تعمدوا تجميد هذا العلم في القرن الحادي عشر حتى يحولوا دون حدوث شقاق وانقسام، وأن دارسي الإسلام في القرن التاسع عشر يتعلمون الدين من نفس الكتب التي تعلم منها دارسو القرن الثاني عشر. ومن هنا تتضح ضرورة الاجتهاد في تفسير القرآن من أجل جعل قواعد الإسلام مواكبة للعصر ومواجهة تحديات القرن التاسع عشر التي لم يكن علماء الدين في القرون الوسطى ليستطيعوا التنبؤ بها. تطلع الأفغاني إلى فرض قيود على الحكام المسلمين عن طريق وضع دساتير تقوم على مبادئ إسلامية حديثة تحدد سلطاتهم تحديدًا واضحًا، وإلى تحفيز جميع المجتمعات المسلمة في أنحاء العالم على توحيد جهودها تحت مظلة الخلافة الإسلامية. هذه الأفكار الجديدة كليةً ألهمت جيلًا موهوبًا من الشباب الدارسين في الأزهر منهم القوميَّين: أحمد لطفي السيد، وسعد زغلول، والمجدد الإسلامي الكبير الشيخ محمد عبده.

وُلد محمد عبده في قرية بدلتا النيل، وصار واحدًا من أعظم مفكري عصره، عمل باحثًا إسلاميًّا وصحفيًّا وقاضيًا، وأنهى حياته المهنية مفتيًا للديار المصرية، أي أكبر مسئول ديني في البلاد. كان يكتب لجريدة الأهرام الشهيرة، ومثل الطهطاوي عمل رئيسًا لتحرير الجريدة الرسمية للحكومة المصرية. كان واحدًا من مؤيدي أحمد عرابي في عام ١٨٨٢، ونفته القوات البريطانية إلى بيروت عقابًا له.

أثناء نفيه سافر إلى أوروبا الغربية حيث قابل الأفغاني في باريس، ودشنا جريدة تسعى للإصلاح وتطالب برد فعل إسلامي للإمبريالية الغربية. أضاف عبده إلى مبادئ الأفغاني، وطرح مسار عمل أكثر صرامة لدى عودته إلى مصر في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

ومن المفارقات أن الدعوة التي تبناها محمد عبده بهدف جعل الإسلام تقدميًّا اتخذت من المجتمع الإسلامي الأول — النبي محمد وأتباعه المعروفين بالسلف — نموذجًا لها. وبهذا كان محمد عبده واحدًا من مؤسسي النمط الفكري الإصلاحي الجديد الذي صار يعرف بالسلفية، وهو مصطلح ارتبط في عصرنا بأسامة بن لادن والجناح الأكثر تطرفًا من بين المسلمين المناهضين للغرب. إلا أن الحال لم يكن كذلك في عصر محمد عبده، فباستحضار نموذج السلف الإسلامي كان محمد عبده يستحضر عصرًا ذهبيًّا اتبع المسلمون فيه دينهم اتباعًا صحيحًا، ونتيجةً لهذا صاروا قوة هيمنت على العالم؛ إذ ظلوا سادة المنطقة الممتدة من البحر المتوسط وحتى

أقصى جنوب آسيا طوال القرون الأربعة الأولى للإسلام. وبعد هذا أصاب الجمود الفكر الإسلامي — على حد قوله — وتسربت إليه الصوفية، وانزوت العقلانية، واتبع المسلمون القواعد اتباعًا أعمى. ولن تستطع الأمة العودة إلى المنهج العقلاني الإسلامي الخالص الذي اتبعه السلف واستعادة الفعالية التي جعلت الحضارة الإسلامية تهيمن على العالم إلا عن طريق تخليص الإسلام من هذه الإضافات الغريبة على الدين الإسلامي.

كان على أحمد أمين بصفته طالبًا بالأزهر أن يتغلب على تردده في حضور الدروس التي يلقيها الإمام العظيم محمد عبده. وتعطينا ذكرياته عن دروس محمد عبده صورة واضحة لأثر المصلحين الإسلاميين على طلابهم، إذ قال إنه حضر درسين من دروسه، وسمع صوته الجميل، ورأى مظهره الجليل، وفهم منه ما لم يفهمه من شيوخ الأزهر الذين درسوا له. كان محمد عبده يُضَمِّن أجندة الإصلاح التي نادى بها في دروسه. ويتذكر أحمد أمين قائلًا: «كان من حين إلى حين يستطرد في شرح حال المسلمين واعوجاجهم وطريقة علاجهم.»[34]

بينما كانت مصر تخطو نحو عصر القومية جعل الأفغاني ومحمد عبده الإسلام جزءًا لا يتجزأ من الهوية القومية. واهتمامًا من الإمام وأتباعه بحال المجتمع الإسلامي، بدءوا يفكرون بشأن الإصلاحات الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الكفاح الوطني.

في نقاشات أتباع محمد عبده حول «أحوال المسلمين»، بدءوا يدافعون عن تغيير وضع المرأة في المجتمع الإسلامي. ففي اللقاء الأول بين المفكرين المصريين والأوروبيين أثناء حملة نابليون، رأى المصريون نموذجًا مختلفًا تمامًا للعلاقات بين الجنسين، ورفضوا ما رأوه. أصاب المؤرخ المصري الجبرتي الفزع من تأثير رجال الحملة على المصريات، إذ قال مستهجنًا: «صار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزييات بزيهم ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي.»[35] كان هذا — في نظر الجبرتي — انقلابًا تامًّا للنظام الطبيعي في عالم يرجع الأمر والنهي فيه للرجال.

وحين راقب الطهطاوي العلاقات بين الجنسين في باريس بعد هذا بثلاثين عامًا تذمر هو أيضًا من قلب «النظام الطبيعي»، وكتب قائلًا: «ثم إن الرجال عندهم عبيد النساء وتحت أمرهن، سواء كن جميلات أم لا.»[36] فالجبرتي والطهطاوي ينتميان إلى مجتمع تظل النساء المحترمات فيه حبيسات الخدور، ويخرجن إلى الأماكن العامة في

هدوء وتخفٍ متدثرات بطبقات من الملابس والحُجُب. كان هذا لا يزال وضع القاهرة عندما كان أحمد أمين في طفولته. وصف أحمد أمين أمه وأخواته قائلًا: «محجبات، لا يرين الناس ولا يراهن الناس إلا من وراء حجاب.»[37]

في تسعينيات القرن التاسع عشر بدأ المصلحون المصريون يتحدثون عن دور مختلف للمرأة، وكان أقوى الأصوات التي طالبت بهذا على الإطلاق هو صوت المحامي قاسم أمين (١٨٦٣–١٩٠٨) الذي قال إن أساس الكفاح الوطني من أجل الاستقلال يجب أن يبدأ بتحسين وضع المرأة في المجتمع.

وُلد قاسم أمين (وهو ليس من أقارب أحمد أمين) لأسرة مميزة؛ فوالده التركي عمل واليًا عثمانيًّا وحصل على لقب باشا قبل مجيئه إلى مصر. أُرسل قاسم لأفضل المدارس الخاصة في مصر، ثم درس الحقوق في القاهرة ومونبلييه. وعاد إلى مصر عام ١٨٨٥، وسرعان ما انخرط في جماعات الإصلاحيين المتمركزة حول الإمام محمد عبده.

وفي حين ناقش رفاقه دور الإسلام والاحتلال البريطاني في الصحوة القومية التي تشهدها مصر ركز قاسم على مكانة المرأة. في عام ١٨٩٩ ألف كتابه الرائد «تحرير المرأة». كان قاسم أمين يكتب من منظور مصلح إسلامي يخاطب جمهورًا مسلمًا، وربط آراءه بالأجندة القومية العلمانية الداعية إلى تحرير الوطن من الإمبريالية.

في عام ١٩٠٠ كانت النساء محرومات من التعليم، ناهيك عن العمل، ولم تتعلم القراءة والكتابة سوى نسبة واحد بالمائة من المصريات.[38] وحسبما أشار قاسم أمين في ذلك الوقت — وحسبما يشير واضعو تقرير التنمية البشرية العربي إلى يومنا هذا — فإن العجز عن تمكين المرأة يسلب العالم العربي ككل قوته. وحسب قول قاسم: «إن النساء في كل بلد يقدرن بنصف سكانه على الأقل، فبقاؤهن في الجهل حرمان من الانتفاع بأعمال نصف عدد الأمة، وفيه من الضرر الجسيم ما لا يخفى.»[39] وجاء الانتقاد الذي كتبه باللغة الفصحى لاذعًا، إذ قال:

> مضت الأجيال عندنا والمرأة خاضعة لحكم القوة، مغلوبة لسلطان الاستبداد من الرجل، وهو لم يشأ أن يتخذها إلا إنسانًا صالحًا لخدمته مسيرًا بإرادته، وأغلق في وجهها أبواب المعيشة والكسب بحيث آل أمرها إلى العجز عن تناول وسيلة من وسائل العيش بنفسها، ولم يبق أمامها من طرقه إلا أن تعيش ببضعها إما زوجة أو مفحشة.[40]

عقد قاسم أمين مقارنةً بين الوضع المتقدم الذي وصلت إليه حقوق المرأة في أوروبا وأمريكا وما تقدمه النساء من إسهامات لحضارة الغرب من جهة وبين تخلف مصر والعالم الإسلامي مقارنةً بتلك البلاد من جهة أخرى قائلًا: «فهذا الانحطاط في مرتبة المرأة عندنا هو أهم مانع يقف في سبيلنا ليصدنا عن التقدم إلى ما فيه صلاحنا.»[41] ثم ربط بين وضع المرأة والكفاح القومي قائلًا: «لا بد لحسن حال الأمة من تحسن حال المرأة.»[42]

أثار كتاب «تحرير المرأة» جدلًا واسعًا بين المصلحين والمحافظين والقوميين والمفكرين؛ فأدانه المحافظون والقوميون قائلين إنه يتلف نسيج المجتمع، واتهمه علماء الدين بأنه يخل بالنظام الذي وضعه الله. ورد قاسم أمين على هذا النقد بإصدار تذييل نشر في العام التالي بعنوان «المرأة الجديدة» ترك فيه الخطاب الديني، ودافع عن حقوق المرأة استنادًا إلى مبادئ التطور والحقوق الطبيعية والتقدم.

إلا أن أعمال قاسم أمين لا ترقى إلى تطلعات الفكر النسوي الحديث، لقد كان الجدل حينذاك بين رجال يناقشون المزايا التي يجب أن يمنحوها للنساء. وفي مطالبة قاسم أمين بتحسين تعليم المرأة ووضعها العام في المجتمع المصري، لم يطالب بالمساواة الكاملة بين الجنسين؛ بيد أنه بالنظر إلى زمانه ومكانه نرى أن قاسم أمين دفع أجندة حقوق المرأة إلى حد لم تصل إليه قط من قبل. ودفع الجدل الذي أثارته أعماله عجلة التغيير إلى الأمام، وفي غضون عشرين عامًا أخذت زمامَ المبادرة صفوة المصريات، فاشتركن في الحركة القومية، وبدأن في المطالبة بحقوقهن.

بدأ الفكر القومي المصري المستقل يظهر بحلول نهاية القرن التاسع عشر، متأثرًا بكبرى الخلافات التي دارت في ذلك العصر حول الهوية القومية والإصلاح الإسلامي والقضايا الاجتماعية كالمساواة بين الجنسين. ومن أبرز من أثروا في تشكيل باكورة الحركة القومية المصرية رجلان هما أحمد لطفي السيد ومصطفى كامل.

كان أحمد لطفي السيد (١٨٧٢–١٩٦٣) ابنًا لأحد وجهاء الريف، التحق بمدرسة ثانوية حديثة ثم بكلية الحقوق عام ١٨٨٩. ومع أنه عُرِفَ بأنه أحد تلامذة محمد عبده، فإنه لم يفضل اتخاذ الإسلام أساسًا للنهضة القومية، وإنما تركزت رؤيته السياسية حول مصر بوصفها بلدًا مستقلًا فريدًا بسماته. وبهذا يعد أحمد لطفي السيد من أوائل القوميين الذين بنوا فكرهم على مفهوم الدولة القومية في العالم العربي، واختلف مع أولئك الذين كان ولاؤهم الأول للعرب أو العثمانيين أو مثاليات

الخلافة الإسلامية، وروج لنموذج الوطن المصري الذي يتمتع بحق طبيعي في الحكم الذاتي عن طريق المنابر التي حظي بها بوصفه أحد مؤسسي حزب الأمة — الذي تأسس على يد أتباع محمد عبده — وبوصفه كاتبًا في صحيفة «الجريدة» التي كان رئيس تحريرها.

ناهض لطفي السيد البريطانيين والحكم الخديوي لأنهما صورتان من صور الاستبداد يحرمان الشعب المصري حق أن تحكمه حكومة شرعية، بيد أنه أقر بمزايا الإدارة السليمة والتنظيم المالي التي جاء بها الحكم البريطاني، واعتقد أنه في ظل تلك الظروف لم يكن التطلع إلى الاستقلال عن بريطانيا واقعيًّا؛ فالبريطانيون لهم حقوق مكتسبة في مصر، ويملكون القوة العسكرية اللازمة للدفاع عنها، وطرح بدلًا عن الاستقلال أن يستغل الشعب المصري البريطانيين لتغيير الحكومة المصرية عن طريق فرض دستور على الخديوي، ولبناء مؤسسات الحكم المحلي التي تضم المجلس التشريعي ومجالس المحافظات.

كان أحمد أمين كثيرًا ما يزور مكتب لطفي السيد في صحيفة الجريدة حيث يجتمع القوميون المصريون لمناقشة القضايا المعاصرة، وهناك تلقى تعليمه السياسي والاجتماعي بفضل محاضرات الأستاذ لطفي السيد وغيره واتصاله بمجموعة راقية من أفضل المفكرين.[43]

يمثل لطفي السيد الجناح المعتدل من الحركة القومية في مصر، فهو رجل على استعداد لأن يتعاون مع الإمبرياليين حتى يرتفع بمصر إلى مستوى يمكنها من تحقيق الاستقلال. إلا أن هناك صورة للقومية المصرية أكثر قوة ورسوخًا من هذه، وبطلها هو مصطفى كامل (١٨٧٤–١٩٠٨). مثل لطفي السيد، تلقى مصطفى كامل تعليمًا حديثًا في القانون في مصر وفرنسا. وكان واحدًا من مؤسسي الحزب الوطني، وأثناء وجوده في فرنسا تواصل مع عدد من المفكرين القوميين الفرنسيين الذين كانوا يناصبون الإمبريالية البريطانية العداء مثله تمامًا. عاد مصطفى كامل إلى بلاده في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر ليشترك في العمل السياسي الهادف إلى إنهاء الاحتلال البريطاني. وفي عام ١٩٠٠ أسس جريدة اللواء، فصارت صوتًا مؤثرًا ينطق باسم الحركة الوطنية الوليدة.

كان مصطفى كامل خطيبًا بارعًا وشابًّا يتمتع بقَبول واسع، فحشد للحركة الوطنية دعمًا كبيرًا بين الطلاب وفي الشارع المصري، وتمتع لمدة بدعم سري من الخديوي عباس حلمي الثاني (تولى الحكم من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤)، وتطلع إلى استغلال

الحركة الوطنية للضغط على البريطانيين. غير أن الباحث الإسلامي الشاب أحمد أمين لم يقتنع في البداية بالفكر القومي الجذري المطلق الذي تبناه مصطفى كامل ورفضه، إذ رأى أنه عاطفي لا عقلاني.[44]

تمثلت واحدة من أكبر التحديات التي واجهها القوميون في مستهل القرن العشرين في أن البريطانيين لم يفعلوا الكثير لاستفزاز الشعب المصري حتى يثور عليهم. وعلى الرغم من استياء المصريين من فكرة الخضوع للحكم الأجنبي، فقد أضفى البريطانيون على الحكومة نظامًا، وعلى البلد استقرارًا، وخفضوا الضرائب. ولم يحتك بالمحتلين سوى قلة من المصريين، إذ إن البريطانيين متحفظون منغلقون على ذاتهم، ولم يميلوا للاختلاط بعامة أهل مصر. وهكذا ففي حين كره المصريون الخضوع للحكم البريطاني، لم يفعل البريطانيون شيئًا يستفزهم للخروج عن حالة الاستسلام للحكم الاستعماري.

حتى وقعت حادثة دنشواي.

في عام ١٩٠٦ دخلت مجموعة صيد بريطانية أرض قرية دنشواي الواقعة في الدلتا، فأحاطت بها مجموعة من الفلاحين الساخطين لمنعهم من قتل الحمام الذي يربونه للطعام. نشب شجار جرح فيه ضابط بريطاني، ومات وهو يسعى لطلب العون. ولم يكن اللورد كرومر داخل البلاد في ذلك الوقت، وبالغ نوابه في رد فعلهم مبالغة كبيرة، إذ قبض الجنود البريطانيون على اثنين وخمسين رجلًا من أهل القرية، وشكلوا لهم محكمةً استثنائية، وتابع الشعب المصري عن كثب تطورات الموقف عبر الصحف.

تغيرت رؤية أحمد أمين السياسية والمواد التي اعتاد قراءتها تغيرًا جذريًّا بعد حادثة دنشواي. يتذكر أحمد بالتحديد يوم ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٠٦ الذي كان جالسًا فيه هو وأصدقاؤه يتناولون الغداء في شرفة بسطح أحد بيوت الإسكندرية؛ فيقول إن الجريدة وصلتهم، فقرءوا أن المحكمة حكمت على أربعة من أهل دنشواي بالإعدام، وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى واحد بالحبس خمسة عشر عامًا، وعلى ستة بالحبس سبعة أعوام وعلى خمسة بجلد كل منهم خمسين جلدة، فاغتموا، وانقلبت المأدبة مأتمًا، وسالت دموع معظمهم.[45] ويقول أمين إنه منذ ذلك الوقت لم يقرأ سوى جريدة مصطفى كامل القومية المطلقة في مقهى الحي الذي كان يرتاده.

لم يقتصر التحول إلى الفكر القومي على أحمد أمين، وإنما شاع في كل ربوع مصر. نقلت الصحف وقائع المأساة إلى أهل المدن، ونقل الشعراء الذين ينظمون

الأغاني الشعبية أخبارها من قرية إلى قرية بما كتبوه عن هذه المأساة وعن ظلم الحكم البريطاني.

وبعد مدة عاد الهدوء إلى مصر، غير أن المصريين لم ينسوا حادثة دنشواي، ولم يغفروا للبريطانيين أبدًا. وفي عام ١٩٠٦ كانت أسس الحركة القومية قد استقرت، إلا أن القوميين المصريين وجدوا أنفسهم يواجهون إمبراطورية بريطانية لا تسعى للانسحاب بل لتوسيع رقعة وجودها في العالم العربي. وفي الواقع، كانت هذه بداية نقطة تحول في الوجود البريطاني في مصر وباقي الشرق الأوسط.

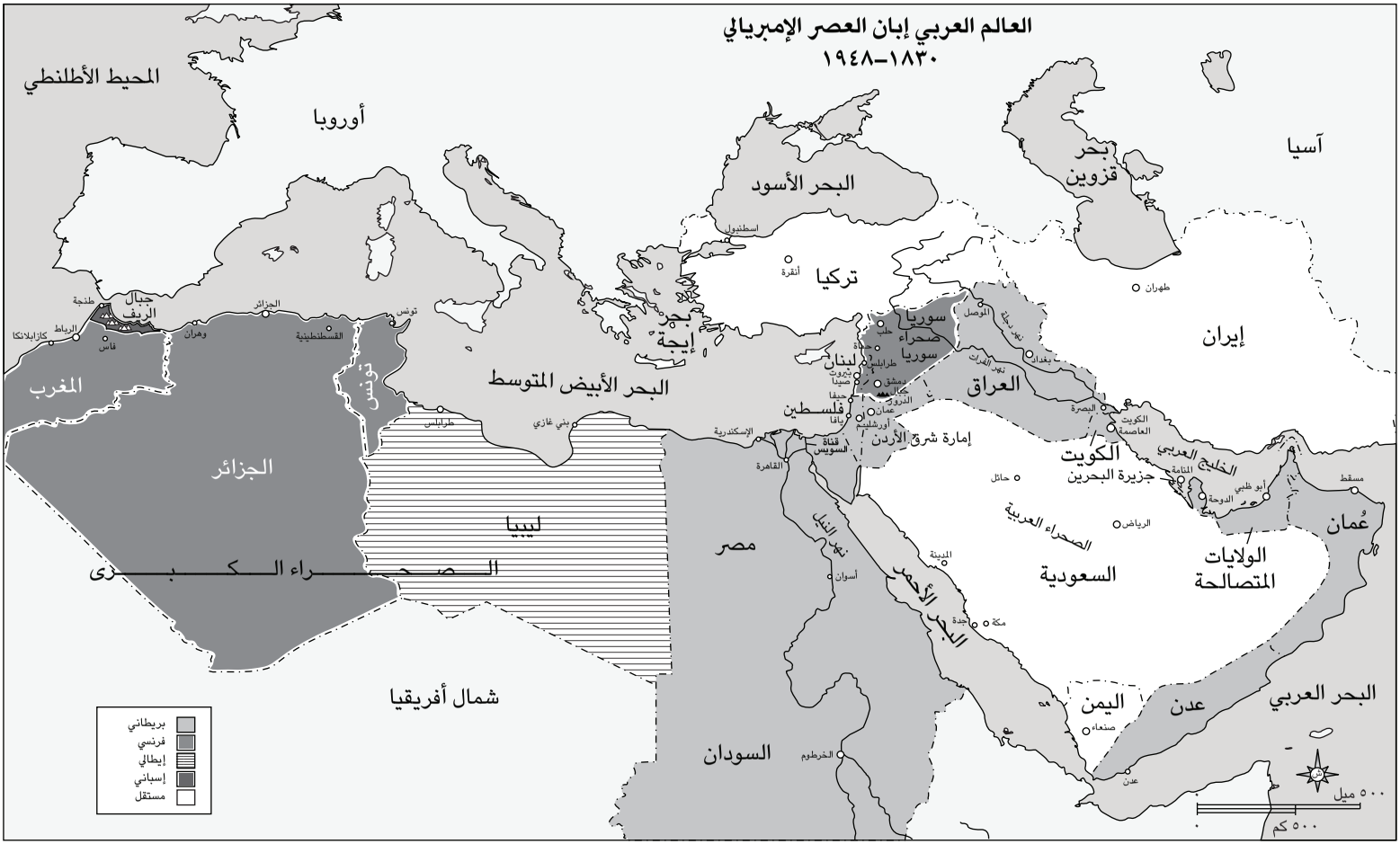
العالم العربي إبان العصر الإمبريالي
١٨٣٠–١٩٤٨
المحيط الأطلنطي
أوروبا
البحر الأسود
بحر قزوين
آسيا
تركيا
أنقرة
اسطنبول
إيران
طهران
سوريا
صحراء سوريا
العراق
لبنان
فلسطين
إمارة شرق الأردن
الكويت
جزيرة البحرين
الخليج العربي
عُمان
الولايات المتصالحة
السعودية
الصحراء العربية
اليمن
عدن
البحر العربي
البحر الأحمر
مصر
السودان
شمال أفريقيا
ليبيا
الصحراء الكبرى
الجزائر
تونس
المغرب
البحر الأبيض المتوسط
بحر إيجة
جبال الريف
بريطاني
فرنسي
إيطالي
إسباني
مستقل
٥٠٠ ميل
٥٠٠ كم